

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية

2013-1973

**The Policy of the United States of America towards the Arab-
Israeli Peace Process**

1973-2013

إعداد الطالب

خالد حماد أحمد عياد

401220103

إشراف

الدكتور محمد بني عيسى

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

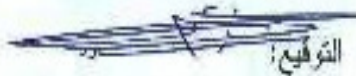
جامعة الشرق الأوسط

2014

التفويض

أنا الطالب خالد حماد أحمد عياد أقوم جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسائلي ورقية وإلكترونية للمكتبات أو المنظمات أو المؤسسات أو الهيئات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد حماد أحمد عياد.

 التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٤ / ٦ / ٨

قرار المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتجاه عملية السلام العربية

الإسرائيلية 1973-2013، وأجيزت بتاريخ 17 / 5 / 2014.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....
.....
M. A. J.

الإسم

الدكتور محمد بنى عيسى / مشرفاً

الدكتور محمد جميل النيفلي / رئيساً

الدكتور مسعود الرضي / ممتحننا خارجياً

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على فضله وكرمه، وحسن تقديره، فقد أعانني فسرت، ومنحني القوة فمضيت، إلى أن أكملت المشوار وأنجزت هذا العمل بتوفيق منه سبحانه وتعالى، ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر، ووافر الاحترام والتقدير، وعظيم العرفان والإمتنان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد بني عيسى الذي أشرف على هذا العمل، وجاد علي بعلمه، ولم يبخل بجهده ووقته، وسعة صدره، وتعاونه في رعاية هذا العمل، في جميع مراحلها، كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة الدكتور محمد الشخيلي والدكتور مسعود الربضي لتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم، وإلى كل من وقف إلى جانبي لإتمام هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة رئيس مجلس أمناء جامعة الشرق الأوسط الدكتور يعقوب ناصر الدين وسعادة رئيس جامعة الشرق الأوسط الأستاذ الدكتور ماهر سليم وعميد كلية الآداب الدكتور وليد عوجان ورئيس قسم العلوم السياسية عبد القادر الطائي والدكتور محمد قطاطشة، وعميد كلية الدراسات العليا الدكتور محمد النعيمي.

الإهداء

أهدي هذا الانجاز إلى والدتي ووالدي العزيزين أطال الله في عمريهما...

وإلى جميع الأعماء على دعمهم لي في إنجاز رسالتي...

قائمة المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ب | التفويض |
| ج | قرار لجنة المناقشة |
| د | الشكر والتقدير |
| هـ | الإهداء |
| و | قائمة المحتويات |
| ح | الملخص باللغة العربية |
| ط | الملخص باللغة الإنجليزية |
| 1 | الفصل الاول: الإطار العام للدراسة |
| 2 | المقدمة |
| 3 | مشكلة الدراسة وأسئلتها |
| 3 | أهداف الدراسة |
| 4 | أهمية الدراسة |
| 4 | فرضية الدراسة |
| 4 | حدود الدراسة |
| 5 | محددات الدراسة |
| 5 | مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية |
| 6 | الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 6 | أولاً: الإطار النظري |
| 7 | ثانياً: الدراسات السابقة |
| 12 | ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة |
| 12 | منهجية الدراسة |
| 13 | الفصل الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام العربية الإسرائيلية |
| 16 | المبحث الأول: السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1973-1990 |
| 18 | المطلب الأول: بدء عملية السلام العربية الإسرائيلية (1973-1980) |
| 31 | المطلب الثاني: مسار عملية السلام العربية الإسرائيلية (1981-1991) |

| | |
|-----|--|
| 40 | المبحث الثاني: السياسة الأميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1991-2013 |
| 41 | المطلب الأول: تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية (1991-2000) |
| 51 | المطلب الثاني: مسار عملية السلام العربية الاسرائيلية (2000-2013) |
| 67 | الفصل الثالث: الأبعاد المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية |
| 70 | المبحث الأول: الأبعاد القيمية الدينية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية |
| 71 | المطلب الأول: جماعات الضغط والمصالح (الأيبيك) |
| 82 | المطلب الثاني: الأصولية البروتستانتية والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية |
| 97 | المبحث الثاني: التنافس العالمي على المصالح الحيوية |
| 98 | المطلب الأول: الحرب الباردة |
| 106 | المطلب الثاني: صراع المصالح |
| 111 | الفصل الرابع: مدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973 - 2013 |
| 114 | المبحث الأول: التأثير الأمني العسكري والمساعدات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية |
| 115 | المطلب الأول: التأثير الأمني العسكري |
| 121 | المطلب الثاني: تأثير المساعدات العسكرية |
| 125 | المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي و الدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية |
| 126 | المطلب الأول: التأثير الاقتصادي |
| 129 | المطلب الثاني: التأثير الدبلوماسي |
| 137 | الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات |
| 138 | أولاً: الخاتمة |
| 141 | ثانياً: الإستنتاجات |
| 143 | ثالثاً: التوصيات |
| 144 | قائمة المصادر والمراجع |
| 154 | الملاحق |

الملخص

سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية

2013 – 1973

إعداد الطالب

خالد حماد أحمد عياد

إشراف

الدكتور محمد بني عيسى

هدفت الدراسة البحث في سياسة الولايات المتحدة اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية ابتداء من عام 1973 والى عام 2013.

وقد دارت مشكلة الدراسة حول تحليل سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الاسئلة الفرعية، أما فرضية الدراسة فقد اشارت الى أن لسياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية دورا هاما في عدم تحقيق السلام العادل والشامل والدائم بين العرب وإسرائيل، وللتحقق من صحة الفرضية وللإجابة عن اسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج القانوني، وقد وصلت الدراسة الى صحة فرضيتها، مما استوجبت الدراسة عدد من التوصيات اهمها:

ضرورة عدم انحياز الولايات المتحدة الاميركية الى جانب اسرائيل في اية عملية سلام عربية

اسرائيلية

ضرورة ايجاد طرق حقيقية وجديدة في محاولات لإيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي

الاستفادة من تجربة الدول الاوروبية في مجال العيش المشترك بعد حروبها الطاحنة.

Abstract

The Policy of the United States of America towards the Arab-Israeli Peace Process 1973-2013

Prepared by:
Khaled Hammad A. Ayyad
Supervisor
Dr. Mohammad Bani Issa

The aim of this study was to focus on the policy of the United States of America towards the Arab Israeli peace process from the year 1973 to the year 2013, through investigating, questioning, and analyzing the policy of the United States of America towards the Arab Israeli peace process, from which some questions were risen.

The assumption of this study was that the policy of the United States of America towards the Arab Israeli conflict had negative impact on the peace process , the study also focused on to what extents the policy of the United States of America affected the Arab Israeli peace process from the years 1973 to 2013. The study followed the historical, analytical- descriptive, and normative approaches in its quest.

The study recommended some recommendations which are: that the United States of America should approach any peace process in the Middle East in a manner that gives all parties concerned their rights, the importance of finding new ways and methods in the efforts in order to reach peace, and to benefit from the European Union experience to reach peace after two devastating wars.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

المقدمة:

لطالما شكل الصراع العربي الإسرائيلي مأزقا فكريا وعنوانا لمآسي وحروب عصفت بالمنطقة طالت تداعياتها أطراف الكرة الأرضية، وذلك لعدم تمكن أطرافه من الوصول إلى حلول تقتنع بجداوها سواء منفردة أو بمساعدة وسطاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام 1948 ومرورا بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والى اليوم الذي مثل للكثيرين بوابة الحلول المأمولة لما حمله في طياته من وعود لم ير أغلبها النور.

وبعد مرور أكثر من ستين عاما على نكبة فلسطين عام 1948، وإعلان قيام دولة إسرائيل وطردها مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى المنافي، ومرور أكثر من ربع قرن على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية، واتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاقية وادي عربة عام 1994 بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، إلا أن الواضح أن هذه الاتفاقيات لم تؤت أكلها ولم تنته الصراع وهذا يشكل خطرا جسيما ليس على المنطقة فحسب وإنما قد يطل العالم بأكمله، وذلك كون منطقة الصراع هي موئل الشرائع السماوية وحاضنتها، وكذلك يمكن أن يؤدي استمرار الصراع إلى نشوء منظمات متطرفة في المنطقة، كل منها يرى الحل على طريقته مما يقود المنطقة حتما إلى الغرق في مستنقع إما حرب لا تبقي ولا تذر، وإما إلى مواجهة بين تنظيمات التطرف التابعة لأطراف متعددة أو بين ذات الأطراف المتعددة وتلك التنظيمات المتطرفة. وكذلك فإن من تداعيات عدم الوصول إلى حل في المنطقة العربية من خلال عملية سلام حقيقية وعادلة، الهجرة إلى الشمال (شمال البحر الأبيض المتوسط)، مما يهدد الأمن الغربي. ولأهمية الفترة الممتدة ما بين عامي 1973 و2013، بحثت الدراسة في ابعاد السياسة

الأمريكية اتجاه عملية السلام التي شهدتها هذه الفترة وذلك لما شهدته المنطقة من أحداث مثل حرب تشرين الأول عام 1973 والتي أعطت مؤشرا على تراجع الدور الإسرائيلي وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للدخول بثقلها في المنطقة دعما لأمن إسرائيل واستقرارها من خلال إشراك العرب وإسرائيل في عملية السلام على أمل إدماج إسرائيل في المنطقة العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة، في دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام 1973-2013، لذا، كان لابد من دراسة الأبعاد المؤثرة على السياسة الأمريكية في إيجاد حل لصراع مزمن أثر وما زال يؤثر على الأمن والسلم الدوليين، وحتى يتسنى معالجة مشكلة الدراسة، فمن الضروري بمكان طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة على النحو الآتي:

1. ما السياسات الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام 1973-2013؟
2. ما الأبعاد المؤثرة على السياسات الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية؟
3. ما مدى تأثير السياسة الأمريكية على عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام 1973-2013؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على السياسات الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام 1973-2013.
2. التعرف على الأبعاد المؤثرة على السياسات الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية.
3. التعرف على مدى تأثير السياسة الأمريكية على عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام

1973-2013.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسعى للكشف عن السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية. إن إعداد دراسة أكاديمية في هذا المجال، حتما من شأنه أن يضيف للمكتبات العلمية وللباحثين وللسياسيين ولصناع القرار معرفة جديدة وتفتح الطريق أمام دراسات أخرى قد تمكنها من تناول السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بشيء من التفصيل.

فرضية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: "أن لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في عدم تحقيق السلام العادل والشامل والدائم بين العرب وإسرائيل".

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- إن الظروف الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تؤثر في اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية.

- هناك العديد من المعوقات التي تؤثر في اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتضمن الحدود المكانية في هذه الدراسة دول الطوق العربي: سوريا ومصر والأردن ولبنان بالإضافة إلى فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمانية في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1973-2013.

محددات الدراسة:

تتمثل محدّدات الدراسة في المعوقات التي واجهت الباحث، خاصة المتمثلة بصعوبة الوصول إلى معلومات تتعلق بموضوع الدراسة في الأرشيف السياسي وذلك في حدود علم الباحث.

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

السياسة: الخطة التي ترسمها الدولة لتحقيق أهدافها داخل وخارج حدودها باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات (النشاش، 2006: 7). أما إجرائياً فتعرف السياسة، بأنها الخطة التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية.

الصراع العربي الإسرائيلي: يشير دايفيد روبرتسن "David Ropertson" في قاموس السياسات المعاصرة إلى ان الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع بين إسرائيل وجيرانها العرب، حيث كانت بدايته لدى منح الأمم المتحدة إسرائيل الحق الرسمي في الوجود سنة 1948. أما إجرائياً فيعرف الصراع العربي الإسرائيلي بأنه الصراع بين طرفين هما العرب وإسرائيل يتمحور حول مطالب أساسية دون التوصل إلى حلول مرضية.

عملية السلام: عرف توماس عملية السلام بأنها صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة (Thomas, 2007: 39). وتعرف بأنها العملية التي تسعى أمريكا من خلالها لتحقيق حالة من الهدوء بين دول الطوق العربي (سوريا ومصر والأردن ولبنان وفلسطين) وإسرائيل، أما إجرائياً فتعرف بأنها عملية السلام التي تحدث نتيجة للسياسات الأمريكية المتبعة لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

يعد الصراع العربي الإسرائيلي أحد المواقف المتطورة التي تبلورت مع مرور الزمن، فعندما يتعلق الأمر بتدخلات واشنطن تصدر أخطاء في اتخاذ القرار أو اتخاذها بشكل غير صائب، فضلا عن كونها تؤكد على ان الحل الوحيد لمثل هذا النزاع إما أن يكون الحرب أو الارهاب (Miller, 2005).

تمحور الموقف الأمريكي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي حول نقطة مهمة تقول، أن لإسرائيل أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن للقوات الإسرائيلية دورا رادعا في الشرق الأوسط، وأهمية أيضا في توازن القوى بين الشرق والغرب (عدوان، 2010: 12).

يرى كاندت أن هناك محاولات أمريكية هدفت إلى خلق تعايش في منطقة الشرق الأوسط، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل. ومنذ العام 1967 فقد قام الأمريكيون باستغلال أهمية الوقت في سبيل دمج إسرائيل في محيط منطقة الشرق الأوسط من خلال طاولة المفاوضات، وبالرغم من كون بعض الرؤساء لهم سلطة أكبر من الآخرين إلا أن جميعهم كانت لهم محاولاتهم تلك لهدف أو لآخر، ولهذا يتم اللجوء لعملية للسلام بين حين وآخر (Quandet, 2001).

تتطور المفاوضات عادة بين الجانبين العربي الاسرائيلي او الفلسطيني الإسرائيلي الى عملية سلام تسعى الى تحقيق أهداف تخدم الطرفين (حجاوي، 1987: 7)، وفي هذا السياق يرى ميغلوفيتش أن الولايات المتحدة الاميركية تسعى ومن خلال عملية متوازية حث وتشجيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للجلوس إلى طاولة المفاوضات للتباحث والاتفاق، في حين تقوم أطراف

الشرق الأوسط الأخرى على التفاوض حول القضايا المتعلقة بالمشاكل بالمنطقة، من بينها المياه، والتجارة، والاتصالات، والطاقة (Migdalovitz, 2010).

تتعلق قرارات جديّة ومصيرية بالسياسات الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إذ إن هناك جهوداً أمريكية الجانب تهدف إلى خلق نوع من التحالف العربي لغاية التأثير على الصراع العربي الإسرائيلي. كما أن هناك تفاؤلاً كبيراً من الطرف العربي، وخاصة الفلسطيني فيما يتعلق بالخطوات القادمة لفرص السلام أو إيجاد حلول للنزاعات ثنائية الأطراف ترضي جميع الأطراف وتحقق مكاسب للأطراف المشاركة في هذا الصراع (Freedman, 2004).

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة حجاوي (1987)، بعنوان: "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط"؛

تناولت الدراسة، أن الفكرة الأولية لعقد مؤتمر دولي للسلام، في الشرق الأوسط قد انبثقت في خضم حرب تشرين الأول عام 1973، وما حملته تلك الحرب من تهديد بحدوث مجابهة عسكرية بين القوتين العظمتين، وكانت المبادرة الأولى في ذلك الاتجاه، هي قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق بتقديم مشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن لوقف القتال، إذ صدر القرار المذكور حاملاً رقم 338 في 1973/11/22، وإلى جانب وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار (242)، على إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وبذلك فقد تميز القرار (338) والصادر بعد حرب تشرين الأول 1973، عن القرار (242) الصادر بعد حرب عام 1967، بالتأكيد على "المفاوضات" و"الإشراف الملائم"،

بينما كان القرار (242) قد نص على تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لكي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ومبادئ هذا القرار. وقبل مضي شهر على صدور القرار (338)، تبين أن صيغة "المفاوضات" تحت "إشراف ملائم" قد تمخضت عن فكرة "مؤتمر دولي" برعاية الأمم المتحدة في شخص أمينها العام وإشراف القوتين العظميتين، على مفاوضات بين أطراف نزاع حرب عام 1973.

- دراسة المسيري (2002)، بعنوان: "مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي"

قدمت الدراسة، ومن خلال الكتاب مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي رؤية شاملة لجذور الصراع العربي الإسرائيلي ومساره ومستقبله وقد عرض المؤلف عرضا ركز فيه على مجموعة من النقاط الهامة للدراسة، فتحدث عن الصهيونية والمسألة اليهودية، وعن الاستعمار الاستيطاني الاحلالي الصهيوني وعن الازمة الصهيونية والجماعات اليهودية، وشفع ذلك كله بتاريخ موجز للصهيونية محاولا تقديم صورة متكاملة لتطور الفكر الصهيوني.

- دراسة النشاش (2006)، بعنوان: "الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 أيلول

2001".

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول على الصراع العربي الإسرائيلي، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي. أظهرت نتائج الدراسة، أن أحداث الحادي عشر من أيلول قد ساهمت في تكريس جهود السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة اتجاه المنطقة، كان من نتائجها التشديد في المواقف الأمريكية وخصوصا بعد وصول اليمين المتشدد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المراكز القيادية واتخاذها لمواقف متشددة تجاه الصراع في المنطقة، والذي يقوم على أساس استخدام كافة الوسائل الممكنة للسيطرة على المنطقة وتنفيذ المخططات الأمريكية، كما أن

الدول العربية تتحمل مسؤولية هذه المواقف نظرا لعدم القدرة على إحداث تغييرات في المواقف السياسية تجاه المنطقة.

- دراسة عدوان (2010)، بعنوان: "المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية - وقضية الصراع العربي الإسرائيلي 1967-2008"؛

بينت الدراسة أنه كان لأفكار المحافظين الجدد اتجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، أكبر الأثر على تعقيد هذه القضية وتراجعها وتوترها، فقد كان لسياستهم تجاه هذه القضية، أعمق الأثر على جعل إسرائيل تتمسك بأفكارها ومشاريعها نحو هذه القضية، بل أكثر من ذلك، جعل إسرائيل تعتمد إلى تطبيق سياسة العصا الحديدية في معاملته الشعب الفلسطيني باضطهاده وقتله وتشريده، ويأتي موقف المحافظين الجدد تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال علاقة أولئك بما يسمى بالمسيحية الأصولية المتطرفة والمسيحية الصهيونية، التي لا تقل تطرفا اتجاه القضايا العربية والإسلامية، وهو الموقف الدائم والمؤيد دون أية حدود سياسية أو استراتيجية للدولة العبرية وفرض سيطرتها ليس فقط على أرض فلسطين، بل على المنطقة العربية كلها، فأفكارهم نابعة من أيديولوجيات دينية توراتية، تحض على أن تكون فلسطين ومعظم ما يجاورها جغرافيا تحت السيطرة الصهيونية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة جونز (Jones,2002):

The Israeli-Palestinian Conflict: Historical and Prospective Intervention Analyses,

الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني: التدخلات التاريخية والمحتملة "؛

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز جوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال استعراض تاريخي لأبرز الأحداث التي حصلت عبر التاريخ، فضلاً عن التعرف على أبرز التدخلات العالمية عبر التاريخ لحل هذا الصراع. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى كون الصراع الإسرائيلي ليس قضية أو حالة خاصة، وإنما هي حالة معدومة الحل، فضلاً عن كونه من الأهمية بمكان إدراك أن هناك وجود أبعاد لهذا الصراع تعد مألوفة لغيرها من الصراعات.

- دراسة شلايم (Shlaim, 2002)

The United States and the Israeli-Palestinian Conflict

"الولايات المتحدة والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ؛

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التاريخي التحليلي. أظهرت النتائج أنه تم إعادة توليد جدولة أعمال السلام التي تتجاوز أهداف الأمن القومي وعمل حملات بالخطوط العريضة لتحقيق رؤية أفضل للعالم. وذلك عن طريق وجود نظام دولي قائم على مبادئ عالمية مثل العدالة والأخلاق. أما بالنسبة للائتلافات الدولية التي تشارك بالحروب فهناك برنامج سلام الحدود للحفاظ على التحالف وتبرير التضحيات التي يجب أن تتم في سياق خوض الحرب ضد العدو. كما بينت أن سياسة

الولايات المتحدة اتجه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال العقد الماضي نتج عنها أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قادرين على حل النزاع فيما بينهم، حيث قدمت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المادي والعسكري لإسرائيل ليعطيها ثقة في المضي قدما في عملية السلام.

- دراسة مؤسسة مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group, 2006):

The Arab-Israeli Conflict: To Reach A Lasting Peace

"الصراع العربي-الإسرائيلي: للوصول إلى السلام الدائم؛"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التاريخي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة دعم تشكيل حكومة وطنية فلسطينية، مع إنهاء المقاطعة السياسية والمالية للسلطة الفلسطينية، وبيئت دور المحادثات بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية بواسطة اللجنة الرباعية والتي تعززها مشاركة الجامعة العربية والدول الإقليمية الرئيسية، تهدف إلى تعزيز الأمن المتبادل والسماح بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، ومحادثة موازية للجنة الرباعية مع إسرائيل وسوريا ولبنان لمناقشة الأسس التي يمكن أن توصل إلى اتفاقات بين إسرائيل وسوريا من جهة ولبنان من جهة أخرى.

- دراسة ميغdalovitz (2010) (Migdalovitz, 2010)

" Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts, and U.S. Policy

المفاوضات العربية - الإسرائيلية: الخلفية الثقافية، والصراعات، وسياسة الولايات المتحدة؛"

هدفت الدراسة إلى التحقيق في نتائج المفاوضات بين إسرائيل والعرب ومعرفة خلفية هذه المفاوضات والصراعات اللانهائية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من المفاوضات. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من محاولات السلام العديدة

التي أجريت في السنوات الماضية إلا أنها لما تسفر عن أية نتائج إيجابية، وما زال هناك حاجة لحل لصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من وجهة نظر أمريكية.

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة هدف بعضها إلى التحقق من السياسة الأمريكية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والكشف عن تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول على الصراع العربي الإسرائيلي وتأثير المحافظين الجدد في الإدارات الأمريكية على سياساتها اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية.

في حين ركزت الدراسة الحالية على تناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية من عام 1973-2013، من خلال التعرف على السياسات والنشاطات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام لحل الصراع الدائر بين العرب وإسرائيل منذ أكثر من ستين عاماً.

كما قامت هذه الدراسة بالاعتماد على المراجع الأولية من خلال تحليل الوثائق التي تتعلق بالسياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام من مصادرها، والكتب السياسية المتعلقة بالسياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والأبحاث المنشورة في المجالات الدورية المتخصصة في موضوع البحث، والرسائل والأطروحات الجامعية، والصحف اليومية وغيرها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني

في عمليتي البحث والدراسة.

الفصل الثاني
الولايات المتحدة الاميركية و عملية السلام
العربية الاسرائيلية

الفصل الثاني

الولايات المتحدة الاميركية وعملية السلام العربية الإسرائيلية

يعود اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بمنطقة الشرق الاوسط الى نهايات القرن الثامن عشر، حيث اقر الكونغرس بناء الاسطول الحربي الاميركي وذلك لحماية سفنها التجارية والتي تعرض بعضها لهجمات بريطانية وأخرى لجزائريه، ومنذ ذلك الحين وهي مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالمنطقة. ولقد تعاضم هذا الارتباط مع قيام الحربين العالميتين الاولى والثانية واللتي أدتتا الى تلاشي ادوار الدول والإمبراطوريات العظمى والتي تشاركت على تقاسم ثروات العالم فيما بينها، بما فيها الشرق الاوسط والذي تعرض للتقسيم بموجب معاهدة سايكس بيكو المشؤومة عام 1916، كما تعرض شعب من شعوب المنطقة بأكمله للتشريد بموجب وعد بلفور عام 1917، وربما ان ما حدث كان في سياق محاولة أوروبا التخلص من المسألة اليهودية في أوروبا وذلك بإرسال اليهود الى المستعمرات البريطانية (المسيري، 2002: 82)

فتم إنشاء دولة اسرائيل، ومن أجل إسرائيل الناشئة، ومن أجل ثروات الشرق الاوسط المكتشفة حديثا آنذاك تحديدا النفط، ربطت الولايات المتحدة الاميركية نفسها بالمنطقة عن طيب خاطر في حين ومجبرة في حين آخر، وخاصة عندما بدأت تطرق ابواب الشرق الأوسط أكف الاتحاد السوفييتي الخارج منتصرا كما الولايات المتحدة الاميركية من الحرب العالمية الثانية، فقد حل هو الاخر أي الاتحاد السوفييتي محل الامبراطوريات الغابرة، وبدأ يطالب بحصصه من أرثها حول العالم بما فيه الشرق الأوسط لبسط سيطرته عليها. وهذا ما جعل من اسرائيل حجر الزاوية لسياسات الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط في محاولة للوقوف في وجه المد السوفييتي آنذاك.

ويمتد الشرق الاوسط من سواحل شمال افريقيا المطلة على المحيط الاطلسي حتى جنوب شرق آسيا، ولقد تم ضم دول المغرب العربي الى منطقة الشرق الاوسط في مرحلة متقدمة من مراحل تحديد جغرافية الشرق الاوسط بعد ان كانت التقسيمات القديمة للعالم تعتبر اوروبا مركز العالم، وبالتالي يتم تصنيف المناطق الجغرافية تبعا لبعدها او قربها منها (سالم، 2001: 25).

وللأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط، فقد تزامم عليها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى، حيث انقسم الشرق الاوسط الى احلاف وحلفاء إما مع الولايات المتحدة الأميركية وإما مع الاتحاد السوفييتي. وتواجه حلفاء الطرفين في حروب ومفاوضات تلت الحروب في محاولات للوصول الى سلام من خلال عملية سلام عربية اسرائيلية كحرب عام 1967، وحرب عام 1968، وحرب عام 1973.

ويتناول الفصل الثاني الولايات المتحدة الاميركية وعملية السلام العربية الاسرائيلية من

خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1973-1990

المبحث الثاني: السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1991-2013

المبحث الاول

السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1973-1990

نتيجة للحروب العربية الاسرائيلية 1948 و 1967 أصبحت الاراضي المسيطر عليها من قبل اسرائيل مجموع ما غنمته في حربي 1948 و 1967 ناهيك عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وملايين الاسرائيليين فوق الاراضي التي انشؤوا عليها دولة اسرائيل مما يعقد الامر بشكل كبير.

وعلى اثر حرب 1967 تم اصدار قرار مجلس الأمن رقم 242 القائم على مبدأ الارض مقابل السلام والذي دعا الى الاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة وباستقلالها السياسي وحق تلك الدول في العيش بسلام ضمن حدود امنه ومعترف بها في منأى عن التهديدات واستخدام القوة، وفي اعقاب هزيمة العرب في حرب 1967 أصبحت اسرائيل القوة الاكبر والأقوى عسكريا في المنطقة وبهذا ازدادت أهميتها لدى الولايات المتحدة الأميركية على حساب العرب وجيوشهم، لكن وفي عام 1968 خاض الجيش الاردني معركة هزم فيها الجيش الاسرائيلي في منطقة الكرامة الواقعة في منطقة الاغوار الأردنية ولقد كانت مخططات الجيش الاسرائيلي الوصول الى مرتفعات وجبال السلط، إلا ان وقوف الجيش الأردني في وجهه أحبط مخططاته، كما احبط الجيش الاردني مخططات اسرائيل والتي كانت متمثلة في القضاء على قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة على الاراضي الاردنية انذاك والتي قدمت الاسناد للجيش الاردني في معركة الكرامة وكانت نتائج معركة الكرامة سلبية على الاسرائيليين ايجابيه على الاردن. ولأول مرة يتراجع الاسرائيليون عن ارض المعركة تراجعا شبه بالهزيمة علاوة على ارتفاع الخسائر، كما ان هذه المعركة ارجعت الثقة للجندي العربي رغم ما حدث في عامي 1948 و 1967 (الشرعة، 2014: 140).

استمرت الولايات المتحدة الاميركية في مسعاها للسير في عملية التسوية ضمن مسارات منفردة خوفا من تنسيق الجهود العربية ولهذا تقدمت الولايات المتحدة الاميركية بين عامي 1969 و1970، بمشروع لحل منفرد بين مصر وإسرائيل من 13 نقطة، لم ينص صراحة على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود مصر الدولية، ثم عادت وتقدمت بمشروع جديد، قدمه جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية لاقتراح خطوط عريضة لتسوية ما والتوصل الى وقف حرب الاستنزاف الطويلة بين مصر وإسرائيل من اذار 1969 الى تموز 1970، ويبدو ان محاولات سيسكو، اراد منها كيسنجر مقاربة روجرز في مشروعيه والذين لم يكن كيسنجر متحمسا لهما من الأساس (منصور، 1996: 126).

واستمرت الولايات المتحدة الاميركية في مسعاها الدؤوب لمحاولة ايجاد طريقة لتمكين شعوب المنطقة من ايجاد طريقة للتعايش. وترى الدراسة ان شعوب المنطقة العربية والواقعة في منطقة الشرق الاوسط يمكن ان ينطبق عليها تعريف الفيلسوف الفرنسي ايرنست رينان في تعريفه للشعب اذ يعرفه على أنه مجموعة من الناس توحدهم نظرة خاطئة عن الماضي وكره لجيرانهم (شلايم، 2013: 273).

ومعضلة عملية السلام في الشرق الأوسط تتعلق بأطراف السلام ومن يجب استبعادهم ومن يجب أن يتحدث باسم الشعوب أي من يمثل الشعوب (Biersteker, 2007: 40).

ويتناول المبحث الاول السياسة الأميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي من 1973-

1990 من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية 1973-1980

المطلب الثاني: تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية 1981-1991

المطلب الاول

بدء عملية السلام العربية الاسرائيلية (1973_ 1980)

طرح ويليام روجرز، في 9 كانون الأول 1969، مشروعاً عرف بمشروع روجرز، وكان الهدف منه إبرام اتفاق تعاقدي بين مصر وإسرائيل، يتم التوصل إليه تحت إشراف المبعوث الدولي السفير غونار يارينغ، ومن ثم يتم عرضه على مجلس الأمن للمصادقة عليه، وينص على جدول زمني تنسحب فيه القوات الإسرائيلية وإنهاء حالة الحرب بين البلدين وتحديد المناطق المنزوعة السلاح وعلى إجراءات حرية الملاحة في الممرات المائية، وعلى مصير قطاع غزة، وعلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يرتبط بحل نهائي بين الأردن وإسرائيل.

وقد تحفظت مصر على مبادرة روجرز، أما إسرائيل، فرأت فيها تهديداً لفرص إحلال السلام، وخطراً كبيراً على أمنها. وأصبحت علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية أكثر توتراً، وفي ذات العام قام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بزيارة إلى موسكو حيث اقترح زيادة عدد المستشارين والخبراء العسكريين السوفييت في مصر فوصل عددهم إلى عشرة آلاف مما جعل من أزمة الشرق الأوسط أن تكون عنوان المواجهة الأميركية السوفييتية آنذاك، أما على صعيد الإدارة الأميركية، فلقد عارض هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي، منذ البداية التحرك الدبلوماسي الذي قامت به وزارة الخارجية، وكان يرى بأن مصلحة الولايات المتحدة الأميركية هي مساندة إسرائيل باعتبارها الحليف الطبيعي لها في المنطقة.

- حرب تشرين الأول 1973 ونتائجها:

فشل السادات بالوفاء بوعدده ان يكون عام 1971 هو عام الحسم، وانخفضت شعبيته في الداخل المصري، وكانت اسرائيل معاندة للسلام، كما اخرج الاتحاد السوفييتي السادات بترده بتزويد

مصر بالسلاح الكافي لتحرير الارض المحتلة. ولهذا رأى السادات ضرورة اجراء تغيير كامل في سياسة مصر الداخلية والخارجية (فهيمى، 2006: 25).

ومع بداية عام 1972، توقفت جميع المساعي المبذولة من اجل تسوية سلمية، وأنكبت الولايات المتحدة الاميركية على معركة رئاستها، مما أغضب السادات وطالبها بزيادة المساعدات العسكرية. وفي 6 من تشرين الأول 1973 اندلعت حرب تشرين، وبعد نجاحات الجيوش العربية المشاركة في الحرب، ومع ازدياد التورط الاسرائيلي وتعاضم خسائرها خاصة على الجبهة المصرية، ارسلت غولداماثير رسالة الى نكسون وذلك في اليوم الثاني عشر ووصفت الرسالة بأنها ذات اهمية حاسمة وأوضحت الرسالة واقع مفاده ان وجود اسرائيل نفسه في خطر وان اسرائيل ربما تجد نفسها مضطرة لاستخدام جميع الوسائل التي في حيازتها لضمان بقائها القومي ويبدو ان تهديد غولداماثير كان يتعلق بالسلاح النووي الاسرائيلي وأبلغت ايضا الحكومة الإسرائيلية نظيرتها الاميركية استعدادها لقبول قرار وقف اطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن (منصور، 1996: 142).

وفي سياق مجريات الحرب أيضا تمكنت وحدات من دبابات الجيش الاسرائيلي من محاصرة الجيش المصري الثالث بعد عبور الوحدات الإسرائيلية قناة السويس- وكان كيسنجر قد اجل وقف اطلاق النار لمنح القوات الإسرائيلية فرصة لمحاصرة الجيش الثالث المصري بعد ان كانت المعلومات الاولية تفيد بعدم محاصرت.

وبحسب كتاب حروب المنطقة العربية للواء صلاح سالم، فإن ثغرة الدرفرسوار شكلت المرحلة الثالثة من مراحل سير العمليات على الجبهة المصرية وكانت بين 15-17 تشرين الاول 1973 حيث تمكنت قوات اسرائيلية من التسلل الى منطقة غرب قناة السويس في منطقة الدرفرسوار وإقامة رأس كوبري فيها (سالم، 2001: 134).

وفي تلك المرحلة بعث كيسنجر رسالة سرية للسادات عن طريق مستشار السادات للأمن القومي حافظ اسماعيل يبلغ السادات فيها عن استعداد الجانب الاسرائيلي الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب المصري لفك الحصار المفروض على الجيش المصري الثالث (هيكل، 2010: 189).

وأمام هذه الانتكاسة العسكرية، قرر السادات قبول وقف إطلاق النار، وأثمرت المساعي الأمريكية - السوفيتية، في دفع مجلس الأمن، في 22 تشرين الأول، إلى إصدار القرار (338)، الذي يدعو كافة الأطراف إلى وقف إطلاق النار، على طريق تنفيذ القرار (242)، كما يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وبينما أعلنت سوريا، في 23 تشرين الأول، موافقتها على قرار وقف إطلاق النار (فهيم، 2006: 51-52).

استمرت إسرائيل في هجومها على الجبهة السورية، مما دعى الاتحاد السوفيتي الى التهديد بالتدخل المباشر في حال استمرار اسرائيل في الهجوم، وبالمقابل اعلن الرئيس الاميركي نكسون حالة الاستعداد القصوى في الجيش الاميركي، ورأت الولايات المتحدة الأميركية الخطر داهما على مصالحتها في منطقة الشرق الاوسط بعد حرب عام 1973، حيث ان المصالح الأميركية الاساسية في المنطقة تكمن بشكل اساسي في النفط ونقله من الخليج عبر مضيق هرمز الى الاسواق العالمية في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية نفسها، لذلك أعلن المسؤولين الاميركيون صراحة بعد حرب عام 1973 والحظر النفطي العربي، بأن أميركا مصالح استراتيجية في الخليج والمحيط الهندي (السلطان، 2002: 88).

- هنري كيسنجر وسياسة "الخطوة خطوة" 1973:

وضع كيسنجر نصب عينيه إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي والانفراد بها ضمن عملية تسوية مع اسرائيل، ولهذا انتهج ومنذ عام 1973 سياسة الخطوة خطوة وقام بإيصال رسالة من غولدامائير للسادات من خلال وسيط مصري تعلن فيها غولدامائير استعداد اسرائيل للدخول في مفاوضات لحل مسألة الجيش الثالث المصري المحاصر.

ولقد تبين بعد ذلك ان سياسة الخطوة خطوة والتي اتبعتها كيسنجر كان الهدف منها ابعاد الاتحاد السوفييتي السابق عن ساحة الشرق الاوسط وذلك باستبعاد فكرة مؤتمر جنيف المقترح الاساسي منذ عام 1973 والذي كان يجب ان يكون للاتحاد السوفييتي السابق دور أساسي فيه، كونه كان أحد القوتين الرئيسيتين في العالم انذاك، وبحسب كيسنجر، فقد كان الهدف الاساسي من فكرة مؤتمر جنيف ان يكون اطارا يمكن ان يملأ بمضمون مختلف حسب الحاجة، فالوظيفة التي انيطت به ومنذ البداية هي وظيفة تتعلق بالمراسم أي افتتاح الخطوات السياسي والتوقيع على الوثائق لتتفرد الولايات المتحد بدور الوسيط فيما بعد بين الاطراف (حجاوي، 1987: 2)

- المؤتمر الدولي للسلام 1973:

تبلورت فكرة انعقاد مؤتمر دولي للسلام بعد انتهاء حرب تشرين لعام 1973، ولقد كانت الفكرة اميركية سوفييتية، الهدف منها بذل الجهود المشتركة لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي السابق، ولقد تمخضت تلك الجهود عن تقديم الطرفين مشروع قرار مشترك لمجلس الامن لوقف القتال بين الاطراف المتحاربة في حرب تشرين 1973، ونتيجة لمشروع قرار الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي السابق، فقد صدر قرار (338) في 22 تشرين الثاني 1973، ولقد نص القرار (338) على إجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم

بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقد تبين فيما بعد ان صيغة المفاوضات بين الاطراف بأشراف ملائم تمخضت عن فكرة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة في شخص امينها العام وبإشراف الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي انذاك.

وفي 21 كانون الأول 1973، افتتح مؤتمر السلام الدولي، واستمر ليوم واحد فقط دون تحقيق اية نتيجة سياسية، ومن أسباب انهائه بتلك السرعة عدم الاتفاق على مسالة تمثيل الفلسطينيين (فهمي، 2008: 90).

واستمرارا لسياسة كيسنجر المعروفة بسياسة الخطوة خطوة، تم التوصل الى اتفاقيتين لفصل القوات عن بعضها، الاتفاقية الأولى تم فيها فصل القوات الاسرائيلية المصرية في 17 كانون الثاني 1974، وفي الاتفاقية الثانية تم فيها فصل القوات الاسرائيلية والسورية في 4 ايار 1974. وقد عرفت تلك الاتفاقيات بـ: اتفاقية سيناء 1، واتفاقية سيناء 2 (سلطان، 2002: 223).

- اتفاقية سيناء 1:

عقدت اتفاقية سيناء 1 في كانون الثاني 1974 لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، تحدد بموجبها الخط الذي ستسحب إليه اسرائيل على مساحة 30 كيلومتر شرق قناة السويس، وتم تحديد خطوط منطقة الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية والتي سترابط فيها قوات الطوارئ الدولية.

- اتفاقية سيناء 2:

بعد انجاز اتفاقية سيناء 1، كانت الجهود الاميركية منصبة نحو تحقيق اتفاق ثان بين الطرفين المصري والإسرائيلي، ولقد تم توقيع اتفاقية سيناء 2 في أيلول 1975، حيث تقدمت مصر الى

خطوط جديدة مستردة حوالي 4500 كيلومتر من سيناء. وأهم ما جاء في اتفاقية سيناء 2، إن النزاع في الشرق الاوسط لن يحسم بالقوة العسكرية وإنما بالوسائل السلمية.

وفي تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة الاميركية تمر بأزمة داخلية على خلفية فضيحة ووترغيت وبموجبها، ترسخت جذور كيسنجر في دوائر صنع القرار الأميركية، وأضعفت نكسون وأطاحت به فيما بعد وعززت دور كيسنجر في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة اذ كان ممسكا بوظيفتي وزير الخارجية ورئيس مجلس الأمن القومي الاميركي مما منحته تفردا وقوة في هندسة السياسة الخارجية الاميركية وتنفيذها (سلامة، 1982:66).

وبعد فضيحة ووترغيت، ترك نكسون مكانه في البيت الابيض لجيرالد فورد، والذي انجزت في عهده اتفاقية سيناء 2، وقد كان الجو العالمي متوترا، وواصلت الولايات المتحدة الاميركية سياسة الخطوة خطوة غير مكترثة بالاتحاد السوفييتي بهجومه اللفظي على التفرد الاميركي بمحاولة حل النزاع العربي الاسرائيلي، مؤكدا (الاتحاد السوفييتي السابق) مرارا على ان المكان الملائم للبحث في نواحي التسوية هو المؤتمر الدولي والذي تم الاتفاق مسبقا على اطلاق اسم مؤتمر جنيف عليه، ويجب عقده فورا وإن من الضروري إشراكه في جميع المراحل الخاصة بالتسوية. وفي 4 ايلول 1975 تم التوقيع على اتفاقية سيناء 2 بين مصر وإسرائيل بأشراف الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها، ولم يغيب موضوع مؤتمر جنيف عن تلك الاتفاقية حيث بقي اطارا شكليا مرتبطا بسياسة الانفراج السائدة رغم اجواء الشرق الاوسط المتوترة (حجاوي، 1987:4).

فقد شهد عام 1975 لقاء السادات وفورد، وذلك بترتيب من المستشار النمساوي برونو كرايسكي، واطهر فورد للسادات تسليمه ملف الشرق الأوسط الى هنري كيسنجر، وهكذا استمرت سياسة الخطوة خطوة وبقي ملف عملية السلام العربية الإسرائيلية في يد كيسنجر.

- فترة كارتر الرئاسية 1977:

بدأ كارتر وفريقه الانخراط في ملف الشرق الاوسط بمجرد توليهم السلطة في واشنطن عام 1977، وتم وضع استراتيجية مختلفة تماما عن استراتيجية كيسنجر وكان واضعو تلك الاستراتيجية الجديدة كارتر وفانس وبريجنسكي معلنين تخليهم عن سياسة الخطوة خطوة وبدأوا البحث عن طريقة للتفاوض حول سلام شامل (فهمي، 2008: 231).

اعتقد كارتر أن اسرائيل لن تلجأ الى استخدام القوة لحماية مصالحها القومية والإقليمية، في حال ضمنت امنها بتوقيع معاهدة سلام دائمة بينها وبين جيرانها العرب. ولهذا اعتقد كارتر انه من الضروري عدم اعتبار اسرائيل رصيد إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية كما كان يعتقد كيسنجر، وبنفس الوقت اعتقد كارتر إن العرب لن يكونوا مندفعين صوب موسكو اذا ما قدمت الولايات المتحدة الأميركية الحل العادل للقضية الفلسطينية، وقد اعلن كارتر إن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم ينافي المبادئ المعنوية والأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية (منصور، 1996: 160-161).

لقد تبلورت ما تم تسميتها بالمدرسة الإقليمية الى جانب المدرسة الكونية اتجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية وكان جورج بول، نائب وزير الخارجية في عهد كارتر من ابرز ممثليها، حيث كان اهتمام المدرسة الإقليمية يركز على المصادر الإقليمية للصراع وعدم الاستقرار، وبالتالي احتل الصراع العربي الإسرائيلي مكانة محورية للمدرسة الإقليمية إذ رأت المدرسة الإقليمية. ان حل الصراع العربي الإسرائيلي يصب في خانة نجاح سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي (الجمال، 2001: 88).

ولقد كانت الاراء مختلفة داخل مجلس الامن القومي الاميركي حول الطريقة المثلى التي على الولايات المتحدة الاميركية انتهاجها اتجاة الشرق الاوسط حيث تركزت في خيارين، خيار يفضل ان

تكون محاولة دفع أزمة الشرق الاوسط على طريق الحل من جديد في اطار استئناف مؤتمر جنيف، وبأشتراك كل الاطراف المعنية بالأزمة، وخيار يخشى ان اعادة المؤتمر الدولي سيعمل على إعادة السوفييت للشرق الاوسط وهو أمر غير مرغوب فيه (هيكل، 2010: 317).

ولهذا ركزت الولايات المتحدة الأميركية على محاولة حل الصراع العربي الاسرائيلي، واستبعاد الاتحاد السوفييتي بضمان أن لا يكون له أي دور حقيقي في عملية السلام العربية الاسرائيلية، ولأهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية في معادلة الحرب الباردة انذاك كان لابد من ارسال برقيات طمأنينة لها، ومن أجل طمأننة إسرائيل، فقد اقترح بريجنسكي ان يعرض على بيغن خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية في تموز 1977 تحالفا عسكريا حقيقيا وذلك في حال تقديمه تنازلات من اجل السلام.

وفي زيارة لاحقة لموشي دايان، وزير خارجية بيغن، الى واشنطن في 19 ايلول 1977، وجه دايان وخلال لقاء مع الرئيس كارتر تساؤلا عن اذا ما كانت الضمانات الاميركية لإسرائيل في حال تقديمها لتنازلات شبيهة بتلك المقدمة من الولايات المتحدة الأميركية لأعضاء الناتو، اجاب كارتر بأن ادارته لم تتخذ موقفا نهائيا بعد بشأن هذه المسألة (منصور، 1996: 162).

لم يثني فوز الليكود عام 1977، الرئيس كارتر عن مساعيه لإحلال السلام، فأرسل وزير خارجيته سايروس فانس الى المنطقة، مستهلا بزيارة مصر في مطلع آب 1977، وسلّم السادات مذكرة تدعوه إلى عقد مؤتمر جنيف، وذلك بعد اتفاق الأطراف المعنية على ترتيبات عقده، وإلى تأمين وضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الى جانب الأطراف العربية، ضمن وفد عربي مشترك، على أساس اعترافها بقراري مجلس الأمن (242 و338)، وتنسيق التحرك الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي. إلا أن لوزير الأمريكي فوجئ برغبة من السادات لمسار منفصل

ومنفرد، مسار مصري اسرائيلي وبشراكة أميركية كاملة، لا يترك انجازه بنجاح مجالاً، إلا الاقتداء به من طرف سوريا والأردن، ولا يعود في وسع الاتحاد السوفيتي أن يفعل شيئاً.

وفي سعي السادات الدؤوب لتحقيق السلام فقد قام بزيارة تاريخية للقدس في عام 1977. وقد سبقت زيارة السادات الى القدس اتصالات مصرية اسرائيلية بوساطة مغربية في عامي 1976 و1977، كما شهدت تلك الفترة مفاوضات اسرائيلية مصرية حول انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء. ولقد تعثرت المفاوضات فيما بعد في مؤتمر القاهرة 14 كانون الاول 1977، ومن قبله لقاء الإسماعيلية في 25 كانون الاول 1975. وبحسب وزير الدفاع الاسرائيلي وايزمن انذاك أرادت اسرائيل أن تحقق السلام والاحتفاظ بالأرض في نفس الوقت فقد تعثرت المفاوضات الى ان قررت الولايات المتحدة الاميركية ان تلعب دور الشريك لا دور الوسيط، وضغطت على الطرفين بأقصى ما تستطيع من اجل الوصول الى اتفاق عام 1978، عرف فيما بعد باتفاق كامب ديفيد.

ومن أجل السير في طريق مؤتمر جنيف بموازاة الجهود الاميركية، تم عقد لقاء بين كارتر ووزير الخارجية السوفيتي اندريه جروميكو، في 1 تشرين الاول 1977 على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدر عن الاجتماع بيان اميركي سوفيتي مشترك حول الشرق الأوسط، أكد فيه الطرفان على ضرورة العمل من أجل عقد مؤتمر جنيف بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني، من أجل حل المشكلة الفلسطينية على أساس "ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، وفي خطوة لاحقة، تراجعت ادارة كارتر عما تعهدت به في اجتماع كارتر جروميكو، وذلك بسبب ضغوطات اسرائيلية مورست عليها بواسطة اللوبي اليهودي.

وبينما كانت اسرائيل تجري اتصالات مباشرة مع الاطراف المعنية في المنطقة، كان السادات ايضا متفقا على اتصالات مباشرة بينه وبين اسرائيل دون علم الولايات المتحدة الاميركية، لذا

ترسخت قناعة السادات بزيارة اسرائيل كما ترسخت قناعة لديه بضرورة اخفاء نواياه التي ناقشها مع بيغن عن الرئيس كارتر خوفا من معارضة الاخير على تلك الخطوة (فهمي، 2008: 301).

- كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية:

سعت اسرائيل لإخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي وزجها في مفاوضات منفردة معها، مما يعود بالفائدة على اسرائيل وعلى قوتها في المنطقة. وكانت مصر، في عهد السادات، مستعدة هي الاخرى، إلى البحث عن تسوية مع إسرائيل على أساس صيغة "سيناء مقابل السلام". وهذه الصيغة في الواقع، التي سعى إليها السادات، عندما قام بزيارته إلى القدس في 19 تشرين الثاني 1977، وأقرت خلال القمة التي جمعت الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي في منتجع كامب ديفيد عام 1978، هدفت اتفاقية كامب ديفيد إلى إعادة اسرائيل إلى ما قبل 1973 من حيث القوة والمقدرة والتفوق على العرب. مما يغنيها عن مواجهة الخيار العسكري العربي جمعت كارتر وبيغن، في اليوم السادس وفي الخلوّة التي جمعت كارتر وبيغن في العاشر من ايلول سبتمبر 1978 قال كارتر لبيغن: ان من المهم ان تتذكروا ان من شأن الاتفاق بين مصر وإسرائيل ان يحول دون نجاح أي هجوم تقوم به الدول الاخرى ضد بلدكم، ولقد اضاف كارتر بعد ذلك فوراً: انه ينبغي اعتبار الاتفاق المصري الاسرائيلي خطوة اولى نحو اتفاق مع الدول العربية الاخرى (منصور، 1996: 165-166).

- إعلان أسوان 1978:

تطور خطاب كارتر إلى حد يكون فيه قريباً من المطالب الفلسطينية، فتضمنت خطابه وبياناته الانسحاب الاسرائيلي إلى خطوط عام 1967 وحل للمشكلة الفلسطينية من جميع الجوانب بحيث تحتوي التسوية على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ففي اسوان وخلال لقائه بالسادات، القى كارتر خطابا في 4 كانون الثاني 1978 عرف فيما بعد بإعلان اسوان جاء فيه، "أنه يتوجب إقامة السلام على قاعدة العلاقات الطبيعية بين الأطراف، أولا، ومن ثم سحب قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967 والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بحيث تعترف التسوية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتسمح للفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مستقبلهم" (خوري وبرمات، 1979: 39-40).

وخلال الزيارة التي قام بها السادات إلى كامب ديفيد، في 3 شباط 1978، اتخذ كارتر عددا من المواقف الأخرى، من بينها اعتبار المستوطنات في المناطق المحتلة غير شرعية وتشكل عقبة على طريق السلام، وأن القرار (242) لا ينطبق على سيناء فحسب بل على كل الأراضي العربية المحتلة" (بني موريس، 2011: 498-499).

وبسبب تعنت بيغن في الشقين المتعلقين بالشأن الفلسطيني والمصري، اندفع كارتر للتدخل شخصيا في المفاوضات المباشرة لإبرام معاهدة سلام مصريه اسرائيليه، ومن الجدير بالذكر ان كارتر كان على ابواب الانتخابات الرئاسية الأميركية الثانية. وخلال الزيارة التي قام بها كارتر إلى كل من مصر وإسرائيل بهدف تأمين نجاحه ما بين 8-13 آذار 1979. وللمساهمة في تأمين نجاح كارتر في الانتخابات الرئاسية، وافق السادات، على شروط معاهدة السلام التي طرحها بيغن، وتمّ التوقيع فعلا على المعاهدة في واشنطن يوم 26 آذار 1979 (هيكل، 2010: 459).

جاء في كتاب عيزرا وايزمن، الحرب من أجل السلام، ان شارون تحدث بلهجة عنيفة موجها حديثه للرئيس كارتر، الذي كان حاضرا لاجتماع جلسة مجلس الوزراء الاسرائيلي خلال زيارته اسرائيل في 1979 قائلا بلهجة غير محترمة: انني اؤيد مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه بيغن ولكنني اعارض اقامة دولة فلسطينية (أخرى) بيننا وبين الأردن، وهذا لن يتم ابدا ويجب ان

نوضح لكم ذلك اليوم ولمرة واحدة والى الأبد. لماذا لا يعيش مليون يهودي في الضفة الغربية، فرد عليه كارتر بغضب: ولماذا تتحدثون عن إقامة مليون يهودي في الضفة الغربية؛ ان الضفة الغربية وطن للعرب، وأضاف بصيغة الأمر وبصوت عال: لا أستطيع العودة من إسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية بأيدي فارغة، يجب عليكم ان توقعوا الاتفاق (وايزمن، 1984: 361).

وبعد انتهاء زيارة كارتر للمنطقة، اجتمع الطرفان المصري والإسرائيلي في البيت الابيض لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بحضور كارتر وبيغن والسادات، وكان وزير الدفاع المصري الجديد انذاك الجنرال كمال حسن علي، الذي قال عنه وزير الدفاع الاسرائيلي وايزمن وبعد الاطلاع على ملفات الاستخبارات الاسرائيلية علمت ان الجنرال كمال حسن علي وزير الدفاع المصري الجديد هو من رجال سلاح الدروع وأصيب في رفح ابان حرب عام 1948، كما اصيب بجراح في ممر الجدي ابان حرب عام 1967 (وايزمن، 1984: 355).

وبموجب هذه الاتفاقية خرجت مصر عمليا من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي، ونصت الاتفاقية على منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وغزة، وهذا ما جعل فكرة الحكم الذاتي تصبح اساس كل مشاريع التسوية اللاحقة بغض النظر عن مصادرها كونها اصبحت تحظى بدعم الحكومة الأميركية (سلطان، 2002: 228).

- مبدأ كارتر:

في 23 كانون الثاني 1980، أي بعد اقل من شهر واحد من التدخل السوفييتي في افغانستان، حدد كارتر وفي خطابه عن حالة الاتحاد وهو ما اتفق على تسميته مبدأ كارتر: كل محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الاميركية الحيوية وسترد بجميع الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية.

ويمكن القول ان مبدأ كارتر اتي في سياق الوقوف في وجه المد السوفييتي من خلال التأكيد على الوقوف الى جانب حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة والذين استفادوا من دعم اميركي معنوي ومادي. فإسرائيل كانت من بين الحلفاء التي تلقت من الدعم المادي الاميركي عام 1974، وذلك لتقويتها بعد حرب 1973 وجاءت من بعدها كل من العراق وأفغانستان في المرتبة الثانية، فهما الدولتان الاكثر حظا اللتان تلقتا الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية (كلير، 1982: 97).

المطلب الثاني

مسار عملية السلام العربية الإسرائيلية 1981-1991

- عهد الرئيس ريغان:

فاز رونالد ريغان الجمهوري بانتخابات الرئاسة الاميركية التي جرت في تشرين الثاني عام 1980، ونصب الكسندر هيغ سكرتيرا للخارجية الأميركية، ولقد استهل ريغان رئاسته بخطاب مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، مما انعكس ذلك على العلاقات بينهما، وبالتالي تغلبت لغة الحرب على لغة السلام في الشرق الأوسط خاصة بعد دخول الجيش السوفييتي الى افغانستان عام 1979.

لقد برز المحافظون الجدد في عهد ريغان من 1980 والى 1988، ولقد لعب المحافظون الجدد، والذي كان انتمائهم للحزب الديمقراطي ثم غيروا وجهتهم فانضموا للحزب الجمهوري، دورا رئيسا ومهما في تغيير السياسة الخارجية لريغان مطالبين ادارته باستخدام القوة والشد مع الاتحاد السوفييتي من اجل اسقاط النظام الشيوعي، وكان على رأسهم دونالد رامسفيلد وديك تشيني وزلماي خليل زاده وريتشارد بيرل (عدوان، 2010: 7).

ولمواجهة الخطر السوفييتي حسب وجهة نظر المحافظين الجدد، دعى الوزير هيغ، خلال زيارته الأولى في نيسان 1981 إلى المنطقة، إلى قيام "توافق إستراتيجي" في مواجهة تزايد النفوذ السوفييتي.

وشكلت هذه الدعوة فرصة لإدارة ريغان لتوقيع اتفاق توافق استراتيجي مع اسرائيل حماية لمصالح الولايات المتحدة الاميركية من تقدم السوفييت عليها في المنطقة، مما يعني استمرارية لمبدأ

كارتر، وبالتالي تم تكريس وضع اسرائيل باعتبارها الرصيد الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة التي تزخر بالمصالح الاميركية المطلوب ضمانها (الجمال، 2001: 239).

شهدت المنطقة في تلك الحقبة، ما عرف اصطلاحا بأزمة الصواريخ بين سوريا وإسرائيل في سهل البقاع اللبناني، وكانت هذه بدايات الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، والتي دفعت ريغان إلى إيفاد المساعد السابق لوزير الخارجية، فيليب حبيب، إلى الشرق الأوسط للتوسط بين الدولتين.

وفي حادثة اخرى قام سلاح الجو الاسرائيلي بتوجيه ضربة جوية للمفاعل النووي العراقي وذلك بعد فوز الليكود بالانتخابات 1981، كما شن الطيران الاسرائيلي في 17 تموز غارات جوية واسعة على المواقع التابعة لقوات منظمة التحرير الفلسطينية في احد احياء غرب بيروت، ردت عليها قوات منظمة التحرير بقصف مدفعي وصاروخي كثيف شمل 42 مستوطنة ومدينة ومعسكرا، الأمر الذي أجبر الموفد الرئاسي الأمريكي، فيليب حبيب، على العودة إلى المنطقة للتوسط بين منظمة التحرير، عبر السلطات اللبنانية، والحكومة الإسرائيلية، وفي تسارع الاحداث في المنطقة تقدمت السعودية بمشروع السلام" العربي الذي عرضه الأمير فهد، ولي العهد السعودي في 7 آب 1981 أدارت حكومة بيغن ظهرها لمشروع السلام المقدم من السعودية، وفي 30 تشرين الثاني 1981، تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل.

ومع تطور الاوضاع وتصاعد التوتر في المنطقة، تراجعت الادارة الاميركية عن انتقادها لإسرائيل على ضمها لمرتفعات الجولان، عام 1982، حيث قامت اسرائيل بالبدء بعملية اجتياح لبنان بقيادة ارئيل شارون، ويلاحظ ان المسموح به دوليا وأميركيا كان دخول اسرائيل لمسافة 40 كيلومتر داخل الحدود اللبنانية وذلك للقضاء على هجمات قوات منظمة التحرير الفلسطينية (شلايم، 2001: 378 و380).

لقد تكررت زيارات فيليب حبيب للمنطقة وللبنان خصوصا، وذلك بعد قيام القوات الإسرائيلية بغزو لبنان في 6 حزيران 1982، لقيادة مساعي اميركية، ولقد نجح في مساعيه في 11 حزيران من نفس العام، في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل، وتأمين خروج امن لقوات منظمة التحرير الفلسطينية بغطاء اميركي ايطالي فرنسي في 13 اب 1982 (شلايم، 2001: 389).

- "مشروع ريغان" وفك الارتباط الاداري والقانوني بين الضفتين:

خرجت القوات الفلسطينية من لبنان بحماية اميركية فرنسيه ايطاليه في مطلع أيلول 1982، وبعد يوم على خروج آخر الوحدات العسكرية الفلسطينية من بيروت، طرحت الإدارة الأمريكية، على لسان رئيسها، مشروعا متكاملا لتسوية القضية الفلسطينية، انطلق من أهمية التوفيق بين "المتطلبات الأمنية المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودعا إلى اشتراك الأردن والفلسطينيين، دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في مفاوضات مع إسرائيل، هدفها تمكين السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من التمتع بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة، وإجراء انتخابات لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي لفترة انتقالية من خمس سنوات، وأن الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم، وأن الحكم الذاتي لا يشكل تهديدا على أمن إسرائيل.

وبعد أن أعرب ريغان، في مشروعه، عن معارضته لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك لفكرة قيام إسرائيل بضمهما أو السيطرة عليهما، أكد بأن حكما ذاتيا فلسطينيا للضفة الغربية وقطاع غزة يكون مرتبطا بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت، معتبرا أن قرار مجلس الأمن رقم (242) يبقى فعالا بمجمله كحجر الأساس لجهود السلام، وأن حجم الأراضي التي ستسحب منها إسرائيل، بموجب هذا القرار، سيتأثر إلى حد كبير

بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل. بينما تجاهل مشروع ريغان قضية اللاجئين الفلسطينيين، أما بخصوص مستقبل مدينة القدس، فقد شدد المشروع على "ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة، وعلى أن يتقرر وضعها في المفاوضات النهائية، مبينا ريغان ان مبادرته تلك تمثل انطلاقة جديدة، وهي في ذات الوقت تأتي في سياق استمرارية عمل كامب ديفيد (السلطان، 2002: 237-238).

وفي تشرين الاول عام 1982، تبنت قمة فاس العربية الثانية مشروعاً للسلام، الذي حملته الى واشنطن ملك المغرب حسن الثاني وكان جورج شولتز وقتها وزيرا للخارجية الاميركية، والذي رأى من خلال ذلك المشروع، ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتفويض الملك الحسين بن طلال للتفاوض مع الاسرائيليين بهدف الوصول الى خطوط عامة لتسوية اسرائيلية فلسطينية.

وعلى أثر ذلك، تشكلت لجنة عليا اردنية فلسطينية مشتركة لدعم سكان المناطق الفلسطينية المحتلة، واتفق الطرفان الاردني والفلسطيني على مبدأ إقامة كونفدرالية أردنية - فلسطينية. وعلى أساس هذا التحول في الموقف الفلسطيني، وجّه الملك الحسين خطاباً إلى الشعب الاردني اشار فيه الى إقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن والأراضي الفلسطينية بعد الانتهاء من المفاوضات وتوضيح خطوط التسوية السلمية من خلالها (هيكل، 1996: 174، و176).

لذا قرر جورج شولتز تشكيل مجموعة عمل، ضمت ثمانية من كبار مستشاريه، وكلفها بالبحث في الموضوع الأصلي في أزمة الشرق الأوسط، قضية فلسطين. قد كان لعلاقة شولتز بشركة (CCC) العابرة للقارات والمحسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية، تأثير على مواقفه وتجلت مواقفه، بأخر تصريح له كسكرتير للخارجية والذي اعلن فيه فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان شولتز نشطا في محاولة منه للملئة خيوط اطراف النزاع في لبنان بين يديه، فنجح في اقناع الرئيس اللبناني انذاك، أمين الجميل، بتوقيع ما سمي باتفاق 17 أيار 1983 مع إسرائيل، الا انه لم يكتب لهذا الاتفاق النجاح، نتيجة معارضة سوريا وحلفائها في لبنان له، مما اضطر امين الجميل الى الغائه في اذار 1984. وفي محاولة من شولتز لتنشيط الوجود الفلسطيني ولممانعة اسرائيل من وجود طرف فلسطيني مستقل في المفاوضات، استند شولتز على مشروع ريغان، وعلى الاتفاق الذي تمّ بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في 11 شباط 1985، والذي عُرف باسم "اتفاق عمان" للتحرك السياسي المشترك بين الطرفين، والذي كان من أهم ما تضمنه موافقة قيادة المنظمة، بصورة غير مباشرة، على القرار (242)، وقبلها مبدأ تشكيل وفد مشترك، أردني-فلسطيني، إلى مفاوضات السلام.

فقد كان للأردن وكعادته، دورا مساندا للقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق عقد اتفاق اردني فلسطيني في 11 نيسان 1985، حيث نص الاتفاق على، ان مفاوضات السلام تجري في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعقد اتفاق عمان بهدف رئيس لتذليل العقبات امام اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دولي في حال انعقاده، وهي عقبة دأبت الولايات المتحدة الاميركية ومن خلفها اسرائيل على وضعها، واعتبرت احد العقبات الرئيسية التي تعترض انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ضمن هذا الاطار.

نص الاتفاق على تشكيل وفد مشترك أردني فلسطيني لحضور المؤتمر في اطار وفد عربي موحد، وفي هذا السياق عقد اجتماع بين الملك الحسين وشولتز، ولتذليل العقبة، تم الاتفاق على ان يكون الوفد الفلسطيني المشارك من اختيار المنظمة وليس من بين أعضائها (حجاوي، 1987: 16).

- الانتفاضة الفلسطينية 1987:

اطلق عليها اسم انتفاضة الحجارة، وذلك لاستخدام الحجر كأداة الرئيسية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من قبل المنتفضين من الفلسطينيين. لقد انطلقت الانتفاضة بصورة عفوية اول الامر من مخيم جباليا في غزة اثر دهس عمال فلسطينيين كانوا متوجهين للعمل في اسرائيل على معبر ايريز الفاصل بين غزة وإسرائيل. وقد كان للقمع الاسرائيلي وللاحتلال وللبطالة اثر رئيسي في انطلاقها. وتولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية شؤون الانتفاضة بعد فترة من انطلاقها، هدأت الانتفاضة عام 1991 وتوقفت نهائيا في عام 1993، وذلك بعد توقيع اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

غيرت الانتفاضة الفلسطينية من تشدد الادارة الاميركية قبل كانون الاول 1987، هذا على الرغم من قناعتها المتزايدة بضرورة مشاركة ما للفلسطينيين في جهود التسوية.

- مبادرة جورج شولتز:

تطور الموقف الاميركي بشكل ايجابي وتدرجي اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة انتفاضة عام 1987، وفي سياق تطور الموقف الاميركي الايجابي، استقبل شولتز ادوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد عضوي المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان الاجتماع رسميا، وربما هذا مرده لطبيعة العلاقة بين شولتز وشركة (CCC) العابرة للقارات وكانت رؤية الولايات المتحدة الاميركية تستثني وفدا فلسطينيا مستقلا يشارك في أي مفاوضات قادمة، حيث كانت ادارة ريغان انذاك تميل للخيار الاردني، مما دفع الملك الحسين لفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988، وعليه اضطرت الولايات المتحدة الاميركية القبول بوفد فلسطيني مستقل وكذلك الابتعاد عن طرح الخيار الاردني، واجبرها للبحث عن وفد فلسطيني من

المفاوضين من داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبعد اللقاء الذي تم بين شولتز وادوارد سعيد وابراهيم ابو اللغد، تقدم شولتز بمبادرته، والتي جاءت على شكل خطاب موجه لرئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك اسحق شامير، تمحورت بنوده حول مفاوضات تضمن أمن إسرائيل.

لقد أكدت "مبادرة شولتز" على ضرورة التزام جميع المشاركين في المؤتمر الدولي للسلام قبول قراري مجلس الأمن رقم (242 و338). ولذلك اعلن شولتز قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري الامم المتحدة (242 و338) واعترافها بحق اسرائيل بالوجود بسلام وأمان ونبذها للإرهاب. من جانبها، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها لحوار جوهري مع ممثلي المنظمة، أصدر ريغان بيانا جاء فيه، ان المنظمة وافقت على شروط الولايات المتحدة الاميركية لإجراء حوار موضوعي معها (سلطان، 2002: 245-246).

ومن اجل الترويج لمبادرته، قام شولتز بأربعة زيارات للشرق الاوسط ولكن لم تؤتي هذه الزيارات أكلها وبالتالي لم تكتب لمبادرته النجاح.

- مبادرة جيمس بيكر:

اعلن جيمس بيكر عن مبادرة اميركية جديدة في 6 شباط 1989، تتألف من خمسة نقاط اطلق عليها خطة بيكر، وحاول فيها التوفيق بين مبادرة شامير ومبادرة مبارك، وكان فحوى المبادرة الدعوة لحوار فلسطيني اسرائيلي في القاهرة بهدف التداول حول خطة الانتخابات المقترحة ومناقشة امكانية التوصل الى حل للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي انطلاقا من مبادرة شامير، ومن بين ما جاء في المبادرة، ان اسرائيل ستشارك في الحوار بعد الانتهاء من اعداد قائمة بأسماء وفد فلسطيني يكون مقبولا لدى الطرف الاسرائيلي (سلطان، 2002: 248).

وتضمنت مبادرة جيمس بيكر عقد لقاءات بين وفدين اسرائيلي وفلسطيني في القاهرة وأجراء مشاورات اسرائيلية اميركية حول الوفد الفلسطيني (أبو السعود، 1992).

وقبل تسلم بوش الاب مهامه الرئاسية في كانون الثاني 1989، خلفا لرونالد ريغان، وبين منتصف تشرين الثاني 1988 تاريخ انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبين 13 كانون الأول 1988 تاريخ استماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف للخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان قيادتها موافقتها وتبنيها لشروط البدء في الحوار بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية. حيث وافقت على قراري مجلس الأمن رقم (242 و338)، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود، ونبذت الإرهاب. فأعلن جورج شولتز في 16 كانون الأول 1988، فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعرف هذا الاعلان بإعلان شولتز. وعلى اثر ذلك، تقدم بيكر، من خلال سفيره في تونس، بطلب صريح إلى قيادة المنظمة، خلال الجولة الرابعة من جولات الحوار الأمريكي - الفلسطيني في 14 آب 1989، وخلال تلك الفترة تعرضت اسرائيل لضغوط من الادارة الاميركية من اجل انعاش عملية السلام، فقد عبّرت الولايات المتحدة الاميركية عن نفاذ صبرها من اسرائيل على نحو غير معهود في بيان علني لجيمس بيكر، حيث اعطى رقم هاتف البيت الابيض للإسرائيليين وطلب منهم الاتصال به عندما تصبح عندهم النية الجادة في السلام (شلايم، 2013: 168).

وبعد اقتراح جيمس بيكر على الحكومة الإسرائيلية أن تقبل بمشاركة مبعدين فلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة وممثلين عن القدس العربية في الوفد الفلسطيني، وقعت عملية مسلحة على شواطئ تل أبيب في 30 ايار 1990، وأعلنت جبهة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عنها، فوجه شامير رسالة لبوش يعلمه فيها ان حكومته الجديدة لن تعترف بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية

في مفاوضات السلام، ولن تقوم بتجميد الاستيطان، وهكذا انهارت مبادرة السلام، التي رعاها جيمس بيكر، كما انهارت من قبلها مبادرة روجرز في عام 1969، وأعلنت الولايات المتحدة الاميركية وقف الحوار الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الثاني

السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1991-2013

شهدت السنوات الواقعة بين الاعوام 1991 و 2013 احداثا كبيرة كانهيار الاتحاد السوفيتي والذي جعل من الولايات المتحدة الاميركية القوة الاعظم عالميا مما ادى الى تعزيز مكانة اسرائيل كالحليف الاستراتيجي الاكبر للولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، كما كان لحرب الخليج الثانية والتي وقعت في عام 1991 تأثير على اطلاق الولايات المتحدة الاميركية عملية السلام في الشرق الاوسط والمتمثلة بمؤتمر مدريد والتي انشق عنها المسار السري الفلسطيني الاسرائيلي في اوسلو عام 1993.

ولقد كان لأحداث سبتمبر 2001 الارهابية اكبر الاثر في توجيه الولايات المتحدة الاميركية لإعادة صياغة نظرتها للعالم مابين معها وضدها ولقد اصبح لإسرائيل المكانة الالهة في السياسات الاميركية فيما بعد 2001 خاصة وان جميع المؤشرات كانت تقول ان الشرق الاوسط كان هو منبع الارهاب ولذى حظيت اسرائيل بتعاطف شعبي ورسمي لوجودها في بيئة معادية لها وللولايات المتحدة الاميركية خصوصا وللغرب عموما.

ويتناول المبحث الثاني السياسة الاميركية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي عام 1991-

2013 من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية 1991-2000.

المطلب الثاني: تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية 2001-2013.

المطلب الأول

تطور عملية السلام العربية الاسرائيلية 1991-2000

- مؤتمر مدريد للسلام 1991:

قام العراق بغزو جارتة الكويت في العام 1990، مما أدى الى ظهور أزمة الخليج، واصطفت منظمة التحرير الى جانب العراق في تعبير عن احباطها، وأيدت صدام حسين بدلا من ان تقف الى جانب مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة، ولو فعلو ذلك اخدموا قضيتهم على نحو افضل (شلايم، 2003: 169).

وبعد اخراج القوات العراقية من دولة الكويت من قبل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية في 28 شباط 1991، قامت 32 شخصية اميركية سياسية معروفة بتوقيع على تقرير لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى يتضمن دعوة للإدارة الاميركية لاستئناف مساعي السلام في الشرق الاوسط، ولقد تم تقديم هذا التقرير للإدارة الأميركية، وكانت الساحة العالمية قد شهدت خروج الدب الروسي من قاعة الدول العظمى بعد تفككه، وبالتالي فإنه سيسير الى مرحلة من الوهن والانشغال بالذات عن الخارج، مما يعني اضعاف حلفائه في العالم عموما وفي الشرق الاوسط خصوصا، اضافة الى وجود فرصة يمكن اعتبارها ذهبية لإيجاد حلول سلمية في الشرق الاوسط دون ممانعة تذكر كما كان يحدث سابقا. ولم يعد الاتحاد السوفييتي موجودا للشد من أزر سوريا، ولقد وهنت منظمة التحرير الفلسطينية بسبب اختيارها الاصطفاف الى جانب العراق في غزوه لدولة الكويت، ولهذا فإن أي عملية سلام في الشرق الاوسط ستقابلها منظمة التحرير الفلسطينية بترحاب وذلك لتخرج من ازمته التي أوقعت نفسها فيها.

وعلى اساس هذا التقرير اعلن بوش الاب وفي خطاب القاه امام الكونغرس في 6 اذار 1991 ان الولايات المتحدة الاميركية عازمة على تسوية الصراع العربي الاسرائيلي والتوصل الى سلام شامل على قاعدة قراري مجلس الامن (242 و338) ومبدأ الارض مقابل السلام، بما يضمن لإسرائيل امنها والاعتراف بها، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعه وجاءت ما يسمى بمبادرة بوش لعقد مؤتمر مدريد على اساس قراري مجلس الامن (242 و338). فقد كان للولايات المتحدة الاميركية جملة من الاهداف من وراء عقد مؤتمر مدريد للسلام من بينها؛ الوصول الى ترتيب الوضع الدولي وخاصة منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي على مدى عقود قادمة وإعطاء اسرائيل مكانه خاصة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وإنهاء ما يسمى بالقضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي الاسرائيلي لصالح إسرائيل فقط (عدوان، 2010: 18).

اعتقدت الولايات المتحدة الاميركية إن وجود السوفييت شريكا وليس منافسا لها في العملية، فأن الموقف السوري سيكون اكثر مرونة لتقبل حلول سلمية في الشرق الاوسط، كما سيكون من السهل اقناع باقي الدول العربية بقبول فكرة عملية سلام بينهم وبين اسرائيل، خاصة مع مرونة الموقف الخليجي اتجاه ذلك ونتيجة لقبول العرب بعملية سلام، وبالتالي سيكون رفض شامير لها سيكون بلا جدوى (بيكر، 2002: 610).

وبهدف دعم المبادرة الأمريكية الجديدة هذه، قام جيمس بيكر بثمانى زيارات متلاحقة لمنطقة الشرق الأوسط، عقد خلالها ما بين 12 آذار و20 نيسان 1991 في مقر القنصلية الأمريكية بالقدس، ثلاثة لقاءات مع وفد من الشخصيات الوطنية داخل المناطق المحتلة، تكونت من حنان عشراوي وفيصل الحسيني، وقام فيصل الحسيني وحنان عشراوي بتسليم رسالة لجيمس بيكر تفيد بتفوضهما من قبل ياسر عرفات (بيكر، 2002: 619).

كما كان لبيكر جهود كبيرة في اقناع رئيس وزراء اسرائيل شامير لحضور مؤتمر مدريد للسلام على الرغم من تفرده الكبير، ولقد عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 (Feldman & Shikaki, 2009:7).

لقد رحبت مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بفكرة عقد المؤتمر الإقليمي للسلام، كما وافقت سورية على هذه الفكرة في الأسبوع الثاني من شهر تموز 1991، بعد أن تسلّم الرئيس حافظ الأسد رسالة من جورج بوش، حملها إليه جيمس بيكر، يؤكد له فيها التزام الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (242 و338)، ورفضها قيام إسرائيل بضم مرتفعات الجولان، واستعدادها لعقد مؤتمر السلام تحت رعاية أمريكية وتدعم فكرة وفد فلسطيني اردني مشترك.

كان للمساعدة المالية الاميركية اثر كبير في سياسة اسرائيل لاستيعاب المهاجرين الروس اليها، وهذا بالتالي منح الرئيس بوش نفوذا قويا جدا، ولقد قام بوش الاب بتأخير ضمانات قرض بلغ العشرة مليارات دولار لبناء وحدات سكنية لاستيعاب المهاجرين الروس الى اسرائيل، وبهذا الاسلوب الضاغط أجبر بوش شامير، في عام 1991، على تجميد مؤقت لتوسيع المستوطنات والمشاركة في مؤتمر مدريد، وعلى ضوء ذلك تم التحضير لعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 بدعوة جميع الاطراف المعنية في الصراع العربي الاسرائيلي.

في الدورة العشرين للمجلس الوطني في الجزائر ما بين 23-28 أيلول 1991، ومن ثم في اجتماع المجلس المركزي في 18 تشرين الأول، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على حضور مؤتمر السلام، من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك، لا يضم ممثلين عن المنظمة، بعد تسلمها رسالة تطمينات اميركية ابدت فيها الادارة الاميركية اعتقادها بأن السلام الشامل يقوم على اساس

قرارات مجلس الامن (2424 و338) ومبدأ الارض مقابل السلام والحقوق المشروعة للفلسطينيين، وكانت رسالة التطمينات الاميركية لمنظمة التحرير قبل مؤتمر مدريد بأيام فقط.

تم افتتاح المؤتمر في 30 تشرين الاول 1991، وبلغ عدد اعضاء كل وفد مشارك 14 عضواً، وتضمن الوفد الاردني الفلسطيني المشترك 14 عضواً لكل منهما، كما تواجد فريق استشاري غير رسمي تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والولايات المتحدة الاميركية، والاتحاد السوفياتي، وسوريا، والاتحاد الاوروبي، ومصر، وإسرائيل، ولبنان، والامم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي بصفة مراقب (8: 2010, Migdalovitz).

بدا واضحا تعنت الوفد الاسرائيلي بقيادة شامير، مما احدث شرخاً في جدار العلاقة الاميركية الإسرائيلية، اتسع ليطيح بحكومة شامير في اسرائيل وفي ادارة بوش الاب في الولايات المتحدة الأميركية في الانتخابات التالية.

- عهد الرئيس بل كلنتون:

بينما كانت تسير مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كانت هناك قناة تفاوض سريه تجمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو، ولقد انطلقت مفاوضات اوسلو السرية، بصورة غير رسمية في 21 كانون الثاني 1993، ونجحت المفاوضات في 20 آب 1993 في التوصل إلى اتفاق عرف بـ"إعلان المبادئ"، الذي جرى التوقيع عليه رسمياً في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في 13 أيلول 1993، حيث استضافت ادارة الرئيس كلنتون حفل التوقيع الرسمي على اتفاقية اوسلو.

لقد كان دور الرئيس كلنتون استضافة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في احتفالية اقيمت في البيت الأبيض بحضور اسحق رابين وياسر عرفات، بمعنى ان دور كلنتون كان احتفاليا فقط ولم يكن للولايات المتحدة الاميركية أي دور فعال في مفاوضات اوسلو (Shlaim, 2002: 4).

وحول مصير سياسة بل كلنتون اتجاه العملية السلمية فقد اوجزت ماداين اولبرايت في كتابها المعنون الى الرئيس المنتخب بالتالي: كان بوش عازما على عدم تكرار الاخطاء نفسها التي اتهم بل كلنتون بارتكابها مثل الافراط في تقدير ياسر عرفات والضغط على اسرائيل لاتخاذ مواقف مفايضة يقبلها الفلسطينيون وفي النهاية فشلت استراتيجية فريق كلنتون كما يقول المنتقدون ولم تبلغ ادارة الرئيس كلنتون ذروتها في السلام بل في الاحباط وخيبة الامل (أولبرايت، 2008: 214).

- معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية 1994:

كانت مساعي إدارة كلينتون على جبهة المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية قد بدأت بعد فترة قصيرة من توقيع "اتفاق أوسلو" في البيت الأبيض في تشرين الأول 1993، حيث وقع الاردن في 14 ايلول 1993 على جدول اعمال المفاوضات مع إسرائيل، والذي يهدف لعقد اتفاقية سلام بين الطرفين، وتبع ذلك مفاوضات اردنية اسرائيلية بمساعدة اميركية وتم التوصل لبحث مواضيع المياه والبيئة وترسيم الحدود وإيجاد تعاون مستقبلي بين الطرفين في حال التوصل الى اتفاق سلام عادل وشامل، وبعد ذلك عقد اجتماعا ضم الرئيس بيل كلنتون، في البيت الأبيض في 25 من ذلك الشهر، وصدر عنه ما عُرف "بإعلان واشنطن" الذي وقعه كل من العاهل الأردني الملك الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين والرئيس الأمريكي بل كلنتون، ونص الإعلان على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والتزام البلدين بتحقيق السلام القائم على أساس قراري (242 و338). كما تعهدت إسرائيل فيه باحترام الدور الخاص للأردن في رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في

القدس، وتمّ الاتفاق على إجراءات ثنائية عديدة في ميدان "صنع السلام". وبعد مفاوضات استمرت على مدى أشهر قليلة بين الخبراء من الجانبين، دارت حول القضايا الحساسة الخاصة بحصص المياه وترسيم الحدود والأمن المشترك، تمّ بعدها التوقيع في 26 تشرين الأول 1994، في نقطة حدودية بين البلدين بوادي عربية، على معاهدة السلام بين الملك الحسين وإسحاق رابين وبحضور الرئيس الأميركي بل كلنتون وعرف الاتفاق باتفاق وادي عربية (الشرعة، 2014: 177-178).

- مسار المفاوضات السورية الاسرائيلية:

سارت المفاوضات على المسار السوري جنباً الى جنب مع مفاوضات على المسارات الفلسطينية والأردنية واللبنانية الأخرى، وعرض الأميركيون المساعدة من أجل التوصل الى تسوية مع سوريا ولقد كانت القضية الاساسية بالنسبة للجانب السوري هي اعادة اسرائيل لمرتفعات الجولان بالكامل أي العودة لخطوط هدنة عام 1967، في حين اراد الاسرائيليون الانسحاب لخطوط عام 1923 الدولية، وأوشك رابين على القبول بالشروط السورية (شلايم، 2003: 219).

بعد ان قام احد المستوطنين اليهود بارتكاب مجزرة في باحة الحرم الابراهيمي في الخليل في 1994، أدانت اسرائيل المذبحة معلنة تمسكها بالسلام مع الفلسطينيين (المسيري، 2001: 310-311).

فتوقفت المفاوضات السوريه الإسرائيليية في واشنطن على اثر المجزرة. وفي 18 تموز 1994، طلب رابين من الوزير الأمريكي، خلال لقاء جمعهما، أن يخبر الرئيس السوري بأن الإسرائيليين مستعدون للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، لكنهم لن يلتزموا بشيء قبل أن يُستجاب إلى كل مطالبهم، فردّ عليه كريستوفر بأنه سيحتفظ بذلك في جيبه، ولن يضعه على المائدة (شلايم، 2001: 505).

استؤنفت بعدها المفاوضات السورية الإسرائيلية على مستوى السفراء في واشنطن بين كل من ايتمار رايبنوفيتش ووليد المعلم، ولقد تمحورت المفاوضات حول، العلاقات الطبيعية، والترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب. وبسبب رفض الوفد السوري مطالب الوفد الإسرائيلي "بالاحتفاظ بمحطة إنذار مبكر في الجولان بعد الانسحاب، وبتقليص حجم القوات السورية عبر الحدود، وبامتداد المنطقة منزوعة السلاح حتى جنوب دمشق، لم تصل تلك المفاوضات الى نتيجة. وفي 22 أيار 1995 تقدمت ادارة كلنتون 22 أيار 1995 "بمسودة ورقة"، حملت عنوان: "أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية"، وعلى أساس تلك المسودة، استؤنفت المفاوضات الاسرائيلية السورية في أواخر حزيران 1995، على مستوى رئيسي الأركان حكمت الشهابي وأمنون ليبكين شاحاك، والذي حل محل باراك، حيث قدم رئيس الأركان الإسرائيلي خطة لترتيبات الأمن، قوبلت بالرفض من قبل حكمت الشهابي دون النظر إلى تفاصيلها، لأنها لم تكن قائمة على افتراض الانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967 واعتبرها غير مبررة (شلايم، 2001: 507).

استمرت ادارة الرئيس كلنتون في اصرارها على محاولة تحقيق تقدم في إطار عملية السلام، ألى ان شهد 4 تشرين الثاني 1995 اغتيال رايبين" وكانت قناعات الادارة الاميركية بضرورة عدم التدخل وفرض حلول ما أمكن خاصة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث اظهرت مفاوضات اوسلو من وجهة نظر الادارة الاميركية جدوى ترك الاطراف لحل خلافاتها لوحدها. ولهذا تم التوصل في جانب المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 4 أيار 1994، إلى "اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا"، عرف بـ: الاتفاق باتفاق غزة أريحا اولاً، ومن جانبها قامت الولايات المتحدة الاميركية بإرسال سكرتير خارجيتها كريستوفر للمشاركة في حفل التوقيع الرسمي على هذا الاتفاق في القاهرة. كما اقتصر دورها في التوصل إلى الاتفاق الانتقالي الفلسطيني

-الإسرائيلي حول توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية، الذي عُرف بـ"أوسلو 2"، والذي تم الاحتفال بتوقيعه رسمياً في واشنطن في 28 أيلول 1995.

وعلى الرغم مما سبق ذكره من ترسخ قناعة لدى الطرف الأميركي بعدم فرض الحلول على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى الرغم من ضغوطات الكونغرس الشديدة عليها - لتبني المواقف الإسرائيلية إزاء قضايا الوضع النهائي، ولا سيما قضية القدس، ألا أن إدارة كلنتون قاومت ضغوط الكونغرس الشديدة، وامتعت عن دعم مواقف إسرائيل في هذا الخصوص، كما أدى اغتيال رابين إلى توجه إدارة كلنتون للمشاركة الكاملة في عملية السلام العربية الإسرائيلية.

لقد ساهم اغتيال رابين، وانتخاب زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، في 29 أيار 1996 رئيساً جديداً للوزراء، في زيادة عزم إدارة كلنتون التدخل الفعلي في عملية السلام، كما كان لتصريحات نتياهو الانتخابية حول القدس وعدم جدوى المفاوضات مع الفلسطينيين دافع للتدخل الأميركي خوفاً من أن يشكل حاكم إسرائيل الجديد عقبة أمام السلام.

- اتفاقية الخليل 1997:

أدت الاشتباكات المسلحة العنيفة، التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في 25 أيلول 1996 إلى سقوط ما يقرب من 80 فلسطينياً و15 جندياً إسرائيلياً بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى، مما دفع كلينتون لدعوة ياسر عرفات وبنيامين نتياهو إلى واشنطن، وجمع بينهما في 2 تشرين الأول 1996. وفي 16 من الشهر نفسه، وصل وارن كريستوفر إلى القدس وغزة لدفع الطرفين إلى توقيع اتفاق حول الانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخليل. ونجح الوزير الأمريكي في مساعيه، ووقعت السلطة الفلسطينية وحكومة الليكود، في 15 كانون الثاني 1997، أول اتفاق بينهما.

شهدت الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلنتون هجوما من اليمين الاميركي، وذلك بداية فترة الرئاسة الثانية في تاريخ كانون الثاني 1997، وكان ذلك هذا نتيجة التدخل المباشر من طرف كلنتون في عملية السلام العربية الإسرائيلية، خاصة على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، فتحركت مراكز قوى ولوبيات وأعضاء كونغرس محسوبين على الاموال والدعم الاسرائيلي لمعاقبته على ما اعتبروه ممارسة ضغوط على اسرائيل.

وبعد ان تسلمت مادلين اولبرايت مكانها على رأس الخارجية الأميركية خلفا لوارن كريستوفر؛ فقد تبين انها كانت تميل الى لعب الولايات المتحدة الاميركية دورا اكثر فاعلية في عملية السلام من مجرد مراقبة الجوانب الإجرائية خاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين (Quandt, 2001:11).

- اتفاقية واي ريفير 1998:

واصلت ادارة كلنتون جهودها للوساطة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي عام 1998 نجحت في ترتيب أكثر من لقاء ثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي لقاء القمة الذي جمع بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني في واي ريفير في 22 تشرين الأول 1998، توصل كل من ياسر عرفات وبنيامين نتنياهو إلى اتفاق ينص على انسحاب جديد للقوات الاسرائيلية من ما مساحته 13% من الضفة الغربية خلال ثلاثة اشهر على مراحل، كما نص الاتفاق على نقل الصلاحيات الكاملة أو الجزئية الامنية والإدارية للفلسطينيين على مساحة 40% من الضفة الغربية، كما نص ايضا على إطلاق سراح 750 من الأسرى الفلسطينيين، والسماح بانطلاق العمل لتشغيل مطار رفح والذي اطلق عليه اسم مطار ياسر عرفات الدولي لاحقا، وذلك في مقابل تعهد السلطة الفلسطينية بوضع خطة مفصلة لضبط الامور الأمنية ومنع العمليات المسلحة، وعلى ضوء ذلك

التزمت السلطة الفلسطينية بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني للنظر في الميثاق المقرر عام 1968، وتم الاتفاق على شطب البنود التي تنادي بتدمير إسرائيل منه. وقد جرى التوقيع رسمياً على ذلك الاتفاق في واشنطن، في 23 تشرين الأول 1998، في احتفال شارك فيه، الملك الحسين على الرغم من تدهور وضعه الصحي آنذاك والرئيس الأميركي كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وفي مرحلة لاحقة، أفرزت انتخابات الكنيست الإسرائيلي 17 أيار 1999 فوز حزب العمل بزعامة إيهود باراك وتعهد باراك بالسير على خطى رابين ولكن بحذر، وبدأ بداية جديدة على طريق محاولة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة حيث وجه باراك بوصلته للمسار الإسرائيلي السوري مهماً المسار الفلسطيني (Shlaim, 2002: 183).

فسارعت الولايات المتحدة الأميركية وأعلنت من خلال وزير خارجيتها كريستوفر، في 15 كانون الأول، أن سورية على استعداد للعودة سريعاً إلى طاولة المفاوضات، وذلك بعد أن طمأن كلنتون الرئيس السوري بقبول بيريز وديعة رابين على الرغم من عدم معرفة بيريز بوجودها. وهكذا، بدأت، في 27 كانون الأول، جولة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية السورية في واي بلانتيشن. ألا أن الانتخابات المبكرة التي شهدتها إسرائيل والتي نتج عنها فوز نتياهو برئاسة الوزراء مجدداً أدت إلى تجميد المفاوضات الإسرائيلية السورية.

المطلب الثاني

مسار عملية السلام العربية الإسرائيلية 2000-2013

في مسعاه الدؤوب، ارسل كلنتون خطابا لعرفات يحضه فيه على مواصلة السير على درب السلام وكان هذا في 26 نيسان وأكد فيه أيضا على وجوب تطبيق بنود واي ريفر من قبل الطرف الاسرائيلي وشدد على عزم الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة مساعيها وأشار في خطابه التأثير السلبي لبناء المستوطنات ومصادرة الاراضي.

كان التفكير في واشنطن يدور حول عقد لقاء قمة فلسطيني اسرائيلي للتفاوض حول قضايا الوضع النهائي، يكون للأمريكيين دور فاعل فيها. ولإنضاج فكرة هذه القمة، استقبل كلينتون في واشنطن، في 15 حزيران 2000، الرئيس الفلسطيني، وأقنعه بالمشاركة في القمة المزمع عقدها، وبدأت المحادثات في كامب ديفيد واستمرت لمدة 14 يوما ولقد تقدم باراك بتصوره عن الحل، والمتمثل بدولة فلسطينيه مستقلة تشمل قطاع غزة وغالبية اراضي الضفة الغربية باستثناء الكتل الاستيطانية الكبيرة الواقعة بمحاذاة اراضي 1967 تمهيدا لإلحاقها بإسرائيل؛ ومبديا باراك استعداده لتسليم وادي الاردن للفلسطينيين، وبهذا ستحتفظ اسرائيل بـ20,5% من الضفة الغربية 10,5% سيتم إلحاقها بإسرائيل و10% تبقى تحت الاحتلال الاسرائيلي لمدة 20 سنة. أما بالنسبة لموضوع القدس، فقد وافق باراك على ما لم يوافق عليه أي رئيس وزراء اسرائيلي، وهو تقسيم القدس، غير ان عرضه ووجه بالرفض من قبل الفلسطينيين الذين ارادوا السيادة الحصرية على جميع الضواحي العربية في المدينة المقدسة بما فيها الحرم القدسي الشريف مع أنه كان عرضا مسبقا، ولقد كان عرضا كبيرا إلا ان عرفات رفضه وعاد خاوي الوفاض (شلايم، 2013: 224).

تأزمت المفاوضات بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني بل وصلت الى طريق مغلق وهنا طلبت اولبرايت، في 18 تموز عام 2000، الاجتماع بالوفد الفلسطيني، وحذّرت من أن عدم التوصل إلى اتفاق سيؤدي إلى انفجار العنف.

وفي 19 تموز عام 2000، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي رسالة إلى الرئيس الأمريكي يعلمه فيها بأنه قد توصل إلى قناعة بأن الفلسطينيين، غير مستعدين للتوصل إلى سلام دائم، وسيواجهون بالتالي النتائج المأساوية لهذه الفرصة الضائعة". فأبلغ كلينتون ياسر عرفات، بأنه " سيخسر صداقته، وسيدمر لعشرين سنة قادمة فرصة التوصل إلى اتفاق أخرى.

وفي 23 تموز عام 2000، وبعد عودته من زيارة إلى اليابان، أعلن كلينتون أنه سيتأس، بنفسه، مفاوضات بين ممثلين عن الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، للبحث في المسائل الأمنية؛ وابلغ كلينتون عرفات، من أن الفلسطينيين الذين خسروا فرصة عام 1948 وفرصة عام 1978، سيخسرون اليوم فرصة جديدة، لذا، قرر كلنتون في 25 تموز عام 2000، أن يجمع، للمرة الأخيرة، ممثلين عن الوفدين، وأعرب الرئيس الأمريكي، للمشاركين في ذلك الاجتماع، عن استيائه لعدم توصلهم إلى اتفاق، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، ودعاهم إلى مواصلة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق في حدود منتصف أيلول عام 2000؛ فوافق ممثلو الوفدين على هذه الفكرة، وقبلوا صيغة البيان النهائي الذي قرأه كلينتون، معلنا نهاية جولات التفاوض في كامب ديفيد عام 2000.

فشلت قمة كامب ديفيد واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية على اثر محاولة شارون اقتحام المسجد الأقصى في نهاية ايلول عام 2000، وجرت انتخابات مبكرة للكنيست في اسرائيل. وفي 23 كانون الأول 2000، بذل الرئيس كلينتون، الذي كان يستعد لترك منصبه، مسعاه "السلمي" الأخير، عندما جمع، في البيت الأبيض، ممثلين عن الفلسطينيين والإسرائيليين، وعرض عليهم جملة

من المقترحات الهادفة إلى إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وباعت المحاولة الاخيرة لكلنتون بالفشل أيضا. وبالرغم من استخدام الولايات المتحدة الاميركية كل الوسائل لفرض حلول لتسوية سلمية تنهي عقودا من الصراع العربي الاسرائيلي، وبالرغم من تدخل كلنتون الشخصي، إلا ان المساعي فشلت وهكذا توقفت الجهود وذلك لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بعملية تغيير رئاسية (النشاش، 2006: 62).

- عهد جورج بوش الابن (الفترة الرئاسية الاولى):

فاز جورج بوش الابن بالانتخابات الرئاسية الاميركية، وابتدأ ولايته بتاريخ كانون الثاني 2001، ولم يعر بوش اهتماما يذكر لعملية السلام العربية الإسرائيلية، واتجه عوضا عن ذلك للاهتمام بالشأن الداخلي، والواقع أن دوافع إدارة جورج بوش كانت ضعيفة للتورط بنشاط في مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، لا سيما وأن الالتزام النشط في دبلوماسية الشرق الأوسط كان دائما مبعثا لشعور بإحباط كبير لدى الرؤساء الأمريكيين، وينطوي على محاذير سياسية بالنسبة لهم. كما كانت تجربة سلفه، في تعاملها مع "عملية السلام" في الشرق الأوسط، غير مشجعة أبدا له، ولهذا حذب بوش الابن ترك الاطراف لتحل خلافاتها وحدها، ويبدو انه وفي هذه المرحلة رفع يديه عن التدخل في المنطقة، وبات ينظر الجميع الى قضية الصراع العربي الاسرائيلي ليس فقط على أنها قضية لها خصوصية وإنما قضية ميؤوس منها (Shlaim, 2002: 9).

ويمكن القول ان بوش كان يخالطه هكذا شعور، وفي السنوات الاربعة الاولى من فترة رئاسته كانت الإدارة الأمريكية تنظر الى العالم من منطلق مفاهيم ورؤية المحافظين الجدد. فأهم ما ميز هذه المرحلة ان الحروب العسكريه كانت فيها مستمرة وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت فيها العنصر الاساسي (عدوان، 2010: 3).

وبعد مرور اربعة اعوام على بوش الابن في الرئاسة، قررت ادارة بورش الانخراط في عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط مجددا بشكل فعال (Freedman, 2005: 1).

حيث شهدت المرحلة تطورا جديدا بفوز حزب الليكود بقيادة شارون بالانتخابات الإسرائيلية في 6 شباط 2001، وأخذت العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تأخذ طابع المواجهة، مما دعى ادارة بوش للتدخل والمشاركة في عملية السلام العربية الإسرائيلية، وخاصة ان اهداف شارون كانت لتقوية الموقف الاسرائيلي من الجوانب التكتيكية والسياسية والديموغرافيه بقدر المستطاع استعدادا للمواجهة التاليه (Miller, 2005: 3).

وفي الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول في 9 آذار 2001 أمام مؤتمر "إيباك"، أشار إلى أن إدارة الرئيس بوش قد "ورثت وضعا صعبا في الشرق الأوسط، أصبحت فرص السلام فيه قائمة بصورة دراماتيكية، في ظل ما يبدو بأنها دوامة لا نهاية لها من العنف"، لكنه قدّر بأن السماح بهلاك "حلم السلام "سيكون" بمثابة كارثة للمنطقة"، وهو ما يستدعي، بالتالي، تواصل الجهود الأمريكية للبحث عن حلول سياسية توقف، على الأقل، "دوامة العنف".

وفي هذا السياق، طرح الوزير الأمريكي أفكارا رئيسية ثلاث، وهي: أولاً "وقف أعمال العنف"؛ وثانياً، الشروع في حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين "يقود إلى ترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية تكون مقبولة من قبل الجانبين"؛ وثالثاً، التزام الطرفين "بتجنب الإجراءات الأحادية الجانب المستفزة للطرف الآخر" (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، 2011: 177-178).

وفي 30 نيسان 2001، أصدرت اللجنة الدولية، التي كانت قد تشكلت في تشرين الأول عام 2000 برئاسة العضو السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي جورج ميتشل، لتقصي الحقائق في المناطق الفلسطينية المحتلة، تقريرها الذي دعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى "أن تطبقا

على الفور وقفا غير مشروط لأعمال العنف"، وأن "تستأنفا فوراً التعاون الأمني بينهما"، بما يشجع على استئناف المفاوضات. وطالب التقرير السلطة الفلسطينية ببذل جهودها "بنسبة مئة في المئة للحؤول دون العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها"، كما أوصى الحكومة الإسرائيلية "بأن تجمد كافة نشاطات الاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة"، وأن تبيّن بوضوح للسلطة الفلسطينية بأن السلام في المستقبل "لن يشكّل أي تهديد للترابط والامتداد الإقليمي لدولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة" (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 48، 2001: 180-182).

وفي سياق محاولة وقف العنف المتصاعد بين الفلسطينيين والإسرائيليين تكونت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة ميتشل، وكانت هناك جهوداً لمدير المخابرات تينينت والجنرال زيني لمحاولة إيقاف دوامة العنف، حيث أنهما زارا خلالها المنطقة واجتمعا بأطراف الصراع.

وكان هناك شقين للخطاب الأول يطالب بإزاحة عرفات ووقف الإرهاب والثاني يطالب بحل الدولتين خلال ثلاثة سنوات ولقد تم استخدام تعبير فلسطين لأول مرة في تاريخ الإدارات الأميركية المتعاقبة في الخطاب الذي ألقاه جورج بوش في 2 حزيران 2002، والذي تناول فيه رؤية إدارته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (Jones, 2002).

وفي ذلك الخطاب صرح جورج بوش بأن الولايات المتحدة الأميركية تعمل لذلك اليوم والذي سيكون فيه دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود أمنة ومستقرة (Freedman, 2005: 6).

واجه الرئيس بوش ضغوطاً من الإيباك اللوبي اليهودي وكذلك من الكونغرس المتحسب دائماً لأصوات وأموال اللوبي اليهودي، وعلى الرغم من هذه الضغوطات، أعاد كولن باول، في الخطاب الذي ألقاه في جامعة لويفيل بولاية كنتاكي في 19 تشرين الثاني 2001، التأكيد على مبدأ قيام الدولة

الفلسطينية، عندما أشار إلى أن بلاده تتصورّ منطقة "يستطيع الإسرائيليون والعرب فيها أن يعيشوا في سلام وأمن وكرامة"، وتعيش فيها " دولتان - إسرائيل وفلسطين - جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها".

وبعد أن لاحظ الوزير الأمريكي بأن الشرق الأوسط كان دائماً " بحاجة إلى مساعدة أمريكية لكي يكون هناك تقدم على طريق السلام". طالب القيادة الفلسطينية بأن " تبذل جهداً بنسبة مئة في المئة لإنهاء العنف وإنهاء الرعب"، وبأن "تعتقل، وتحاكم، وتعاقب مرتكبي الأعمال الإرهابية"، كما دعا الحكومة الإسرائيلية إلى وقف النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية، "تمشياً مع تقرير اللجنة التي ترأسها السناتور جورج ميتشل"، معتبراً بأن هذا النشاط يقوّض " ثقة وأمل الفلسطينيين بشكل حاد ويستتبق ويحكم سلفاً على نتيجة المفاوضات"، ويشل بالتالي الفرص " لسلام وأمن حقيقيين". وطرح باول، في نهاية خطابه، عدداً من الأفكار التي يمكن أن توفّر، في نظر إدارته، إطاراً لاستئناف المفاوضات، بعد وقف "أعمال العنف"، ومنها قبول الفلسطينيين "مشروعياً إسرائيل كدولة يهودية"، واستعداد إسرائيل "لإنهاء احتلالها، بما ينسجم مع المبادئ المتضمنة في قراري مجلس الأمن رقم (242 و338)، وأن تقبل بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة"، وقيام الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، بتحضير شعبيهما لقبول "حلول وسط صعبة" بخصوص قضية القدس، على أساس مراعاة "المشاغل الدينية والسياسية التي سيطرحها الطرفان على طاولة المفاوضات" وحماية "المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم"، وكذلك بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس "البحث عن حل عادل، يكون منصفاً وواقعياً في الوقت ذاته" (مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 49، 2001: 175-178).

وعلى خلفية قضية سفينة (كارن A) المحملة بالأسلحة والمتجهة إلى الشواطئ الفلسطينية القادمة من إيران عام 2002، والتي تم اعتراضها من قبل البحرية الإسرائيلية وأنكرها ياسر عرفات، صرّح كولن باول في خطاب له على خلفية تلك الحادثة، انه لا يمكن لعرفات ان يشاركنا مساعي السلام بينما وفي نفس الوقت يسمح او يتسامح مع العنف والإرهاب (Migdalovitz, 2010: 10).

وقبل حادثة سفينة (كارين A)، أعلنت إسرائيل عن إيقافها لكافة قنوات الاتصال مع الجانب الفلسطيني في 4 كانون الأول 2001 بسبب سلسلة من العمليات الانتحارية الفلسطينية، وعلى أثر ذلك، شنت إسرائيل هجوماً واسعاً على مقر قيادة ياسر عرفات في غزة، وعلى الرغم من ادانته لتلك الهجمات ودعوته إلى "الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة"، وكذلك قيامه بإيقاف الضباط الفلسطينيين المتهمين في حادث سفينة الأسلحة. ورداً على عملية تفجيرية جديدة في مدينة نتانيا في 29 آذار 2002 التي تبنتها حركة حماس وأدت إلى مقتل ما يقرب من 30 إسرائيلياً، أصدر أرييل شارون أوامراً إلى الجيش الإسرائيلي باجتياح مدن الضفة الغربية، وفرض الحصار على مقر قيادة ياسر عرفات في مدينة رام الله.

من جانبه وجه بوش نداءً لإسرائيل يطالبها بسحب قواتها من مدن الضفة الغربية، مما أثار عليه اللوبي اليهودي مرة أخرى، وهي الدعوة التي أكدت عليها مستشارته لشؤون الأمن القومي كوندليزا رايس، في 7 نيسان 2002، وقام بتنظيم حملة واسعة تركّزت، في الأساس، على وزير الخارجية كولن باول، الذي اتُهم "بمعادة" دولة إسرائيل. وأمام هذا الضغط اليهودي على الإدارة الأمريكية، اجبرت الإدارة الأمريكية على التراجع. لقد كان التأييد الشعبي الأمريكي كبيراً في البداية لجهود بوش لتخفيف من حدة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، وكان هذا قبل تراجع الإدارة الأمريكية عن جهودها نظراً للضغط (Kull, 2002: 7).

فقد لعبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001 دورا كبيرا في تغيير وجهة الإدارة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فبعد تلك الهجمات والتي اطلق عليها هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على برج التجارة في الولايات المتحدة الاميركية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف يتضمن دول اسلامية لمحاربة الإرهاب الذي كانت تتزعمه القاعدة، وبعد الهجمات تحرك المحافظون الجدد في ادارة بوش الابن هذه المرة وتحدثوا عن افكارهم بوضوح، وذلك باستعمالهم العصا الاستباقية وإظهار محور الشر والتنديد به وتقسيم العالم الى اعداء وأصدقاء، وفق قاعدة (إما أن تكون معي أو ضدي) ولا مكان للوسطية على الاطلاق (عدوان، 2010: 7)

وكان أرييل شارون، الذي وجد في أحداث الحادي عشر من أيلول فرصة ذهبية لتصعيد حربه على الشعب الفلسطيني، قد سارع إلى إعلان انضوائه في إطار "الحرب الشاملة على الإرهاب"، التي أعلنها الرئيس الأمريكي كما حاول شارون الربط ما بين غزة في فلسطين وتورا بورا في افغانستان (النشاش، 2006: 110).

ولقد أراد شارون ترسيخ مفهوم الجماعة الوظيفية في العصور القديمة وإسقاطها على إسرائيل، وإقناع الولايات المتحدة الاميركية أن إسرائيل تقوم بوظيفة قتالية نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية كما كان يفعل الساموراي والحرس السويسري (المسيري، 2002: 45)

وبعد أن فرغت الولايات المتحدة الأمريكية من حربها في العراق وخرجت من تلك الحرب منتصرة بتدميرها للعراق، ووجدت أنه من الضروري إيجاد حلول سلمية في المنطقة إرضاءً للشارع العربي من جهة وحفاظا على موقعها كقوة عظمى متفردة في العالم من جهة أخرى، لذا فقد تقدمت إدارة بوش رسميا، في 30 نيسان 2003، بمبادرة "خارطة الطريق" بهدف التوصل "إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي". وكانت اللجنة الرباعية، المشكلة من ممثلين عن الولايات

المتحدة الاميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، قد وافقت، منذ 17 أيلول 2002، على الخطوط العريضة لهذه الخطة. المتضمنة شروطا على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ضرورة تطبيقها حتى تنتهي بالإعلان عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وضمن امن اسرائيل ضمن ترتيبات اقليميه ودولية وذلك من خلال مؤتمر دولي"، يفضي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام 2005، بما في ذلك الحدود، والقدس، واللاجئون، والمستوطنات"، كما يدعم التقدم "تحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسورية، تتم بأسرع وقت ممكن". ويتوصل الطرفان، في نهاية عملية التفاوض، إلى اتفاق نهائي وشامل يضع حدا للنزاع، "على أساس قرارات مجلس الأمن (242، 338، 1379)، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلا، عادلا ومنصفا وواقعيًا، لقضية اللاجئين، وحلا تفاوضيا لوضع القدس، يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، دولة إسرائيل، ودولة ذات سيادة، ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة، هي فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن". وفي إطار السلام العربي-الإسرائيلي الشامل، توافق الدول العربية على "إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة" (مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة، العدد 55، 2003: 158-163).

وبينما وافقت القيادة الفلسطينية على خطة "خريطة الطريق"، وأبدت استعدادها لتطبيق الالتزامات الفلسطينية بشكل متوازٍ مع تطبيق الالتزامات الإسرائيلية"، لم تقبل بها حكومة أرييل شارون إلا بعد أن تقدمت بـ14 تحفظا عليها، وتسلمت بيانا من الإدارة الأمريكية، في 23 أيار 2003، "تتعهد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمعالجة ملاحظات إسرائيل على خريطة الطريق، بجد وبشكل كامل" (مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة، العدد 55، 2003: 163-164).

ومن أجل الهروب من التزامات خارطة الطريق، قررت إسرائيل سحب الجيش الاسرائيلي من غزة دون التشاور مع الفلسطينيين، وقد تم الانسحاب في 2003. كما تم الانسحاب من أربعة مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية في اب 2005 (Migdalovitz, 2010: 11).

- عهد بوش الابن (الفترة الرئاسية الثانية):

في مطلع عام 2005، فاز الرئيس بوش بفترة رئاسية ثانية، حيث بدأت نظرة بوش ورؤيته لمصطلح الشرق الاوسط الكبير يتبلور لديه، وشرع في تطبيقه ما بين 2004 و 2006 من خلال رؤيته، والتي حملت اسم "الشرق الأوسط الكبير". وكان الرئيس بوش، في إطار سعيه إلى إعادة هيكلة العالم، قد طرح على المشاركين في اجتماع الدول الثمان الكبار، الذي انعقد في ولاية جورجيا في 10 حزيران 2004، هذه المبادرة، التي اعتبرت، بعد أن غيّبت القضية الفلسطينية، بأنه لا يجب استخدام الصراع العربي الإسرائيلي "ذريعة" للتهرب من تطبيق الإصلاح في هذه المنطقة، وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية فيها. كما اقترحت الإدارة الأمريكية، في تلك المبادرة، تطوير دور حلف شمال الأطلسي كي يتولى مهمة حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي ستمتد من أفغانستان حتى موريتانيا. وأصبحت مفاهيم الشرق الاوسط الكبير تغطي على عملية السلام العربية الإسرائيلية مع اهمية العدالة والمساواة والإصلاح.

- مبادرة أنابوليس:

بعد وفاة ياسر عرفات تسلم الرئيس ابو مازن رئاسة السلطة الفلسطينية أحد مهندسو اوسلو، وتم عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع العام 2006، والتي فازت فيها حركة حماس بـ74 من اصل 132 مقعدا، ومن المؤكد ان الناخبون اتجهوا لحماس ليس حبا وقناعة بها، وإنما عقابا لحركة فتح على فساد سلطتها وفشلها في إدارة وحكم الأراضي الفلسطينية بنزاهة واقتدار، وبعد فوز

حماس تشكلت حكومة وحدة وطنية، ولقد نص عقد إنشاء عقد حكومة الوحدة الوطنية على مبدأ احترام الاتفاقيات التي وقعت عليها منظمة التحرير (Middle East Report 58, 2006: 2)، ثم اتجهت حركتي فتح وحماس نحو المواجهة، وفي النهاية حصل الانشطار والانقسام بينهما، فتوقفت المساعي الاميركية بخصوص عملية السلام.

وبعد عامين تقريبا من توقف مساعي "السلام" الأمريكية، قامت كونداليزا رايس، وفي مطلع العام 2007، بمحاولة لفتح "أفق سياسي" جديد للفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال التحضير لعقد قمة دولية في الولايات المتحدة الاميركية تطلق عملية التفاوض بينهما. وفي 27 تشرين الثاني 2007، افتتح الرئيس بوش، في أنابوليس بولاية ماريلاند، أعمال تلك القمة بخطاب أشار فيه إلى أن عقدها يهدف إلى وضع "الأساس لإقامة دولة جديدة، دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام"، وإلى "إطلاق مفاوضات ثنائية فورا للتوصل إلى اتفاقية سلام، وحل جميع القضايا العالقة، بما فيها جميع القضايا الجوهرية، بدون استثناء"، مؤكدا عزم إدارته على بذل كل الجهود، بالتعاون مع الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، للتوصل "إلى اتفاق قبل نهاية عام 2008"، واستعدادها لمراقبة "تنفيذ الجانبين لالتزاماتهما المنصوص عليها في خريطة الطريق (العريية الإلكترونية، 2007).

- عهد الرئيس اوباما (الفترة الرئاسية الأولى):

ففي تصريح لمجلة التايم، وفي تقييم اوباما لأول سنة له في الرئاسة وتدخله لحل الصراع العربي الاسرائيلي والمضي قدما في طريق السلام، تحدث الرئيس الأمريكي أوباما عن عملية السلام وقضية الشرق الاوسط بأنها قضية متفاعلة كلما مضيت قدما وهي متشابكة. وعن الطرفين العربي والإسرائيلي تحدث قائلا: ان لكل منهما بيئة خاصة وتتناقضات داخلية خاصة مما يجعل من الصعب

جدا الدخول المثمر في مفاوضات ذات جدوى. أما عن ادارته تحدث اوباما قائلاً: يبدو اننا قد بالغنا في تقدير امكانياتنا وقدرتنا على اقناع الاطراف بينما سياساتهم تسير عكس ذلك.

جاء هذا التقييم بعد مرور عام على محاولات لإدارة أوباما إيجاد طريق امن لعملية السلام العربية الإسرائيلية. ففي اول يوم رسمي له في البيت الابيض، اعلن وفي اتصال هاتفي مع كل من الملك عبدالله الثاني ملك الاردن والرئيس محمود عباس والرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي أولمرت عن التزامه للمشاركة الفاعلة في عملية السلام، وفي اليوم التالي اعلن سكرتير خارجيته هيلاري كلنتون عن تعيين السناتور السابق ممثل كمبعوث خاص لعملية السلام. وفي مقابلة له مع قناة العربية في 26 كانون الثاني، قال أوباما: اعتقد انه من الممكن لنا رؤية دولة فلسطينية متصلة تسمح بحرية الحركة لسكانها وبالتبادل التجاري مع الدول الاخرى وقيام اعمال وتجارة لتوفير حياة افضل للناس (Migdalovitz, 2010: 4-6).

وجاء تعيين السناتور جورج ممثل كموفد خاص للشرق الأوسط في كانون الثاني 2009 في محاولة من اوباما لتنشيط جهود السلام في المنطقة. ولقد ترسخت لدى الرئيس أوباما قناعة بضرورة تحقيق السلام في الشرق الاوسط وضرورة إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي. ولكن كانت جهود أوباما في محاولة إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي تصطدم ببناء المستوطنات الاسرائيلية وتتشدد رئيس الوزراء الاسرائيلي نتتياهو وإصراره على الاستمرار في بناء المزيد من المستوطنات.

وخلال أول زيارة للمنطقة، أشاد ممثل بالموقف المصري ومجهود مصر بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وفي تصريح لأول وزير خارجية في عهد أوباما، هيلاري كلنتون في 3 آذار عام 2010، أبدت فيه تفهمها لحاجة اسرائيل لحماية نفسها من هجمات الصواريخ المتكررة عليها، وبالمقابل وصفت من رام الله بأن هدم اسرائيل لـ88 منزلاً بغير المجدي.

وعلى سياق متصل، عبّر أوباما خلال لقاء جمعه مع الملك عبدالله الثاني في 22 نيسان 2010، عن أمله بأن ترى الشهور القليلة القادمة مبادرة تعبر عن حسن النوايا بجميع الأطراف المعنية في الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة (Migdalovitz, 2010: 6-7).

وفي خطاب لنائب الرئيس الأميركي جو بايدن، أمام (الايبياك) لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأميركية في 5 أيار، طالب بايدن من إسرائيل العمل على تحقيق رؤية حل الدولتين والتوقف عن بناء المزيد من المستوطنات ومنح الفلسطينيين حرية الحركة والتنقل، وكما تحدث رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري أمام نفس الحشد ان المستوطنات لا تجزئ فقط الدولة الفلسطينية المقبلة وإنما تجزئ الدفاعات الإسرائيلية وتشتت قواتها، كما ان بناء المستوطنات تضعف من مكانة الرئيس عباس وتضعف الاعتدال مما يسبب في اعادة الفلسطينيين حساباتهم (Migdalovitz, 2010: 2-7).

ويبدو ان جهود أوباما في العشرة أشهر الأولى من رئاسته لتحقيق اختراق في عملية السلام العربية الإسرائيلية تسببت في الشعور بالخذلان من قبل الفلسطينيين والتوتر والترقب من قبل الاسرائيليين، وهذا مرده للتوقعات الكبيرة والتي اطلقها أوباما بتصريحاته خلال حملته الانتخابية (Feldman & Shikaki, 2009: 1). ولقد رأى أوباما ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تحقيق اهدافها في الشرق الاوسط بمفردها، بل يجب ان يكون هناك جهد جماعي من قبل الحلفاء الرئيسيين، فقد كان لجهود السعودية ومجلس التعاون الخليجي اهمية في هذا، سواء لاحتواء ايران أو تشجيع الفلسطينيين والاسرائيليين للمضي قدما لحل خلافاتهم. وبحسب اوباما فان جميع مشكلات الشرق الاوسط مرتبطة ببعضها البعض. ولكن واجهت اوباما صعوبات على طريق تحقيق السلام المنشود في الشرق الاوسط وتمثلت هذه الصعوبات في اصرار اسرائيل على الاستمرار في بناء

المستوطنات على الرغم من اعلان اوباما الواضح بخصوص ضرورة التوقف عن بناء المستوطنات من قبل اسرائيل مما شحن الاجواء بين اسرائيل والإدارة الأمريكية، والمعروف أن استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية هي عملية سياسية بحتة أكثر من كونها حاجات اسرائيلية (Richman, 2010: 7).

ولإظهار امتعاض ادارة اوباما من بناء المستوطنات، اشارت هيلاري كلنتون في 22 اذار 2010 الى ان اقامة مستوطنات جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية يعرض احراز تقدم في اية مفاوضات اسرائيلية فلسطينيه للخطر. كما كان لهيلاري كلنتون تصريح أمام (الايك) عن خطر استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات على عملية السلام العربية الاسرائيلية، عندما قالت، ان الاستمرار الاسرائيلي في بناء المستوطنات يقوض قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على لعب أي دور في عملية السلام العربية الاسرائيلية، علما وبحسب كلنتون ان الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القدرة الحقيقية في عملية السلام، ولقد افشلت اسرائيل بإصرارها على الاستمرار في بناء المستوطنات اخر محاولة لجورج متشل والتي اطلقها من واشنطن في ايلول 2010، لمحاولة تنشيط العملية السلمية، إلا ان تلك المحاولة دفنت بعد شهر من بدايتها. وبعد أن تقدم جورج متشل باستقالته في 13 أيار 2011 كموفد خاص للشرق الأوسط وذلك بعد سنتين من إشغاله لهذا المنصب، أصبحت عملية بناء المستوطنات من قبل اسرائيل عنوانا لتوتر العلاقات الاميركية الإسرائيلية.

- عهد الرئيس أوباما (الفترة الرئاسية الثانية):

شهدت فترة اوباما الرئاسية الثانية تعيين السناتور الحائز على العديد من اوسمة الشجاعة العسكرية خلال خدمه في فيتنام جون كيري كوزير للخارجية خلفا لهيلاري كلنتون، وبدأ كيري زيارته الخارجية الاولى الى كندا وأوروبا وأبوظبي والسعودية والدوحة، على عكس زيارات

هيلاري كلنتون الاولى كوزيرة للخارجية والتي اتجهت فيها نحو المحيط الهادئ؛ مما اعطى انطباعا ان اهتمام ادارة أوباما الثانية عادت لتركز على منطقة الشرق الاوسط من جديد، وذلك بعد ان ترائى للمراقبين ان الاهتمام الاميركي توجه عن الشرق الاوسط الى منطقة المحيط الهادئ على الرغم من خطاب أوباما الشهير في القاهرة في بداية ولايته الاولى، وذلك لأسباب منها؛ تراجع الخطر الموجه للولايات المتحدة الأمريكية والقادم من الشرق الاوسط ووجود عجز مالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يستوجب اعادة الحسابات فيما يخص النفقات، وكذلك صعود الصين اقتصاديا مما يعني احتمال صعود نجمها عسكريا. وأيضا عدم قلق الولايات المتحدة الأمريكية على اوروبا من روسيا وذلك لقوة اوروبا. وجاء تفصيل التوجه الاميركي الجديد نحو المحيط الهادئ وابتعاده عن الشرق الاوسط وأوروبا في وثيقة نشرتها ادارة الرئيس أوباما في كانون الثاني 2012.

ولقد اثار تعيين جون كيري كوزير خارجية للولايات المتحدة الاميركية امتعاضا في اسرائيل وذلك لمواقف كيري الحادة اتجاه بناء المستوطنات ولقد تقدم كيري بمبادرة في محاولة لتنشيط عملية السلام العربية الاسرائيلية، تتضمن اعتراف الفلسطينيين بدولة اسرائيل كدولة يهودية، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها في جزء من القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب رؤية الرئيس الأمريكي السابق بل كلنتون، وبقاء المستوطنات الاستيطانية تحت السيطرة الاسرائيلية، واستئجار المستوطنات المتبقية، وسيطرة اسرائيل على المعابر والأجواء، وتواجد لقوات أميركية اسرائيلية اردنية فلسطينية على الحدود مع منح تلك القوات صلاحيات المطاردة الساخنة (موقع كل الاردن - التفاصيل الكاملة لخطة كيري - 24-1-2014).

وفي نهاية هذا الفصل يرى الباحث ان جهود الولايات المتحدة الاميركية كانت وعلى الدوام تصب في مصلحة اسرائيل وذلك للعرى الوثقى بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية ولأيمانها ان

اسرائيل هي حجر الزاوية للسياسة الاميركية الهادفة لإبقاء الاتحاد السوفييتي السابق بعيدا عن مصادر الطاقة في الشرق الاوسط وعن بوابات التجارة العالمية وذلك لعدم وجود اية مخاوف اميركية من ان تتجه اسرائيل للتحالف مع الاتحاد السوفييتي السابق ولهذا كانت مساعي الولايات الاميركية المتحدة منحازة لإسرائيل.

ويرى الباحث ان الولايات المتحدة الاميركية كانت وما زالت تجتهد لتعزيز مكانة اسرائيل في الشرق الاوسط بهدف تعزيز مكانة الولايات المتحدة الاميركية نفسها في الشرق الاوسط هذا على الرغم من وجود حلفاء اخرون غير اسرائيل يتمتعون بالعضوية الكاملة في حلف الاطلسي والذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية عكس اسرائيل التي لا تتمتع بعضوية كاملة كتركيا مثلا إلا ان لإسرائيل المكانة الالهة والأكبر والأوثق في العقلية الاميركية ولهذا فلن يعلو على مكانتها لدى الولايات المتحدة الاميركية اي كيان سياسي اخر في منطقة اتسمت بتقلبات وتغيير في انظمتها السياسية وبالتالي ولاءاتها وتحالفاتها، وقد اثبتت التجارب للولايات المتحدة الاميركية ان الضربات الارهابية التي اصابت كبدها في نيويورك انتتها من رحم انظمة كانت مصنفة بالاعتدال وتعد في ركاب الحلفاء للولايات المتحدة الاميركية مما يعني ان الاعتماد الاميركي على اسرائيل اكثر جدوى من الاعتماد على انظمة الشرق الاوسط الاخرى معتدلة كانت أم غير معتدلة.

الفصل الثالث

الأبعاد المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية
اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية

الفصل الثالث

الابعاد المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية

نتيجة ارتباط السياسة الداخلية بالخارجية، فإن الابعاد الداخلية الفكرية والعقدية كان لها تأثير على توجيه صناعة القرار الاميركي، وجهة داعمة لإسرائيل على الدوام وذلك لقوة الفكر والمعتقد داخل المجتمع الاميركي ولحاجة صانع القرار لأصوات الناخبين الحاملين للأفكار الداعمة لإسرائيل سواء للوصول الى المركز السياسي او للحفاظ عليه. لذلك فإن التركيز على هذه الابعاد يساعد على فهم السياسة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية. و من بين الابعاد المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية ايضا، الابعاد الاقتصادية والتنافس على الهيمنة العالمية والتي اصبح لإسرائيل فيها منزلة هامة في عين صانع القرار الاميركي سواء كحليف امام المد السوفييتي في الشرق الاوسط او مكان لتكديس السلاح الاميركي في الشرق الاوسط لحماية مصادر الطاقة الهامة للاقتصاد الاميركي وحلفائه حول العالم.

هناك ابعاد مؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الاميركية والتي وبسببها تتصرف الولايات المتحدة بطريقة او بأخرى اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية واتجاه اطرافها. حيث تعد الابعاد القيمية الدينية من الابعاد المؤثرة على توجهات السياسة الاميركية اتجاه عملية السلام، خاصة انها تشمل على كل من جماعات الضغط (الايبياك)، والأصولية البروتستانتية والمحافظون الجدد، وكان الايبياك نموذجا للبعد الفكري الذي وجه الحركة الصهيونية ابتداء من التأسيس لإقامة اسرائيل وتقديم

الدعم لها بعد اقامتها. الى جانب ذلك يعد التنافس العالمي على المصالح الحيوية أحد الابعاد

المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية ايضا

ويتناول الفصل الثالث الابعاد المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية

السلام العربية الاسرائيلية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: الابعاد القيمية الدينية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الاميركية

المبحث الثاني: التنافس العالمي على المصالح الحيوية

المبحث الاول

الأبعاد القيمية الدينية المؤثر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

شكل الايباك قوة كبيرة مؤثرة على صانع القرار الاميركي ليكون داعما لإسرائيل في الشرق الاوسط، وذلك لما امتلكه من امكانيات لخدمة اسرائيل ومصالحها ومن تلك الامكانيات القوة المالية الكبيرة والضرورية في العملية الانتخابية التشريعية والرئاسية في الولايات المتحدة الاميركية، كما كان لامتلاك الايباك وسائل اعلام ضخمة اثرها في تلميع او تشويه الساسة الاميركيين وذلك حسب قرب او ابتعاد هؤلاء الساسة عن اسرائيل ودعمهم لها، كما شكلت الاصولية الدينية قوة مؤثرة ايضا لتوجيه السياسة الاميركية في اتجاه دعم اسرائيل في تحالف مع المحافظين الجدد المؤمنون بضرورة وجود دور للولايات المتحدة الاميركية في دعم اسرائيل تحقيقا لنبؤة الاسفار القديمة. كما ان للهيمنة العالمية والتنافس العالمي من اجلها اثر في توجه سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية، ولهذا تناولت الدراسة تلك الابعاد وتأثيرها على سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية.

ويتناول المبحث الأول الأبعاد القيمية الدينية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جماعات الضغط والمصالح (الأيباك).

المطلب الثاني: الأصولية البروتستانتية والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الاول جماعات الضغط والمصالح (الايبيك)

يشتمل كل مجتمع وخاصة في الدول الديمقراطية على منظمات تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية، ولذلك فمن الطبيعي ان يكون لهذه الجماعات والتي يطلق عليها جماعة الضغط او جماعات المصالح اهداف ذات طبيعة دولية (النعيمي، 2013: 452).

وكما ان جماعة الضغط وفي مفهومها العام تعيد الى الازهان الصراعات الناشئة لجعل صراعات السلطات العامة مطابقة لأفكار ومصالح فئة اجتماعية معينة. ويمكن تعريف جماعة اللوبي بأنه مجموعة من الافراد المؤثرين في قرارات الكونغرس الاميركي عن طريق مقابلة اعضائه في ردهات الكونغرس (حمادي، 1973: 221).

ولقد لعبت اللوبيات في الدول الديمقراطية عموما دورا بارزا في توجيه صناعة القرار السياسي، وهذا ينطبق على المجتمع الاميركي. ونظرا لتركيبية المجتمع الاميركي وأصوله المتعددة فقد نشطت فيه اشكال متعددة من التجمعات والمسماة بجماعات الضغط او جماعات المصالح والتي ترتبط وتدعم مصالح داخلية وخارجية، وذلك ان النظام السياسي الاميركي يقوم على التوازن التعددي باعتبار ان مجموعات الضغط تمثل الوسيلة الامثل للاحتفاظ بالسيطرة وقناة للتأثير على القيادة السياسية (النشاش، 2006: 71).

ويتميز مصطلحي جماعات المصالح وجماعات الضغط، عن بعضهما على النحو الآتي:

1. جماعة المصلحة الخاصة، تعرف بجماعات الضغط وتشمل اهل الصناعات والحرف

المشتركة الزراعية مثل القطن ومنتجي الزيت والألبان.

2. جماعات المصلحة العامة: وتشمل العسكريون والإعلاميون والسياسيون.

أما جماعات المصالح فتعرف على أنها:

1. مجموعة المصالح العمومية: وهو تنظيم يسعى وراء الحيز العام الذي لا يصيب عند انجازه

اعضاء التنظيم والنشاطات دون سواهما بل يمتد للجميع.

2. مجموعة المصلحة الخاصة: وهي مجموعات تسعى وراء تحقيق مصالح ذاتية اقتصادية

وتعمل جماعات المصالح على صياغة المطالب الخاصة بأعضائها وممارسة الضغوط بأنواع

شتى لمحاولة تحقيق المطالب الخاصة بأعضائها وعادة ما تكون الضغوط موجهة صوب صناع

القرار في السلطات الرسمية في الدولة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تنتزع ضغوطات جماعات

الضغط وجماعات المصالح على كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتحرك جماعات

الضغط لمعرفة من يضع القرارات ومساعدتهم وتراقب الخطوات المتبعة لاتخاذ القرارات، وتعمل

جماعات الضغط على اختيار الوقت والمكان الملائمين لممارسة الضغط، وبالتالي محاولة التأثير

لمصالح اعضائها. كما تسعى جماعات الضغط لنسج علاقات بصناع القرار وذلك بزرع مساعدين

تكنوقراط تابعون لجماعات الضغط لتوجيه صناع القرار الوجهة المرادة. كما يكون مسعى جماعة

الضغط اقناع صناع القرار بوجاهة قضاياهم المطروحة وذلك بإبراز الحجج التي تدعم وجهة نظرهم

وعادة ما يطلق على جماعات الضغط التي تتخصص في ممارسة الضغط السياسي فقط اسم اللوبي

وأهمها على صعيد التأثير على قرارات الولايات المتحدة الاميركية لجنة العلاقات العامة الاسرائيلية

الاميركية (الايباك). ولقد مارست الايباك نشاطها داخل الولايات المتحدة الاميركية خدمة للمصالح

اليهودية والتمثلة في تعزيز مكانة اسرائيل في الشرق الاوسط انطلاقا من وحدة وتطابق اهداف

اليهود حول العالم فكلمة جوري (Gewry) بالانجليزية تعني كلا متماسكا (المسيري، 2002: 9).

- اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة الايباك (AIPAC):

كانت الايباك في الولايات المتحدة الاميركية عام 1951 تعرف باسم لجنة العلاقات الاميركية الصهيونية، ووجهت اهتمامها لوزارة الخارجية للحصول على مساعدات مساهمة في بناء دولة اسرائيل، وتوجهت الى الكونغرس بعد عدم تجاوب الخارجية الاميركية مع مساعيها، وكان الهدف هو السلطة التشريعية والتي من خلالها يمكن الحصول على المساعدات اللازمة من السلطة التنفيذية-عقل اميركا-مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الاميركية، وهكذا بدأت رحلة سيطرة الايباك على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. مما ساهم في تقديم وتأمين الدعم اللازم لإسرائيل وعلى مدى العقود التي تلت نشأتها(حسن، 2009:88).

والواقع يقول انه مما لا شك فيه، ان اللوبي اليهودي يعد اقوى جماعة ضغط تعمل في الداخل الاميركي، ويطلق عليها لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية، وتتحرك هذه اللجنة ضمن القانون الاميركي ولقد اعطى النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الاميركية لجماعات الضغط وعلى رأسها الايباك قدرة كبيرة على التأثير السياسي(النشاش، 2006: 71).

ونادرا ما تجد من السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية من لا يتودد للايباك، سواء من يريد البقاء في منصب حكومي او من يسعى لصعود السلم الوظيفي وصولا لسدة الرئاسة الاميركية، ولقد اثبت اللوبي اليهودي اثره الكبير على صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية سواء على مستوى السلطة التنفيذية او التشريعية وحتى القضائية، وهذا عائد إلى أن العلاقة بين الجماعة الوظيفية والمجتمع هي علاقة نفعية تعاقدية، وينظر للجماعات الوظيفية كوسيلة لا كغاية، وأعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية في أوروبا ومنذ العصور الوسطى قريبا من النخبة الحاكمة وعادة ما تكون الجماعة الوظيفية مشغولة بتكديس الأموال مما يجعل حاجة النخب الحاكمة اليها

كبيرة لأهمية المال للسياسة ولهذا كانت ومازالت العلاقة بين الايباك والنخبة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية قوية وراسخة (المسيري، 2002: 45).

- تأثير اللوبي اليهودي على السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتضح من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية بالإدلاء بأصواتهم اولا والضغط من داخل الكونغرس للتأثير على صنع القرار داخله ثانيا، وذلك لما للصوت اليهودي من اهمية كبيرة ونظرا لحسن تنظيم امورهم وتوجيه اصواتهم نحو المرشح الاكثر ميلا لدعم اسرائيل، وذلك لضمان انجاح مرشحيهم الى غرفتي السلطة التشريعية. ولقد بلغت نسبة مشاركة الجالية اليهودية في انتخابات السلطة التشريعية 90% (زغيب، 1998: 119).

وللدلالة على قوة الصوت اليهودي والموجه من الايباك في الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد استطاع الايباك اعادة انتخاب 14 شخص من اشد المؤيدين لإسرائيل لعضوية مجلس الشيوخ رغم التحدي والمنافسة من قبل مرشحين آخرين وذلك في عام 1982 (اوبراين، 1986: 196).

وعلى الرغم من قوة تأثير اللوبي اليهودي في اروقة الكونغرس، إلا انه اخفق في الضغط على الكونجرس لمنع بيع طائرات الاواكس للسعودية عام 1981. ومن أجل نسج وإقامة علاقات وطيدة مع اعضاء الكونغرس، فقد أصبح من الطبيعي تكرار زيارة اعضاء من الايباك بصورة منتظمة لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وبالطبع لتلك الزيادات مقاصدها وأهدافها، ويدركها العضو الذي لا يتردد في العمل من أجل تحقيقها قدر المستطاع رغبة وطمعا في استمراره على ما هو عليه، ولقد انتهج الايباك نهج التأثير على مساعدي ومعاوني المشرعين وموظفي الكونجرس ليقوموا بادوار موكلة اليهم من قبل الايباك كإعداد التقارير وتقديم المشورات.

وعادة ما يكون تركيز الايباك على مفاصل صناعة القرار في الكونغرس كاللجان الرئيسية والفرعية بغرفتيه. فيلاحظ انتشارا للايباك في تلك اللجان. وللجان ذات العلاقة بالشؤون الخارجية اهتمام بالنسبة للايباك وعلى سبيل المثال فإن نسبة اليهود في اللجنة الفرعية البرلمانية للشؤون الخارجية في الكونغرس لعام 1999 بلغت 25% وفي اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الاوسط والمنبثقة عنها 30% (زغيب، 1998: 90).

وينبع تركيز الايباك على التأثير على الكونغرس اكثر من غيره من السلطات الرسمية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ان رئيس السلطة التنفيذية وفي المطلق يكون من احد الحزبين الاساسيين اللاعبين على الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يكون رأس السلطة ساعيا لضمان اموال وأصوات الايباك الحاسمة.

وتتضمن أهم الوسائل التي توظفها الإيباك - باعتبارها اللوبي المسجل رسميا للتحدث نيابة عن إسرائيل وباسمها - من أجل تحقيق أهدافها على النحو الآتي:

1. السيطرة على أجهزة الدعاية الأمريكية من مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون.
2. إنشاء العديد من المؤسسات التنظيمية التي تتعامل مع كل قطاعات الشعب الأمريكي كرابطة العمل الصهيونية، مؤسسة هاداسا العاملة في مجال الصحة.
3. تشجيع انخراط أعداد كبيرة من المهنيين والمتقنين من اليهود الأمريكيين في منظمات الدفاع عن مصالح مجموعات اجتماعية مختلفة (مجموعات الدفاع عن الحقوق المدنية).
4. إخضاع السياسيين لعملية تقييم متواصل لأدائهم وبالتالي مكافئتهم أو الضغط عليهم: تجميع الأموال الانتخابية للمرشح، وإرسال برقيات التأييد ووسائل المدح، وممارسة الضغوط الإعلامية وتوجيه حملات التشهير في الصحف، والتلويح باستخدام الاتهام بمعاداة السامية، وحجب الموارد

المالية عن عمليات الدعاية، وإصدار المنشورات والدراسات ومحاولة معرفة واضعي القرار ومساعدتهم وخلق علاقات شخصية معهم ومحاولة اقناعهم بأهمية قضايا اسرائيل (النعيمي، 2013: 465).

ولقد برعت الايباك في التفاعل الدائم مع اعضاء السلطة التشريعية بغرفتي البرلمان وتقديم الدراسات الداعمة لوجهة نظرهم، وغالبا ما تكون هذه الدراسات دقيقة وموثقة، مما يسهل على الايباك اقناع صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بما يريدون، ويعد تقرير الشرق الأدنى، والذي تصدره الجماعة كل أسبوعين، أحد أهم أسلحتها.

- تأثير اللوبي اليهودي على السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الاميركية:

غالبا ما يكون تركيز اللوبي الاسرائيلي على شخص الرئيس لإدراكه السلطات الكبيرة التي يملكها في مجال السياسة الخارجية ويتم هذا التأثير بطريقتين:

الطريقة الأولى: التأثير المباشر، وذلك بوجود شخصية يهودية في الادارات الاميركية.

الطريقة الثانية: التأثير غير المباشر، وذلك التأثير في شخص الرئيس عن طريق انتخابات الرئاسة. ولهذا فقد وجهت الايباك جهودها نحو البيت الابيض مباشرة، وقد جرت العادة ومنذ روزفلت

الى جونسون على وجود شخص الى جوار الرئيس ذو وزن سياسي ثقيل، غالبا ما يكون يهوديا ومهمته الدفاع عن اسرائيل في اروقة الخارجية الاميركية، ويكون هذا الشخص حلقة الوصل ما بين الرئيس والجالية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية، ويطلق عليه اسم حامل الحقيبة اليهودية.

ويعتبر عهد ترومان، اي قبل انشاء الايباك بداية عهد ممارسة الضغوط على الرئيس الاميركي لصالح اسرائيل. فعندما عارض ترومان قيام دولة اسرائيل في عام 1947 قام اليهود بحملة اعلامية كانت نتيجتها تبني النواب والشيوخ قرارات تدعو الرئيس الى تأييد قيام دولة اسرائيل. ولقد تمثلت

مشاركة اليهود في ادارة ترومان بكل من ليوبافوتسكي مساعد وزير الخارجية وماكس ليفا سكرتير وزير الدفاع وبرنارد باروخ رئيس لجنة الذرة وفلنجمان رئيس الانتاج الحربي وسام برجر المستشار الخاص لترومان آنذاك.

وللدلالة على قوة الجالية اليهودية وطرق تأثيرها على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مركز الرئاسة، أن الفريق المحيط بالرئيس ترومان يدعوه الى عدم الاعتراف بإسرائيل، وذلك لعدم الحاق الضرر بالعلاقات العربية الاميركية وهذا الفريق كان موجودا في دوائر وزارة الخارجية الاميركية. مما يعطي انطبعا عن عدم رغبة الخارجية الاميركية انذاك في الاعتراف بإسرائيل الى ان تحدث ترومان مع كلارك كليفون، وبعد احاديث مطولة بينهما، توجه ترومان بسؤال للفريق المعارض للاعتراف بإسرائيل عن عدد اصوات الناخبين العرب واليهود، وعند تيقنه من دور الاصوات اليهودية في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الاميركية قال: انا مع الاعتراف بإسرائيل لأنني اريد اصواتهم هنا (كنعان، 2005: 131).

ومنذ ستينات القرن الماضي، سعت (الايباك) وخطت من اجل تولي رجالها مناصب مرموقة في الادارات الاميركية على مستوى السلطة التنفيذية، مما اثر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتكون داعمة لإسرائيل. ولقد تواجد عدد من اليهود في ادارة كينيدي من امثال مورتيمل كابيلن رئيس صندوق الدخل القومي، وبيير سالينجر السكرتير الصحفي للرئيس، وآرثر جولدبرغ. وفي عهد جونسون زاد النفوذ اليهودي مما تجلى في تعاطف جونسون مع اسرائيل واستجابته للمطالب الاسرائيلية وضمت ادارته رئيس المحكمة العليا اب فورتاس، ووالث روستو المستشار الاول للشؤون الخارجية، كما شهد عهد نكسون تأييدا كبيرا لإسرائيل ودعما مطلقا وتم وضع اسرائيل من طرف نكسون في منزلة موضع استراتيجي شامل. وقد كان لكيسنجر دورا هاما في دعم

اسرائيل خلال توليه مناصب في الادارات الاميركية المتعاقبة منذ 1969-1976. ولقد كافأت الايباك نكسون بإعادة انتخابه. إلا أن اعادة انتخاب نكسون لفترة رئاسية ثانية لم تستمر بسبب فضيحة ووترغيت، فكان دور جيرالد فورد نائب الرئيس الى حين الانتخابات الرئاسية وبعد فوزه فيها، اظهر دعما مطلقا لإسرائيل وعارض اي انسحاب اسرائيلي من اية اراضي عربية، وعند اعلان فورد في اذار 1975 نيته اعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط، قام اللوبي الموالي لإسرائيل بتوجيه مذكرة تحمل توقيع 76 من اعضاء مجلس الشيخ تطالبه بالتجاوب مع المطالب الاسرائيلية عسكريا واقتصاديا.

وفي عهد كارتر تم تعيين ادوارد ساندرز وبول زكرمان في حملته الانتخابية، وكان رئيس حملته روبرت شتراوس، فحصل كارتر على 75% من اصوات اليهود في ولايات نيويورك وأوهايو وبنسلفانيا، ومن أجل إرضاء الايباك، وافق كارتر على منح اسرائيل 106 مليون دولار لمساعدة اسرائيل في انتاج دبابة شاريوت وتزويد اسرائيل بـ18 طائرة مروحية وعدد من طائرات F16 عام 1977 خلال زيارة بيغن إلى واشنطن. واستمرت المساعدات والدعم الأمريكي لإسرائيل في عهد ريغان وبوش الاب وكلنتون وبوش الابن والى تاريخه.

- تأثير اللوبي اليهودي على السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية:

نظرا لاستقلالية القضاء والذي يضمنه النظام الرئاسي الاميركي، ولكون القضاة يتم تعيينهم من قبل الرئيس ولمدى الحياة فإن تأثير جماعات الضغط يكون ضعيفا على السلطة القضائية، وعلى الرغم من ذلك يحاول اللوبي اليهودي التأثير على الرئيس في اختياره للقضاة قبل تعيينهم.

ومن الأمثلة على تأثير اللوبي اليهودي على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

في سبعينات القرن العشرين:

- موافقة الرئيس كارتر وتحت ضغط الكونغرس واللوبي اليهودي على صفقة سلاح اميركية لإسرائيل بقيمة 250 مليون دولار.

- مفايضة الولايات المتحدة الأمريكية اعطاء اسرائيل 95 طائرة من طراز F15 وF16 مقابل عدم عرقلة صفقة طائرات F16 للسعودية.

- اجبار كارتر على التوقيع على مساعدات مالية ضخمة لإسرائيل مقابل استمرارها في طريق كامب ديفيد 1978.

ومن الأمثلة على تأثير اللوبي اليهودي على صناعة القرار في الولايات المتحدة في ثمانينات

القرن العشرين:

- توقيع مذكرة تفاهم استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في تشرين الثاني 1981.

- الضغط على ادارة ريغان للضغط على العرب وذلك من خلال اصدقاء اسرائيل داخل الكونغرس، مما ادى الى عدم اعتراض ريغان على الاستمرار في بناء المستوطنات وبذلك تم بناء 100 الف وحدة سكنية في الضفة الغربية و30 الف في هضبة الجولان و10 آلاف وحدة سكنية في غزة.

- زيادة المساعدة المالية الأمريكية لإسرائيل، حيث ارتفعت المساعدات الى 1050 مليون دولار بعد ان كانت 785 مليون دولار في عام 1987.

ومن الأمثلة على تأثير العرب اليهودي على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

في تسعينات القرن الماضي:

- الموافقة على منح اسرائيل قرض بقيمة 650 مليون دولار على شكل صفقة صواريخ باتريوت وأجهزة دفاع جوي عام 1991.

- صياغة مشروع قانون من قبل اعضاء الكونغرس يقضي بنقل مقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل ابيب الى القدس وفي عام 1995.

وتتجلى قوة اللوبي الاسرائيلي في الامكانيات المالية الهائلة للايباك من خلال تحكم اعضائها بأسواق المال والبورصة وأسواق العقارات والسندات وصناعة الاعلام والإنتاج السمعي والبصري. ومن الطبيعي ونظرا للإمكانيات الهائلة والمذكورة اعلاه ان يفوق تأثير الايباك تأثير اية جماعة ضغط اخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ومن نتائج هذه الخاصية، أن عمله يمتد إلى نطاق أعلى قمة هرم الدولة (البيت الأبيض) ومختلف أجهزة صناعة القرار السياسي، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي فيما يتعلق بالقرار السياسي الأمريكي إزاء قضايا الشرق الأوسط.

ونظرا للعلاقة الوطيدة والتي تربط بين الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل فان المشكلات المترتبة على عمل الجماعات الضاغطة داخل النظام السياسي الاميركي غالبا ما يتم تجاوزها بين الطرفين.

وللتوضيح، فإن عمل الجماعات الضاغطة وأدوارها داخل النظام السياسي الأمريكي يتسبب في عدة مشكلات تتصل بمفهوم الأمن القومي على صعيد العلاقة مع الخارج، وبإطار الثقافة السياسية الأمريكية في الداخل وذلك للعلاقات المتشعبة المتوفرة للوبي اليهودي في داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا وثقافيا.

وعلى الصعيد الداخلي فإن نزعة جماعات الضغط تميل الى استخدام وسائل الابتزاز احيانا بشكل كبير، تؤدي الى امتعاض شعبي، ولكن لا يؤثر هذا بأي حال من الاحوال على مكانة وقوة

ونفوذ جماعة الضغط وخاصة الايباك والتي (تخضع للقانون الفيدرالي لتنظيم عمل اللوبي 1946، وهو من القوانين الفريدة في النظم السياسية في العالم وميزتها أنها تعترف بالواقع، مهما كان طابعه وربما كانت تلك الخاصية لوضوح العملية السياسية لدى الأمريكيين وتوافقهم حول تقنياتها بخلاف المجتمعات الأوروبية.

والجدير بالذكر، أن القانون الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1946، أقر دستورية قانون اللوبي في العام 1954 والذي بموجبه أصبحت (الأيباك) جماعة ضغط تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة شرعية ومسموح بها دون قيود.

ونظرا لقوة الايباك الكبيرة ومحاولة العديد من المسؤولين الحكوميين التقرب منها الى درجة الاندماج مع اهدافها لضمان بقائهم على راس مناصبهم، فقد كان الاتجاه الغالب على السلطات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية اتخاذهم مواقف مؤيدة لإسرائيل منذ الاعلان عن انشائها عام 1948 والى الوقت الحاضر. وحتى بعد انتهاء العديد من المسؤولين الحكوميين الأمريكيين من فترة خدمتهم في الاجهزة الرسمية للدولة، فإن العديد منهم يرغب في الاستمرار في العمل جنبا الى جنب جماعة الضغط وخاصة الايباك.

وللحد من هذه الظاهرة، أقر الكونغرس في عام 1989 تعديلا للقانون المذكور يقيد بمقتضاه إمكانية مشاركة المسؤولين السابقين في الجهاز التنفيذي وأعضاء الكونغرس، بناء على اقتراح قدمه ميكائيل ديفر المستشار السابق في البيت الأبيض، إلا أن التقيّد حدد منع ممارسة نشاط اللوبي اليهودي على المسؤولين التنفيذيين لمدة 12 شهرا بعد مغادرتهم لمناصبهم.

المطلب الثاني

الاصولية البروتستانتية والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً: الأصولية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية

يتعلق البعد الديني في الولايات المتحدة الأمريكية بأصول المذهب البروتستانتى تحديداً وذلك لقلّة تأثير المذاهب الأخرى على عملية صنع القرار واتخاذها في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتوضيح الكيفية التي تؤثر بها التحولات الدينية المعاصرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، هناك ضرورة لفهم الدور التاريخي الذي لعبه الدين في الحياة العامة الأمريكية. فلقد كانت القارة الأميركية مقصد المغامر والمهاجر والباحث عن الثراء والساعي وراء المجد والعمل لدى الامبراطوريات الباحثة عن موارد في عالم جديد والمخطوف من غابات افريقيا، وفي كتاب الاميركيون "التجربة الوطنية" والذي جاء فيه: كان البحر منصفاً وغير متحيز، وقد حمل ونقل كل شيء الى كل مكان، البيوريتانيون والكتب المقدسة واللاهوت لبناء المدينة على تل. لقد كان البحر متعدد المواهب بقدر تعدد مواهب نيو انجلند (بورستون، 1993: 9).

وهذا يدل على أن البعد الديني كان هو الدافع لهجرة العديد من المتطهرون تحديداً هرباً بدينهم، قاصدين الارض الموعودة خلف بحر الظلمات، والمتطهرون هم بروتستانت تركوا ارض امبراطوريتهم بريطانيا الى الاراضي المكتشفة حديثاً على ايادي كولمبس وكابيت واللورد روبرت ددلي وغيرهم. ولقد ترسخت لدى المتطهرون نظرة مثالية عن عالم ينتظر عودة مشروطة للسيد المسيح لتخليصه من الاثام التي الحقها البشر بأنفسهم وإخوانهم. وبقيت معتقداتهم على ما هي، مما يستوجب تحقيق شروط عودة السيد المسيح من طرفهم وذلك بضرورة وجود اسرائيل.

وبعد ظهور نظرية دارون وخلختها للمعتقدات المسيحية خاصة فيما يتعلق بقصة الخلق كما جاءت بالتوراة، انقسم الاصوليون أي المتطهرون فيما بينهم حول دارون وعلمه والعلم بشكل عام مما ادى الى ظهور تيارات (مدارس) انبثقت عن الاصولية.

ولقد لعبت مدارس الأصولية، والمسيحية الليبرالية، والتراث الأنجيلي دورا رئيسيا بالتأثير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما للدين من أهمية في الولايات المتحدة الاميركية، وتتجمع تلك المدارس جميعها تحت مظلة التيار البروتستنتي الأمريكي الرئيسي، ويعود اسباب الخلاف فيما بينها ألى ألتباين في رؤاها للعالم خاصة بعد ما راه البعض من تهديد العلم الحديث ونظرياته للمفاهيم الدينية القديمة والتي كانت أقوى من قوة العلم والعلوم

فخلال فترة القرن التاسع عشر واستمرارا للفترات الزمنية السابقة، كانت غالبية البروتستانت تؤمن بأن العلم يؤكد التعاليم والنصوص الدينية التوراتية، ولكن عندما بدأت النظريات العلمية كالدراوينية وغيرها تشكك في اصالة ودقة نصوص التوراة، انقسمت الحركة البروتستانتية على نفسها الى مدرسة الحداثة (المعاصرة) ومدرسة الأصالة وكانت وجهة نظر المدرسة المعاصرة استيعاب المعارف الحديثة في اللاهوت لحماية المسيحية وقد تبني هذا الرأي الجزء الأكبر من الطوائف البروتستانية.

اما المدرسة الأصولية فكان رأيها ان على الكنيسة ان تبقى متمسكة بأصول العقيدة البروتستانتية كحقيقة النص التوراتي. ثم انقسمت الأصولية على نفسها الى اصولية انفصالية ارادت مقاطعة الكنائس المتماهية مع الحداثة وصنفت من يقاطع تلك الكنائس بالمؤمن الحقيقي، كما ابتعدت المدرسة الأصولية هذه عن السياسة، بينما كان رأي المدرسة الأصولية الأخرى التي اطلق عليها

الإنجيلية الجديدة ان تتفاعل مع بقية شرائح المجتمع. ومع مرور الوقت اصبحت الأصولية الانفصالية تسمى بالأصولية فقط، بينما اصبحت الإنجيلية الجديدة تسمى الإنجيلية.

ومن الملفت للانتباه أن تمسك المدرسة المسيحية الأصولية بالنصوص التوراتية يعد أقوى من تمسك بعض شرائح اليهود حول العالم كاليهود الاثنيون والذين فقدوا كل علاقة لهم بالعقيدة اليهودية أو الموروث الديني ويشار إليهم باليهود العلمانيين، أو كاليهود الارثوذكس والتي تؤمن شريحتهم بصيغة ما من صيغ العقيدة اليهودية (المسيري، 2002: 13-19).

- رؤية الطائفة الاصولية لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن ارض الوعد الالهي بالنسبة لشعبها واغلبهم من البروتستانت وكذلك لقاداتهم، بمعنى الارض التي وعد الله نبيه موسى بها. ولقد جاءت في خطب تآبين جورج واشنطن: ان الايجاز في التاريخ الاميركي كان يتم بالتعويض عنه بفخامة واشنطن وعظمته، وقد اعلن جون تيلور والذي اصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد، في مدينة يورك في عام 1837: ان البطل كان اعظم من ليونيداس او موسى لأنهما على العكس من واشنطن قتل احدهم من قبل رجاله وتوفي الثاني قبل ان يدخل الارض الموعودة (بورستون، 1993: 506).

إن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها، قد عبّر عنه الرئيس لنكولن، اذ قال في عام 1842: ان اضافة البريق الى الشمس أو المجد الى واشنطن امران متشابهان في استحالتهم، ودع جانباً مجرد محاولة ذلك، فلنردد اسمه بخشوع ولنترك الشمس تشع علينا في روعتها المجردة التي لا تخبو (بورستون، 1993: 506).

وهذا ما يدل على اعتزاز الولايات المتحدة الأمريكية بالنفس وعلى إحساسها بوجود دور محوري لها على الكرة الارضية على الرغم من مبدأ العزلة التي ارتضاه لها مونرو عام 1823

ابتعادا عن مشاكل أوروبا وإبعادا لأوروبا عن ساحة الولايات المتحدة الاميركية الخلفية (اميركا الجنوبية) حين حاولت استرداد املاك اسبانيا هناك. وهذا يدل على نظرتها اتجاه عالم مضطرب فوضوي يتتأحر، ولا بد من ان يأتي الوعد الالهي بعودة المسيح.

ونظرا للأغلبية البيوريتانية المكونة للمجتمع الاميركي، اعتقدت بوجود دور للولايات المتحدة الأمريكية، فهي ترى ان العالم غير مستقر وترى ان هناك فجوة سحيقة بين المؤمنين وغير المؤمنين. اما الليبراليون فإنهم اكثر تفاؤلا حيث انهم يقللون من الفوارق بين المسيحيين وغير المؤمنين، بينما تقف الطائفة الإنجيلية بين كل من الطائفة الأصولية والطائفة الليبرالية حول امكانية الانسجام بين المسيحيين وغيرهم من ديانات العالم.

وعلى الرغم من غياب التعريف المحدد للأصولية المسيحية، إلا انه يعتقد ان هناك مكونات اساسية لمعتقدات الطائفة الأصولية وهذه المكونات تتلخص في تقديس النص التوراتي واعتباره مصدر احياء، والإصرار على الدفاع عن المعتقدات البروتستانتية في مواجهة الكاثوليكية والعلمانية والتأثير غير المسيحي، وأخيرا التأكيد على ان يفصل المسيحيون انفسهم عن العالم غير المسيحي. وعلى الرغم من ان الطائفة المسيحية الأصولية اقل حجما من الطائفتين اللبرالية والانجيلية إلا انها تتصف بالتركيز على النوعية والنقاء.

وبينما يرفض الإنجيليون نظرية داروين لأنهم يؤمنون بنظرية الخلق الواردة في النصوص التوراتية. يتجاوز الأصوليون الرفض هذا الى تطوير نظرية علمية للخلق وتأليف كتب حولها والإصرار على تعليمها في المدارس وسحب الأطفال من المدارس التي ترفض تدريس نظرية الخلق هذه.

ولكون الطائفة الاصولية قد اصبحت بانتكاسة في الربع الاول من القرن الماضي، فقد ادى هذا الى توقعها على نفسها وزرع في داخلها احساسا بالتشاؤم اتجاه مستقبل العالم وبدأت عند الطائفة الاصولية نزعة لمحاولة انقاذ العالم من النار حسب اعتقادهم. ولهذا فالأصولية تحارب العلمانية في داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية وتؤمن بحتمية عودة المسيح لإنقاذ العالم.

- الليبرالية المسيحية

تنظر الليبرالية الى الدين كتعاليم اخلاقية اكثر منها في معتقداتها التقليدية، لديها تحفظات كثيرة على روايات التوراة، وتتنظر لعيسى عليه السلام كمعلم اخلاقي يفقدى به في الحياة خاصة تجاه التعامل مع الفقراء. ومما ساعد على انتشار مفاهيم هذه الطائفة المسيحية بين غالبية البروتستانت هو تطور نظرية داروين وغيرها من النظريات التي تعرضت بالنقد لكثير من الروايات الواردة وعدم الاعتقاد بمعانيها الظاهرة. وبينما لا يعتبر المسيحيون المحافظون هذه الفئة كممثلة للخط العام للمسيحية إلا ان افراد هذه الفئة يعتبرون انفسهم كممثلين لجوهر الحركة البروتستانتية.

اضافة الى ذلك، فان هذه الطائفة هي اقل الطوائف البروتستانتية تركيزاً على الفوارق بين المسيحيين وغير المسيحيين فهي تؤمن بأن الأخلاق هي نفسها في العالم اجمع، تعتقد بأن البوذيين والمسلمين والمسيحيين واليهود وحتى غير المتدينين، يمكنهم ان يتفوقوا على ما هو حق وما هو باطل، كما وان هذه الطائفة لا تؤمن بمكانة خاصة او متميزة للكنيسة أو رجالاتها. وبما ان غالبية هذه الطائفة لا تؤمن بالخطيئة الأصلية، فان افرادها يعتبرون اكثر تفاؤلاً بالسلام العالمي وبأهمية دور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

بل ان الدعوة الى مملكة الله تعني بالنسبة لهم تعاون القوى السياسية التقدمية وتشجيعها لقيام العدل على الأرض، وتعرض على الدعوة التشاؤمية للمسيحية الأصولية. وجدير بالذكر ان نظرة هذه الطائفة كانت هي القوة التي اصطبغت بها النظرة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي. فالقيادات الأمريكية كروزفلت وترومان واتشيسون وايزنهاور ودالاس كانوا كبقية النخبة الأمريكية متشبعون بمفاهيم المسيحية الليبرالية. ولقد ساعدت رؤية هذه الطائفة الى مد جسور التعاون مع كل من الطائفة الكاثوليكية والطائفة اليهودية اللتان كان نفوذهما في تصاعد خلال هذه الفترة.

- الأنجيليون وموقفهم من الأصولية والليبرالية المسيحية

يحاول الأنجيليون ان يأخذوا موقفا وسطيا بين الأصولية والليبرالية المسيحية، فهم يوافقون المسيحية الأصولية في المعتقدات ولكن رؤيتهم العالمية اكثر تأثرا بالتناؤل الذي يتصف به غالبية الأمريكان. فالإنجيليون يتفقون مع الأصوليين في تأكيدهم على اهمية المعتقدات المسيحية وليس فقط تعاليمها الأخلاقية، ويختلفان مع الليبراليين في زعمهم بان الأخلاق وحدها تؤدي الى الله لأن في ذلك خيانة لتعاليم المسيح. ويتفق الأنجيليون والأصوليون على اعتبار الخطيئة الاصلية هي جوهر رسالة المسيحية وبالتالي تتفق الطائفة الإنجيلية مع الطائفة الأصولية في ما يتعلق بنهاية العالم حيث ان عودة المسيح ستسبق قيام حكم الألف سنة من السلم، اي ان جهود السلام العالمي التي سيبذلها البشر قبل ذلك سيكون مصيرها الفشل.

ونظرا لهذا التشابه بين الإنجيليين والأصوليين فليس مستغربا، ان كثير من المراقبين يخلطون بين الطائفتين، معتبرين ان الطائفة الأولى هي صورة معدلة تحول موازين القوى لصالح الإنجيليين وأثره على السياسة الخارجية المسيحية الليبرالية التي كانت تمثل الخط العام للسياسة

الأمريكية حتى حقبة الستينيات ثم حصل بعد ذلك تحولا لصالح الإنجلييين على حساب الليبراليين. اما الأصوليون فعلى الرغم من زيادة اعدادهم إلا ان تأثيرهم لازال محدودا، هذا الدور المتزايد للإنجلييين له انعكاسين على السياسة الخارجية الأمريكية:

الاول: تزايد التركيز على المساعدات الخارجية والمطالبة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

الثاني: تعميق التأييد لإسرائيل وذلك ليس جديدا، اذ انهم ينظرون الى اليهود نظرة توارثية خالصة. ويعتقد الانجلييون بعكس بقية المسيحيين بأن لليهود دور في الخطة الإلهية. فعلى اساس دراسات للنبوءات التوراتية والتي اجريت في القرنين السابع عشر والثامن عشر تكون لدى الإنجلييين قناعة بأن اليهود سيعودون الى الأرض المقدسة قبل عودة المسيح منتصرا.

ولقد كان لتغلغل العديد من الانجلييين في عجلة الادارة الاميركية سبب كبير في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لإسرائيل، اما الليبراليون المسيحيون فإن تأييدهم لليهود هو انطلاقا من مفهوم إنساني لما تعرضوا له من اضطهاد، وبالتالي فان هذا التأييد بدا في التراجع في السنوات الأخيرة لصالح الفلسطينيين.

ثانيا: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الاميركية

اشتهر مصطلح المحافظون الجدد بظهور مقالة "نهاية التاريخ" للبروفيسور فوكوياما في مجلة المصلحة القومية عام 1989، والتي تهتم بأفكار تلك المجموعة المثيرة للجدل من الاصوليين اليهود والاصوليين المسيحيين والتي تطلق على نفسها اسم المحافظون الجدد ولقد كانت الاستجابة للمقال واسعة و ايجابية (عنايت، 2007: 59).

ومن المعروف تخلي فوكوياما في مرحلة لاحقة عن افكار المحافظون الجدد، بل وتتصل منها، ويعزو متصل فوكوياما من افكار المحافظون الجدد، نزعة ادارة الرئيس بوش تحديدا في

المبالغة في استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق اهداف المحافظين الجدد-الاشرار داخل النظام (عنايت، 2007: 179).

فقد تأسست حركة المحافظين الجدد "new cons" فكريا على يد "ليوستراوس" المفكر الألماني، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1928، وأثناء عمله كأستاذ جامعي في جامعة شيكاغو، قام بتأسيس ما عُرف فيما بعد (بالستراوسيه الليبرالية) والتي تمثل الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد الآن، وكانت الستراوسيه تنادي بالأفكار التالية:

- رفض الحداثة وتفضيل المنطق على التفكير.
- استخدام الدين للسيطرة على الجموع.
- استخدام الكذب والخداع للمحافظة على السلطة.
- استعمال القوة لكبح العدائية لدى البشر، من خلال دولة قوية كابحة.
- الإيمان بالريادة الأمريكية الخيرة.

وينقسم المحافظون الجدد الى جيلين من المفكرين والمحللين السياسيين، الجيل الأول، ظهر في بدايات القرن العشرين، وجاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أما الجيل الثاني، فقد ظهر في الستينيات من القرن نفسه، وجاءت أفكاره لتعبر عن الظروف الأمريكية الداخلية.

ومن الملفت للانتباه وقبل التطرق لأفكار المحافظون الجدد، ذكر ما قاله اريك برانس، وهو محسوب على المحافظون الجدد والذي عمل كمتدرب في البيت الابيض في عهد الرئيس بوش الاب وهجر منصبه بحجة عدم يمينية الرئيس بوش الاب بمقدار كافي كما عمل كمتدرب لعضو الكونغرس

اليمني المحافظ لولاية كاليفورنيا دان روراباخ وشغل أريك برانس منصب مدير شركة بلاك ووتر الامنية والتي نشطت في العراق، انه أي أريك برانس، كان يقاتل الى جانب المجاهدين الافغان هو ومرترقة شركة بلاك ووترز والى جانب ابن لادن (النعمي، 2013: 600-601).

أما فيما يتعلق بأفكار الجيل الأول للمحافظون الجدد، فنتمحرور حول النقاط التالية:

- نتيجة ما مرت به الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي شهدت كسادا كبيرا وصعودا للنازية وتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية الدولي، تأكدت لديهم العديد من الأفكار والقناعات، وهي:

الفكرة الأولى: انغلاق الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها وعزلتها المفروضة ذاتيا منذ تصريح مونرو عام 1823، كان بمثابة الشرارة الأولى هما سبب الشرور التي ادت لقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية، علما ان الشر هو ظاهرة.

الفكرة الثانية: القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر، يرى المحافظون الجدد، أن القوة العسكرية، وليس الدبلوماسية هي التي تمكنت من إيقاف الزحف النازي؛ ولهذا لا يعول المحافظون الجدد أهمية على أدوات الدبلوماسية العالمية كالمنظمات الدولية والقانون الدولي، حيث يرون أن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساسا رئيسا للسياسة الخارجية الأمريكية.

الفكرة الثالثة: ضرورة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وبالتالي الرفض المطلق لفكرة عزلتها، كما يرون أنه على الولايات المتحدة الأمريكية القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته مهما كانت النتائج.

الفكرة الرابعة: ضرورة وضع أهداف خارجية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية.

الفكرة الخامسة: سعيهم الدائم للعثور على قيادة سياسية حاسمه، قادرة على صناعة التاريخ. وذلك لإيمانهم بأهمية دور القيادة السياسية.

أما الجيل الثاني من المحافظين الجدد، فتميز بنزعة أيولوجية وحركية وجماهيرية أكبر من الجيل الأول، وهو الجيل الذي بدأ بالظهور في بداية ستينات القرن الماضي. ولقد تميزت البداية بظهور مثقفين يهود بارزين في المجتمع الأمريكي، وكان أكثر ما يميز هؤلاء هو مهاراتهم في الكتابة والإقناع والوصول للقارئ الأمريكي بعدة وسائل، ومع الوقت كسبوا تأييدا واسعا من قبل الناس في المجتمع الأمريكي، ومن أشهر قادة المحافظين الجدد كان "بارفن كريستول" ومن الأسماء المشهورة التي لمعت نجومهم على صفحات المجلات والدوريات الثقافية خلال الستينيات من القرن الماضي، كان "تورمان بودورتنبير"، و"ريتشارد دبانيير" فقد أسسا مجلة "بيلك انفرست" الشهيرة، كمجلة مؤيدة لإسرائيل وضد الاتحاد السوفيتي آنذاك.

وفي عهد الرئيس ريغان (1980-1988)، لعب المحافظون الجدد، والذين كانوا ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الأمريكي آنذاك، ثم انضموا إلى الحزب الجمهوري، دورا رئيسا ومهما في تسيير السياسة الخارجية للرئيس ريغان، مطالبين إدارته باستخدام القوة والشدة مع الاتحاد السوفيتي السابق من أجل إسقاط النظام الشيوعي، وكان على رأس أولئك المحافظين "رونالد رامسفيلد"، وزير الدفاع السابق في إدارة بوش الابن "ديك تشيني" نائب الرئيس السابق، وزلماي خليل زاده وريتشارد بيرل، ودوغلاس فايت، والذين أصبحوا فيما بعد أعضاء في إدارة بوش الابن، وهم أيضا من قاموا في عام 1977 بتقديم "مشروع القرن الأمريكي الجديد" وعرضه على كارتر والكونغرس في ذلك الوقت إلا أنهم لم يفلحوا في تنفيذه، وكان برنامجهم السياسي يتمحور حول الأفكار التالية:

- زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير لتحديث القوات المسلحة.

- تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الصديقة.
 - معاقبة الأنظمة الحاكمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.
 - المطالبة باستعمال القوة في القضاء على النظم الدكتاتورية في العالم.
 - النظر للعالم من خلال منظار الخير والشر وليس من خلال منظار وسطى بينهما.
- وبعد وقوع حادثة 11 سبتمبر 2001، أضاف أولئك إلى أفكارهم أفكاراً جديدة، وذلك بـ:
- استعمال العصا الاستباقية وإظهار محور الشر والتنديد به.
 - تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء، بمعنى إما أن تكون مع أمريكا أو ضدها ولا يوجد وسطية على الإطلاق. تمكن الجيل الثاني من المحافظون الجدد من تطبيق الكثير من آرائهم في عهد ريغان 1980-1988، وتمكنوا من السيطرة على مفاتيح السياسة الخارجية الأمريكية، وسبق لهم أن شعروا بالإحباط من سياسات كارتر، خاصة بعد بإنجاز ادارته لاتفاقية كامب ديفيد عام 1975، مما دفع العديد منهم الانتقال الى صفوف الحزب الجمهوري، ودعموا ريغان، والذي منحهم المواقع وحرية صناعة القرار بعد ان ساهموا في تمويل حملته الانتخابية بقوة من خلال الدعم المادي والمعنوي.

- طبيعة العلاقة بين المحافظين الجدد والمسيحية الأصولية:

ففي بداية السبعينيات، تحركت الكنائس البروتستانتية للتعبئة الشعبية لكسب أصوات ومؤيدين للكنيسة، وقد انتهز المحافظون الجدد هذا الواقع، وذلك لبناء حلف من المتدينين المتعصبين لتنفيذ أهدافهم وسياساتهم على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد اعتقد المحافظون الجدد أن اليمين الأصولي المسيحي يخدم أهدافه السياسية من خلال قاعدة شعبية واسعة، وبذلك يصبح اليمين المسيحي المتطرف هو قلب الجسد السياسي للمحافظين الجدد ورأس هذا الجسد سيصبح المحافظون

الجدد. ومن أهم الأسماء البازة في معسكر المحافظين الجدد، والذين دعموا في تجاه هذا الحلف، "إرفن كريستول"، و"توردهينز" الداعمين لإسرائيل.

وبعد حادثة 11 سبتمبر 2001، ترسخت قوة المحافظين الجدد داخل المجتمع الأمريكي، وأخذت افكارهم تثير الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بفرض القوة العسكرية على العالم، واستخدام القوة العسكرية كعنصر رئيسي في حل مشاكل الولايات المتحدة الاميركية الداخلية والخارجية، حيث نجح أولئك المحافظون الجدد، في أن يصبحوا صناع للقرار الأمريكي، خاصة في عهد الرئيس بوش، الابن الذي يعتبر من أكبر زعماء هذه المجموعة وأكثر الداعمين لها. ونظرا للحلف الذي تشكل خلال ستينات القرن الماضي بين المحافظين الجدد والأصولية فإن نظرتهم لمنطقة الشرق الاوسط كانت موحدة وتركزت على ضرورة دعم اسرائيل.

فقد سيطر المحافظين الجدد على كل مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية: البيت الأبيض والكونغرس والرأي العام الأمريكي ومؤسسات الإعلام المرئية والمقروءة (الحسن، 1990: 80).

وانطلاقا من الرؤية الايجابية المشتركة اتجاه اسرائيل، اعتبر المحافظون الجدد أن حرب عام 1967 حربا بين الخير الممثل بإسرائيل والشر المتمثل بالعرب، وللدلالة على قوة المحافظون الجدد في زمني ريغان وبوش الابن وعند استقالة، وزير الخارجية "الكسندر هيچ" من منصبه وتعيين "جورج شولتز" مكانه، هاجم المحافظون الجدد جورج شولتز من منطلق أن له علاقات مع العرب قد تؤدي إلى تحيزه ضد إسرائيل، وهذا ما يفسر تحول شولتز بعد تعيينه إلى مؤيد لإسرائيل وقيامه بالتقرب منها، بل وتقريب بعض المحافظين الجدد إليه من بينهم: "آيون إبرامز" (مهنا، 1989: 32).

لقد أثمرت جهود المحافظين الجدد في عهد الرئيس ريغان في دعم وتوطيد العلاقات السياسية والعسكرية مع إسرائيل، وصولاً إلى توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عام 1981. ومن الاتفاقيات الأخرى التي تم توقيعها بين البلدين بدعم من المحافظون الجدد:

- اتفاقية عام 1986، تتيح لإسرائيل الاشتراك في برنامج الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المسمى بحرب النجوم، لتصبح إسرائيل الدولة الثالثة على مستوى العالم التي توقع على هذه الاتفاقية إلى جانب بريطانيا وألمانيا.

- اتفاقية عام 1987، أطلق عليها اسم "التفاهم الإستراتيجي". وقد تميزت هذه الاتفاقية، بأنها جاءت لتعزيز المقدرة العسكرية الإسرائيلية على أساس بقاء إسرائيل قوية ومهيمنة في منطقة الشرق الأوسط (جبر، 1988: 40).

يتضح مما سبق، مدى الدعم الأمريكي السياسي والعسكري لإسرائيل في مواجهة الدول العربية، وهو دعم مستمر، فهذا الدعم لم ينقطع في يوم من الأيام، ويمكن القول إن الدعم الاستراتيجي الأمريكي من قبل إدارة ريغان المحافظة، شكل نقطة انطلاق وركيزة رئيسية لكل الإدارات الأمريكية اللاحقة في كل المجالات وخاصة العسكرية منها، واستمر الموقف الأمريكي في عهد الرئيس بوش الأب تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، مؤيداً لرؤية الرئيس ريغان، ومع تولى الرئيس كلينتون الحكم عام 1994، ضعف نفوذ المحافظين الجدد بعض الشيء، بل يمكن القول أن الرئيس كلينتون، بدأ بعيداً عن نفوذهم كثيراً خاصة أنه كان من الحزب الديمقراطي، ومع تولى الرئيس بوش الابن الحكم في عام 2001، والذي كان يعد من أقوى المؤيدين والمتأثرين بهم وبأفكارهم عادت قوة المحافظون الجدد وتأثيرهم على صناعة القرار الأمريكي. وهناك إجماع بن

الباحثين السياسيين أن الرئيس الأمريكي بوش الابن يعتبر من أكثر الرؤساء تأثيراً بأفكار وأعمال المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يأت هذا الرأي من فراغ بل جاء بحكم الممارسات والسياسيات التي اتبعتها الرئيس بوش الابن ليس فقط إتجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، بل إتجاه الكثير من القضايا في العالم أجمع.

ومن أشهر الشخصيات المحافظة والتي تولت منصبا رفيعا في إدارة بوش الابن (ديك تشيني) الذي شغل منصب نائب الرئيس، وكان عضوا في الكونغرس، وكان من أقرب الناس وأكثرهم تأثيرا في الرئيس بوش الابن. وكذلك (دونالد رامسفيلد) الذي شغل منصب وزير الدفاع، وعمل مديرا لمكتب الفرص الاقتصادية عام 1969 في عهد نيكسون، وكان عضوا في الكونغرس ورئيسا لموظفي البيت الأبيض. ومنهم (بول ولفترز)، الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع، وهو المفكر الاستراتيجي والمنظر القيمي ومهندس مبدأ الضربات الوقائية المعروف، ومنذ ما يزيد على عقد من الزمان، كان (بول وولفرمينتز) يردد أن على أمريكا أن تكون موجودة في جميع أنحاء العالم قاطبة لتدافع عن مصالحها ومصالح أصدقائها وحلفائها، وهو ما تبناه الرئيس بوش الابن، فيما عرف فيما بعد باسم (مذهب أو مبدأ بوش). و (ريتشارد بيرل)، الذي شغل منصب رئيس مجلس السياسة الدفاعية، وهي الهيئة الاستشارية لوزارة الدفاع، وعرف بلقب (أمير الظلام)، وقد استحق هذا اللقب عن جدارة كونه تلاعب بوسائل الإعلام. ومنهم أيضا (وليام كريستول)، رئيس الدعاية العامة لحزب الحرب في إدارة جورج بوش الابن، والمؤسس لمشروع القرن الأمريكي الجديد، يضاف إلى هؤلاء بعض الشخصيات المؤثرة الأخرى مثل (الان كيس، وكلاrens توماس، وأليوت إبراهيم، وفرانك غافني، وكين أولمان، وستيفن كامبوت و غاري سميث) وغيرهم كثير،

وجميعهم احتل مناصب متقدمة سواء في المجال السياسي أو العسكري أو الاستخباراتي دخل إدارة بوش الابن.

ولقد سيطر المحافظون الجدد في عهد بوش الابن على السياسة الخارجية وقد تعمقت سيطرة المحافظين الجدد على هذه السياسة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن عام 2001، فأجمع معظم الباحثين والسياسيين، أن تلك الهجمات غيرت وجه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثرت في نظرتها إلى نفسها وإلى العالم، ومن ثم فرضت عليها طوال الأربع سنوات التالية، ما مارسه من سياسات واستراتيجيات تجاه قضايا العالم وعلى رأسها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

فالحقيقة، أن إدارة بوش قد تبنت سياسة الحكومة الإسرائيلية دون أي تحفظ، خاصة أبان حكم رئيس الوزراء شارون، والمتمثلة بضرورة الاعتراف العربي والإسلامي بالكيان الصهيوني، والتطبيع أولاً قبل أي حل لهذه القضية، وأن تتراجع الدول العربية عن كل القرارات السابقة التي اتخذتها ضد إسرائيل، ومن ثم فرض التوطين وصولاً إلى فرض "الوطن البديل" أو الأوطان البديلة، ولهذا وتحقيقاً لتلك الأهداف مارست إدارة بوش على كل الدول العربية والإسلامية ضغوطاً كبيرة في هذا الاتجاه.

والحقيقة أيضاً أن سكان الولايات المتحدة بشكل عام، يبدون تعاطفاً إزاء اسرائيل فيما يتعلق

بالصراع العربي الإسرائيلي (Richman, 2010: 10).

المبحث الثاني التنافس العالمي على المصالح الحيوية

يرى كيسنجر ان المصالح الوطنية الاساسية هي المحور التي تدور حوله السياسة الخارجية ويجب ان يتحرى هذا التعريف اعتبارات واقعية، ويضيف بأن الادراك والمفهوم العاقلين والمتوازن لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية يجب ان يأخذ في الاعتبار بقدر الامكان الامال العامة في العالم اجمع والتي تطمح للاستقرار والتطور السلمي، ولهذا يجب تحديد مصلحتنا وما الذي يجب تحقيقه. ونظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رائدة في العالم فأن عليها ان لا تكتفي بإدارة شؤونها فقط لان في ذلك تقليل من دورها وشانها ويضعف بالتالي الأمل في اقامة نظام مستقر.

ولقد كان هناك تحديات كبيرة للمصالح العالمية حول العالم خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي خرج منها الاتحاد السوفييتي منتصرا ومنتشيا ومطالباً بقسمة للعالم مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انفضاض تحالفهما والذي نتج عنه هزيمة دول المحور، ولقد امسى العالم بأجمعه عبارة عن ساحة للتنافس بين اكبر قوتين اوجدتهما نتيجة الحرب.

ومن غرائب الامور أن الدولتين اللتان انتصرتا في الحرب العالمية الثانية لستا أوروبيتين، ولكنهما استخلفتا أوروبا في سيادة العالم. حيث استمرت المنافسة بين هاتين الدولتين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي السابق طوال الخمسين سنة التالية، وكان الشرق الاوسط احد اجزاء ساحة التنافس الذي تجسد في تنافس ايدولوجيتي الرأس المالية متمثلة برأسها الولايات المتحدة الأمريكية والشوعية المتمثلة برأسها الاتحاد السوفييتي (بريجنسكي، 2012: 18).

ويتناول المبحث الثاني التنافس العالمي على المصالح الحيوية من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: الحرب الباردة.

المطلب الثاني: صراع المصالح.

المطلب الاول

الحرب الباردة

أُست دول الشرق الاوسط في حالة استقطاب، وفي الحالة تلك كانت اسرائيل على قمة هرم حلفاء الولايات المتحدة الاميركية سواء أيولوجيا أو استراتيجيا ولتمكين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ما تم تعارف عليه اصطلاحا الكتلة الغربية، من الاستحواذ على المصالح الحيوية في الشرق الاوسط وأهمها النفط، هذا الى جانب وجود الممرات المائية الهامة للسيطرة على التجارة العالمية. ويمكن القول أن نظرة الولايات المتحدة للشرق الاوسط تمثلت وعلى مدى الخمسين عاما الماضية بالتالي:

- السيطرة على النفط العربي.
 - محاولة ابعاد الاتحاد السوفييتي عن منطقة الشرق الاوسط.
 - ضمانة امن اسرائيل.
 - الوقوف في وجه حركات المد القومي المتحالف مع الاتحاد السوفييتي.
- ولقد سميت مرحلة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بالحرب الباردة، وتجسدت هذه الرؤية في نظرة الرؤساء الاميركيين الى الشرق الاوسط كترومان وايزنهاور وجونسون ونكسون وريغان، ولهذا كانت حركتهم في الشرق الاوسط باستثناء جونسون، تركز على محاولة دؤوبة لاحتواء الاتحاد السوفييتي، مما اعطى اسرائيل دورا محوريا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء السوفييت، وبالتالي حظيت بالدعم والمساندة على حساب دول الشرق الاوسط الاخرى.

ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأميركية ارادت من جعل اسرائيل حجر زاوية لإبعاد النفوذ السوفييتي خاصة بعد حرب 1967، عندما اظهرت اسرائيل مقدرتها العسكرية مما ترك اثرا ايجابيا عند الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بهزيمتها لمصر، حيث أن قناة السويس معبر التجارة العالمية وسوريا ايضا وهما حليفان للاتحاد السوفييتي، وقد ازداد الاهتمام بإسرائيل بعد سقوط السلالة البهلوية في ايران، كما زال التوتر الذي كان قائما بين كينيدي وايزنهاور عندما قبلت واشنطن ضمينا اسرائيل النووية.

ولقد كان التحدي الاكبر ان لم يكن الاوحد امام الولايات المتحدة الأميركية هو الاتحاد السوفييتي، وذلك على الرغم من وجود قوى نووية شرقية طموحة للهيمنة العالمية اخرى مثل الصين، إلا ان الصين لم تكن في حجم وقوة الاتحاد السوفييتي، كما ان التنافس الصيني السوفييتي على تسيد الأيديولوجية الشيوعية كان له تداعياته على اضعاف الطرفين امام الولايات المتحدة الأمريكية.

فالصراع على عالمية الإيديولوجية الصينية الشيوعية والسوفييتية الشيوعية والتنافس بالتالي بين الصين والاتحاد السوفييتي، أدى الى اضعاف الصينيين لقب الهمج على جيرانهم الشماليين، فأن طريق هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا بما فيه الشرق الاوسط كان ممهدا (بريجنسكي، 2012: 21).

وهذا دعى دول العالم ومنها دول الشرق الاوسط الى الاستجابة الى دعوات الانضمام الى الاحلاف والمحاور، والتي كان لابد لها من الظهور نتيجة وجود المتنافسين الكبار، ولقد كانت المساعدات الاقتصادية أحد أهم وسائل الاستقطاب للأحلاف خاصة وان العالم بأجمعه خرج منهكا من الحرب العالمية الثانية، ما عدا الولايات المتحدة الأميركية التي كانت اغنى دولة في العالم، ولهذا

وقبل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء الاحلاف من قبل الولايات المتحدة الاميركية، فإن المساعدات الاقتصادية كانت ركيزة السياسة الاميركية للاستقطاب.

فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات، الاداة الاقتصادية كوسيلة ودول مختارة لاستقطاب دول لتجري في فلكها وتضمنت مساعدات اقتصادية وفنية، ولقد كان لإسرائيل وتركيا واليونان الحظ الاوفر في برنامج النقطة الرابعة.

واتضح للولايات المتحدة الأمريكية عدم نجاح البرنامج المذكور في وقف النفوذ السوفييتي، ولكن هذا لا يعني فشل برنامج المساعدات الاقتصادية كمنهج للسياسة الاستقطابية، ولكن الهدف الاكبر بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية كان وقف النفوذ السوفييتي، مما دعاها الى انتهاج طريق اخر وتمثل ذلك في اقتراح اميركي لإنشاء قيادة شرق اوسطيه في عام 1951، وكان طريق التحالفات ممهدا سابقا وذلك للتواجد الذي استقر وثبت للولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط من خلال المساعدات الاقتصادية.

ولإنجاح هذا الطريق الجديد، قام دالاس بزيارة للشرق الاوسط في 1953 لإقناع دول المنطقة للانخراط في الطريق الاميركي الجديد.

وترتبت على زيارات دالاس للمنطقة فكرة الحزام الشمالي في محاولة لتطويق الاتحاد السوفييتي، ولقد كانت تركيا والباكستان والعراق وإيران من اكثر المتحمسين للانخراط في الحزام الشمالي

ونظرا لمزايا الشرق الاوسط الاستراتيجية وأبعاده البرية والبحرية والجوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد نظرت اليه الولايات المتحدة الأمريكية كالقاعدة الاكثر اهمية

للاستراتيجية في حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية قرب الشرق الاوسط من الصين كما من الاتحاد السوفييتي ضروريا لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية موقعا استراتيجيا متفوقا في معادلة التوازن النووي الدولي لاقتربها من تخوم السوفييت سواء في القفقاس وحوض الدانوب او دول البلقان، ولتحقيق الولايات المتحدة البقاء على الميزان الاستراتيجي بين القطبين مائلا لصالحها فأنها انتهجت نهج اقامة الاحلاف وتدعيم الحلفاء وأهمهم على الاطلاق اسرائيل وذلك بضمانة تفوقها استراتيجيا باعتبارها الاداة الرئيسية للاستراتيجية الاميركية في الشرق الوسط.

وتنفيذا لسياسة الاحلاف اعلن عن انشاء حلف بغداد استكمالا لجدار الاحلاف المحيطة بالاتحاد السوفييتي، وذلك لإغلاق الثغرة المتبقية بين حلف الاطلسي وجنوب شرق اسيا ولقد ترك امر الدعوة لحلف بغداد لدول المنطقة العربية الشرق اوسطية وهذا ما كان في 1954.

كما هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من حركتها في الشرق الاوسط، منع وصول اسطول الاتحاد السوفييتي من البحر الاسود الى البحر الابيض ثم الى البحر الاحمر فالمحيط الهندي وذلك بسيطرتها على المنافذ البحرية الاستراتيجية كالبوسفور والدردينيل وباب المندب وقناة السويس.

وذلك يصب في استمرارية تدفق اساطيل التجارة الخاصة بالمعسكر الغربي، خاصة ناقلات النفط دون تهديد لها من قبل الاساطيل البحرية السوفييتية بما يضمن تحييق الاهداف والمصالح الحيوية الاميركية وحلفائها والمعتمدة على النفط كمحرك اساسي لماكنة الصناعة الغربية. وكون النفط على صلة بنبوية بالاقتصاد الاميركي والرأسمالي، فقد كانت حركة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط أساسها الحفاظ على السيطرة عليه الى جانب ضمان أمن إسرائيل لما تمثله من حجر زاوية في هذه السياسة نظرا لتاريخ ديني تشترك في اسرائيل والمجتمع الرأسمالي.

وفي سياق محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة عالميا بما فيها منطقة الشرق الاوسط ولإبعاد الاتحاد السوفييتي عن الشرق الأوسط وثرواته الهائلة، تقربت الولايات المتحدة الأمريكية من دوله واقترح الرئيس ايزنهاور انشاء جهاز اقتصادي خاص للشرق الاوسط لتقديم مساعدات بين عامي 1958 و1959 بقيمة 20 مليار دولار وذلك لإبعاد دوله عن دائرة النفوذ السوفييتي.

وفي فترة الستينات من القرن الماضي اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الرد المرن عوضا عن سياسة الانتقام النووي الشامل، مما يعني تخفيف حدة الحرب الباردة بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، ولكن هذا لم ينهي الحرب الباردة بأي حال من الاحوال، ولهذا بقيت اسرائيل يد الولايات المتحدة الأمريكية الطولى في منطقة الشرق الاوسط، وذلك لتأكد الولايات المتحدة الأمريكية من استحالة دخول اسرائيل في دائرة النفوذ الشيوعي كاحتمال دخول بعض الدول العربية في الشرق الاوسط في دائرة النفوذ السوفييتي كما حدث لليمن الجنوبي وتدخل مصر في احداثها لصالح اليمينيين الجنوبيين في حرب بالإنابة أو بالوكالة حسب تعريف الرئيس نكسون، وهي حروب بين النظامين الاساسيين في العالم الرأسمالي والاشتراكي، ولقد جسدت حروب الانابة خاصة في الشرق الاوسط حقيقة تنافس القطبين الاميركي والسوفييتي على ثروات العالم والشرق الاوسط تحديدا، فحرب اليمن كانت متاخمة لآبار النفط السعودي، وتثبتت قيمة اسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقوف امام النفوذ السوفييتي بعد انتصارها في حرب 1967 كمثال على فشل حلفاء السوفييت في الشرق الاوسط من تحقيق انتصار عليها في تلك الحرب - الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط (سلطان، 2002: 85).

ولقد ترسخت في فترة السبعينات من القرن الماضي قناعة الولايات المتحدة بضرورة ضمان تفوق إسرائيل استراتيجيا على من حولها من دول الشرق الاوسط خاصة بعد قطع الشرق الاوسط نفطه عن الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب 1973.

ويقول انطوني كوردسمان، وهو خبير اميركي لشؤون امن الخليج، ان فقدان نفط الخليج سيؤدي لاضطرابات سياسية واقتصادية نتيجة اعتماد الدول الغربية والولايات المتحدة عليه بل والاقتصاد العالمي، والذي يتحرك على بحر من النفط ومركزه نفط الخليج، ولهذا فلقد كان لغزو السوفييت لأفغانستان وسقوط الشاه اثار كادت ان تعد كارثية على الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، لذا اصدر كارتر، مبدأ كارتر عام 1980 (جورجي، 1994: 175).

ونظرا للبعد المتمثل في تحقيق الهيمنة الاميركية تأمين المصالح، فقد كان من الضروري ايجاد سبل لأبعاد مصادر التهديد عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط وعلى رأسها النفط. ونظرا إلى التهديد الموجه لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة رأّت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة لعقد مؤتمر دولي سمي اصطلاحا مؤتمر جنيف بعد انتهاء حرب 1973 تشرين الأول، وكان الهدف منه تحقيق تسوية عربية اسرائيلية بمظلة اميركية تأخذ في حساباتها إبعاد الاتحاد السوفييتي عن مصالحها النفطية، في الشرق الاوسط والتي اطلق لأجله المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية تهديدات باحتلال منابع النفط اثر الحظر الذي نفذته الدول العربية 1973.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية ان احكام سيطرتها على الشرق الاوسط، يكون بتواجد للجيش الاميركية على ارض قواعد لها في الشرق الاوسط، وهذا ما تم انجازه في سبيل ابعاد السوفييت، كما ان سياسة استقطاب دول الشرق الاوسط يصب في ذات السياق ويكون اما بإقامة

احلاف واما بتقديم مساعدات اقتصادية وأيضاً بإرضاء دول الشرق الاوسط من خلال جمعهم لإيجاد تسوية للقضية الاساسية، قضية فلسطين، ولهذا دعت الولايات المتحدة الاميركية وبعد حرب 1973 لمؤتمر اطلق عليه مؤتمر جنيف لإيجاد تسوية في اطار عملية سلام عربية اسرائيلية.

وبذلك ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية الاستحواذ على تواجد وثقل سياسي الى جانب ثقل عسكري، تجسد في مجموعة من القواعد العسكرية منتشرة فوق خارطة الشرق الاوسط، وتجسد التواجد السياسي في عملية التسوية المقترحة 1973، مما يضمن ابعاد الاتحاد السوفييتي عن الشرق الاوسط وتفكيك العرى بينه وبين حلفائه كمصر التي اتجهت في طريق كامب ديفيد فيما بعد.

وكان لتوجه مصر في طريق كامب ديفيد كبير الاثر في اغلاق البوابة المصرية على افريقيا والتي مرت منها افكار الاتحاد السوفييتي الى القارة السمراء، مكونة منظومة من حلفائه مما يعني السيطرة الشيوعية بالإنابة على ثروات افريقيا ومنابع النيل والبحيرات العظمى ومنطقة القرن الافريقي القابضة على باب المنذب وقناة السويس مما يؤثر على مصالح العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الاعضاء في الاطلسي كفرنسا، والتي تعتبر ان القارة الإفريقية هي المنطقة الوحيدة والتي تستطيع فيها تغيير مجرى التاريخ التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في القارة السمراء ابان الحرب الباردة مقابل هامش من الحرية لفرنسا فيها.

ولقد استمر الاتكال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا الى مرحلة دخول الصين المتعطشة للنفط الافريقي ابتداء بالنفط السوداني وصولاً الى اعماق القارة الافريقية، وادى دخول الصين افريقيا الى صحوة الولايات المتحدة الأمريكية اذا جاز القول وانتباهة لحركة التتين الصيني، مما ادى الى نشاط وتنشيط للمؤسسة الأمنية الاميركية التي انشأت قوات افريكوم المتمركزة في المانيا والمستعدة للتوجه لإفريقيا وربما الحلول مكان القوات الفرنسيه فيها، وهذا ما أدى الى تدعيم

موقف اسرائيل لما لها من نفوذ في القارة الإفريقية سواء لاعتبارات تاريخية دينية كعلاقتها بالعائلة الملكية الاثيوبية حيث أحد أهم منابع النيل ولعلاقة اسرائيل مع فرنسا والتي نتج عنها امتلاك اسرائيل السلاح النووي الاسرائيلي، وبحسب محمد حسنين هيكل، ان فترة التسعينات هي الحقبة الإسرائيلية بعد ان كانت سعودية في الثمانينات والسبعينات لعائدات النفط ومصرية في الخمسينات والستينات للقومية العربية (شلايم، 2013: 162).

وفي جميع المراحل، كانت اسرائيل حجر زاوية في الحرب الباردة الدائرة بين السوفييت والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط. على الرغم من التوافق السوفييتي الاميركي في الحرب العالمية الثانية وهو الذي ادى الى هزيمة هتلر مرتكب جريمة الهولوكوست في حق اليهود والذي يقول فيها: ان اليهود ايضا عانوا ظلما كبيرا وربما كانت معاناتهم هي الأكبر في القرن العشرين فقد تعرضوا للمحرقة في اوروبا فاليهود هم بشر (شلايم، 2013: 18).

إن هزيمة العرب في 1967، يعد تراجعاً للمد القومي المحسوب على المنظومة السوفييتية في الشرق الاوسط، مما يعني انتصاراً للرأسمالية، وأيضاً بهزيمتها امام العرب 1973، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لنجدتها حفاظاً على مكانتها وهيمنتها العالمية في وجه الاتحاد السوفييتي وحلفائه وحفاظاً بالتالي على منظومة مصالحها الحيوية الشرق اوسطيه، فأن الانتصار الاسرائيلي في حرب 1967 كان نقطة تحول مفصلية.

المطلب الثاني صراع المصالح

وتتضح المنافسة على المصالح وصراع الهيمنة بين الدول العظمى التي ورثتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط في اتفاقية سايكس بيكو، والتي وائمت بين المصالح الفرنسية والبريطانية وتوصلت الى تسوية بشأن فلسطين. وعند التمعن في الموضوع يلاحظ أن البريطانيين ادركوا اهمية السيطرة على فلسطين لمنع روسيا وفرنسا من الاقتراب من مصر وقناة السويس، ويبدو أن رغبة بريطانيا في ابعاد فرنسا عن فلسطين، كانت سبب انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وليس التعاطف البريطاني معها (شلايم، 2013: 32).

ويبدو ان التنافس بين الدول العظمى والكبرى ولغاية اليوم، هو الحاكم لمسارات عملية السلام العربية الإسرائيلية، وهذا التنافس يستدعي استقطاب الحلفاء وإقامة الاحلاف لتحقيق المصالح الكبرى وترسيخ الهيمنة والمركز العالمي. ونظرا لما مثلته الولايات المتحدة الاميركية من ثقل عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد سعت العديد من الدول حول العالم للتقرب منها ومن دائرة نفوذها لأسباب ودواعي مختلفة، فمنذ بداية دخول الولايات المتحدة الأمريكية صراع المصالح في العالم عموما وفي الشرق الاوسط خصوصا، ارادت اسرائيل التقرب منها حيث رأت نفسها جزءا من المنظومة الغربية لا الشرقية، وكانت احدى الطرق التي حاولت فيها اسرائيل ان تكون ذات فائدة للولايات المتحدة الأمريكية ان تجعل نفسها مفيدة لها استراتيجيا بان تتصرف كقناة سرية تزود الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات عن البلدان الاخرى، فكانت اول اتفاقية للتعاون الاستخباراتي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951.

وفي مذكراته يشير افي شلايم ان نص خطاب خروتشوف بشأن التخلص من الستالينييه لم يكن ذا شأن يذكر لإسرائيل، ولكنه كان ذو قيمة عظيمة للولايات المتحدة الاميركية ومن يفعل الخير لا يعدم جوازيه (شلايم، 2013: 136-137).

وكانت ادارات الولايات المتحدة الاميركية شاكرة لما ذكرها في اشلايم، وفي فترة الثمانينات من القرن العشرين عبرت الولايات المتحدة الاميركية وفي عهد ريغان عن هذا الشكر باتفاقية استراتيجية بينها وبين اسرائيل؛ الى جانب تركيز ادارة ريغان على ربط دول الشرق الاوسط المعتدلة والمعادية للشيوعية في حزام استراتيجي لتقف في وجه الاتحاد السوفييتي، الذي صعد ريغان من لهجته اتجاهه وتوعد بتنفيذ برنامج حرب النجوم والذي ارهق السوفييت مادي، مما ادى الى تفككه في كانون الاول 1991. ومن الملاحظ ان مكانة اسرائيل ارتفعت وذلك قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، ففي شباط 1987 تم ترقية اسرائيل الى مرتبة الحليف الرئيس غير العضو في حلف الناتو، مما يعطي صورة واضحة عن دور اسرائيل في سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه الشرق الاوسط في اطار التنافس العالمي بين النظامين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الاميركية والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي.

وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي، تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الحكم العالمي. وبعد تعرضها لأحداث سبتمبر 2001، سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من الإرهاب واقتلعه من جذوره، لذا، قررت الاعلان عن مؤتمر مدريد 1991 في الشرق الاوسط بتعاون من روسيا والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة الأمريكية، سعياً لتهدئة الاوضاع للحفاظ على مكانتها كزعيم اوحده في العالم.

وبحسب جيمس بيكر، ان حرب الخليج كانت نافذة غير مسبوقه للبحث عن اقرار للسلام بين العرب وإسرائيل، مبينا ان الولايات المتحدة الاميركية قد شهدت زلزالا، وعليها التحرك قبل ان تستقر طبقات الارض فسوف يحدث استقرار ولن يستغرق وقتا طويلا على الاطلاق على حد قوله. ومن المعلوم ان تلك الفترة شهدت اندحار الاتحاد السوفييتي، فهي فترة وفرصة تاريخية للهيمنة العالمية بما فيها منطقة الشرق الاوسط حيث أن كل العالم أصبح يريد التقرب من الولايات المتحدة الاميركية (بيكر، 2002: 607).

وعلى الرغم من ذلك، فأن روسيا التي بقيت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ترى نفسها في سباق محموم للعودة الى مصاف الدول العظمى، وهي ذات موارد طبيعية هائلة وطموحاتها العملاقة، لابد وان تبقىها في الفلك الشرق اوسطي بإطلالته على المياه الدافئة واحتوائه لموارد الطاقة ابتداء من حوض بحر قزوين والى ساحل الشمال الافريقي القابض على رقبة البحر الابيض المتوسط (التنير، 2011: 77).

ولقد دخلت الصين على خط التنافس والصراع على النفوذ والهيمنة وان كان بأشكال خفية في الماضي وتحت ستار الشيوعية وعلاقتها بالدول ذات التبعية الشرقية في الشرق الاوسط، ويمكن ملاحظة تنافس المتنافسين الكبار على استقطاب واسترضاء اسرائيل خاصة في منطقة الشرق الاوسط، وذلك لقدرات اسرائيل في المجالات التقنية والتي تحتاجها الصناعات العسكرية حتى الموجودة لدى الدول المتقدمة في هذا المجال، وهذا يدعوا قوى اقليمية وعالمية اخرى كالهند الى الدخول في هذا المجال التنافسي على المنطقة مما يدعم مكانة اسرائيل نظرا لاملاكها ما يريده اصحاب الصناعات العسكرية حول العالم. مما يدعوا ذلك الولايات المتحدة الاميركية الى عدم التخلي عن منطقة الشرق الاوسط لمنافسين كبار يمكن ان يكونوا في موقع الحلفاء لإسرائيل لحاجتهم لها.

ولكن لن تتخلى اسرائيل عن علاقة العروة الوثقى بالولايات المتحدة الاميركية حاليا على الاقل، وذلك لعدم امكانية ظهور القطب البديل.

وبما ان الحديث يتناول المتنافسون، فان الدور الفرنسي حاضر في هذه اللعبة العالمية والمعروف ان فرنسا كانت صاحبة دور امبراطوري سابقا، مما جعلها تسيطر على مساحة شاسعة من رقعة العالم. ونظرا لما لإفريقيا من اهمية كبرى في عيون الفرنسيين، فان تواجدها كان لا بد له ان يعلن عن ذاته فيها وفي محيطها، أي محيط القارة الافريقية، ولقد تم ذلك بدخول نابليون مصر قبل عودته لاستلام زمام الامور في فرنسا واخلطة اوروبا. وقد تكرر ذلك في عام 1956 عندما اعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، ادى الى تحالف فرنسي بريطاني اسرائيلي للبدء في هجوم ثلاثي على مصر، مما اغضب الولايات المتحدة الاميركية خوفا من احتمال انجرارها لحرب كونية نووية مع الاتحاد السوفيتي، الذي هدد بالتدخل، فأجبرت الولايات المتحدة الاميركية اطراف العدوان الثلاثي على وقف العدوان والانسحاب من المناطق المحتلة، فادى ذلك الى تحالف فرنسي اسرائيلي، مكن اسرائيل من امتلاك القنبلة النووية.

وعند الحديث عن الهيمنة والنفوذ لا يمكن تجاهل الاشارة الى الامبراطورية البريطانية السابقة، فهي تتحرك من اجل الهيمنة ايضا، ولكن حركتها هذه منضوية تحت مظلة الانجلوساكسونية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، مما يعطي انطباع عن تناغم في السياستين الاميركية والبريطانية، مما يثير ذلك فرنسا الفرنكفونية، التي لا تمنع الولايات المتحدة الاميركية في سبيل ارضائها اطلاق يديها في قارة افريقيا التي تحب.

لا يغفل على أحد التنسيق الفرنسي الاميركي في افريقيا، اذ يعد أن النيل ذا بعد استراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل، وهذا التنسيق يعد أيضا مصلحة للنااتو بزعامة الولايات المتحدة الاميركية التي من خلاله يمكنها من الوقوف في وجه النفوذ السوفييتي وحلف وارسو سابقا وفي وجه روسيا اليوم. ومن هنا يلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم اعضاء حلف النااتو لكي تقوم بأدوار هيمنة بالإنابة عنها بغض النظر عن وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر مثلما حدث مع فرنسا حينما انسحبت في عهد ديغول من اللجنة العسكرية لحلف الاطلسي، إلا ان هذه الادوار تبقى ثانوية ولا تشكل أي تهديد لهيمنتها العالمية.

ونتيجة لانشغال الصين بمنافسة السوفييت واليابان في المحيط الهادي، فأن المنافس الاساسي للهيمنة على العالم بما فيه الشرق الاوسط هو الولايات المتحدة الاميركية، وضمن عملية الاستقطاب المحموم بين العملاقين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ابان الحرب الباردة، فقد نافس الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة في التسابق على الاعتراف بإسرائيل في عام 1948. وكان من نتائج الصراع الاميركي السوفييتي العالمي ان 70% من اعمال التدخل الخارجي حدثت في الشرق الاوسط. ويرى الباحث ان التنافس العالمي على العالم بما فيه الشرق الاوسط ربما اضاع على المنطقة فرص حقيقية لتسوية سلمية، وذلك لمناكفات الدول العظمى لبعضها البعض على حساب شعوب الشرق الاوسط ولقد كان للأنظمة الشرق اوسطية مصلحة بالارتباط بطرف او باخر، مما ادى ذلك الى تنفيذ تلك الانظمة السياسية لأجندات عالمية لا تخدم الشرق الاوسط.

الفصل الرابع

مدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الاميركية على عملية

السلام العربية الإسرائيلية

(1973- 2013)

الفصل الرابع

مدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية (1973-2013)

لا يختلف اثنان على وجود تأثير للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية، وذلك لأسباب عديدة، أهمها مصالح الولايات المتحدة الاميركية والمتمركزة في منطقة الشرق الاوسط وعلى رأسها النفط، هذا الى جانب تواجد المضائق المائية الضرورية لإيصال النفط الى أرجاء العالم كهرمز والمندب وقناة السويس. ولا اختلاف على وجود تأثير لإطراف اخرين في منطقة الشرق الاوسط ايضا مثل الاتحاد السوفييتي السابق، روسيا اليوم، الباحثة عن مصادر الطاقة والمياه الدافئة. لقد كان التأثير الأميركي والسوفييتي واضحين من خلال اقامة ائتلاف وتحالفات غربية وشرقية عملت على تقسيم منطقة الشرق الاوسط الى منطقتي نفوذ اميركية وسوفييتية، هذا على الرغم من وجود دول عدم الانحياز سابقا، ألا ان وجود الدول الغير منحازة لم تكن مؤثرة، ولكن ذلك لم يمنع الغاء تأثيرها في المنطقة. كما ان لقارة اوربا تأثير يعد امتدادا لتأثير امبراطورياتها القديمة والتي اعتبرت نفسها في وقت من الاوقات الأمرة الناهية فيما يخص الشرق الاوسط.

والى جانب الدول الكبرى، هناك الشركات العابرة للقارات صاحبة المصالح العليا في الشرق الاوسط والتي تتحرك من اجل اموالها جيوش اما نظامية وأما على شكل قوات مرتزقة تزيح انظمة سياسية بواسطتها، وحينما تكون القوات العسكرية المرتزقة في حالات الاسترخاء تكون ضالعة في عالم الجريمة، خاصة تجارة المخدرات والسلاح والتهرب، ونظرا لوجود ارضية خصبة لمثل تلك

النشاطات في منطقة الشرق الاوسط، فأن لقوات المرتزقة والمرتبطة بحركات الارهاب العالمي تأثير قوي على منطقة الشرق الاوسط.

ولهذا فأن للولايات المتحدة الاميركية العديد من المتنافسين على النفوذ في الشرق الاوسط، وان كانت بنسب متفاوتة نظرا لتشابك المصالح، وهذه التأثيرات على الشرق الأوسط تنعكس على جميع مناحي الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والبيئية وغيرها اما سلبا وأما ايجابا.

ولما كان لعملية السلام العربية الاسرائيلية من تأثير كبير على استقرار او عدم استقرار المنطقة، فكان التأثير المباشر على المصالح الحيوية للعديد من الدول الكبرى حول العالم. ولما كان للولايات المتحدة الاميركية من تأثير مباشر على عملية السلام العربية الاسرائيلية، نظرا للعلاقات الاستراتيجية الاميركية الاسرائيلية، فكان التأثير الاميركي واضحا اكثر من غيره.

ويتناول الفصل الرابع مدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام

العربية الاسرائيلية (1973 - 2013) من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: التأثير الامني العسكري والمساعدات العسكرية الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية.

المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي و الدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية.

المبحث الاول

التأثير الأمني العسكري والمساعدات العسكرية الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية

نظرا لما للأمن المضمون دوليا بشكل عام وأميركيا بشكل خاص، والمساعدات العسكرية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الاميركية من اثار كبيرة على تقوية طرف على اخر في معادلة الحرب والسلم في منطقة الشرق الاوسط، وبالتالي على اية عملية سلمية شرق اوسطية، ونظرا للانتقال النوعية التي شهدتها اسرائيل على الصعد الامنية والعسكرية نتيجة الدعم الاميركي المتواصل لها ومنذ قيامها والى تاريخه والذي وبفضل هذا الدعم الاميركي امست اكثر امنا واستقرارا وتفوقا على جاراتها في الشرق الاوسط.

ويتناول التأثير الأمني العسكري و المساعدات العسكرية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الاول: التأثير الأمني العسكري.

المطلب الثاني: تأثير المساعدات العسكرية.

المطلب الاول التأثير الأمني العسكري

كان لضمان امن اسرائيل من قبل الولايات المتحدة الاميركية الاثر الاكبر على عدم توفر فرص النجاح الحقيقية لأي عملية سلام عربية اسرائيلية. ونتيجة لقوة اسرائيل المدعومة اميركيا، تفرض اسرائيل شروطها باستمرار على اطراف العملية السلمية. ان توقيع اسرائيل اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية والدعم العسكري المطلق لها، قد ادى الى إضعاف الطرف المفاوض في العملية السلمية، وباتت اسرائيل ايضا واحدة من الدول الاقليمية الكبرى عسكريا، تتفوق على كافة الدول العربية المحيطة بها، ويقول وزير الدفاع الاسرائيلي السابق عيزرا وايزمن ان ما نسبته 20% من نفقات اسرائيل العسكرية تدفع من الضرائب الاميركية والتي تقدر بمليار دولار سنويا (وايزمن، 1984: 242).

لقد عانت منطقة الشرق الاوسط من اختلال الامن وعلى جميع المستويات الفردي والوطني والإقليمي، بسبب انظمة شمولية بالغالب، سخرت كل مستويات وأبعاد الامن لخدمة مصالحها ومصالح من يدور في فلکها، ولعبت بورقة الصراع العربي الاسرائيلي، حيث ان الولايات المتحدة الاميركية كانت ولا زالت تبحث عن مصالحها العليا في منطقة الشرق الاوسط في اجواء محمومة من التنافس العالمي، ومن أجواء الريبة بينها وبين الشعوب العربية الراضة لها في الأغلب. وفي سعيها للاستحواذ على القوة، ومن ثم على الامن، تفرقت دول الشرق الاوسط في سعيها المحموم لشراء السلاح سواء من المعسكر الشرقي، أو المعسكر الغربي، وبشرائها الاسلحة تلك، فقدت القرار السيادي لبائع السلاح، وبنفس الوقت احكمت دول الشرق الاوسط القبضة على حرية شعوبها ولم تتحقق العدالة الاجتماعية إلا في بعضها.

ونظرا لرؤية شعوب الغرب، للولايات المتحدة الاميركية، كرمز للحرية والعدالة الاجتماعية، فإن نظرتهم لإسرائيل وللعلاقات التاريخية والدينية بينهما، على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وإنها تجسد المفهوم الغربي، ولهذا كان لزاما عليهم وخاصة الولايات المتحدة حمايتها. ولهذا كان التوجه الأمريكي وبشكل دائم، هو دعم لإسرائيل على حساب دول الشرق الأوسط، مما عزز أمن إسرائيل وخلخل الأمن الشرق أوسطى الضيف أصلا.

لذا كان مدى التدخل الاميركي لتعزيز الامن الاسرائيلي كبيرا جدا، وفي جميع مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، وخلال التوجه لعملية السلام العربية الاسرائيلية ايضا، فقد شككت اسرائيل جزأ لا يتجزأ من منظومة الامن الاميركي.

ولم يعرف مدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الاميركية اية حدود بخصوص دعمها لإسرائيل امنيا، فكانت المساعدات السخية عنوانا لها سواء المادية او العسكرية، خاصة لما للوبي اليهودي والبعد الديني من تأثيرين كبيرين، ولقد جاءت الاتفاقية الاستراتيجية في عهد رونالد ريغان في عام 1981 معبرة عن السخاء الاميركي اتجاه اسرائيل، كما كان مبدأ كارتر في عام 1979 في الصالح الاسرائيلي بالمطلق، وعلى حساب الشرق الاوسط، وما جعل كارتر يعلن التزامه الاستراتيجي بأمن الخليج العربي هو خوفه على مصالح الولايات المتحدة الاميركية الحيوية سواء النفط او الممرات المائية والتي كانت اسرائيل بمثابة الحامية لها بالمفهوم الاميركي في وجه النفوذ السوفييتي خاصة بعد ان هزم السلاح الاميركي السوفييتي عام 1967، وتأكد العزم الاميركي على دعم اسرائيل امنيا بعد هزيمة السلاح الاميركي امام السلاح السوفييتي عام 1973.

وباقتراب السوفييت من الخليج العربي باحتلالهم افغانستان عام 1979، وبخلع الشاه محمد رضا بهلوي، وقدم نظام الملالي الايراني، واقتراب النيران من اسرائيل، اعلن كارتر مبدأه ووقع

ريغان اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل 1981، ولا يمكن ان يباعد بين الامن القومي والامن الاقتصادي وهذا ما تقر به الولايات المتحدة الاميركية (تشيني، 1992: 51).

ونظرا لما يشكله النفط من عامل اساسي في تقوية مكانة اسرائيل لجعلها قاعدة متقدمة للولايات المتحدة والغرب عموما في وجه السوفييت، خاصة بعد دخول الاتحاد السوفييتي افغانستان، فقد اعلن بريجينيف في كانون الاول 1980 عن مبادرة لتحديد منطقة الخليج العربي وفصلها عن الصراعات الدولية، حيث تضمنت المبادرة عدم اقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي والامتناع عن تخزين السلاح النووي على اراضي دول الخليج العربي وذلك حفاظا على امن الخليج والشرق الاوسط. (ربيع، 1993: 732).

ادت مبادرة بريجينيف الى زيادة الدعم الاميركي لحلفائها في الشرق الاوسط، خاصة اسرائيل حرصا منها على تأمين منابع النفط وطرق التجارة، فكان لا بد من تقديم الدعم لإسرائيل من اجل تقويتها على حساب دول الشرق الاوسط. فقد ترتب على تقوية مركز اسرائيل عسكريا وامنيا اثارا سلبية على عملية السلام العربية الاسرائيلية، اذ وبدافع القوة، فإن اسرائيل تفرض شروطها في المعادلة، مما يؤدي الى عدم اقتناع الشعوب الشرق اوسطية بعدالة العملية السلمية.

لقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي الجلوس على طاولة المفاوضات المتعددة الاطراف خلال محادثات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، اذ اعطى الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية موافقته للمشاركة في المؤتمر لبحث قضايا المياه والحد من التسلح والامن، كما تمكن من اقناع دول مجلس التعاون الخليجي للانضمام لتلك المحادثات، على الرغم من ترددهم في المشاركة وبما فيهم السعوديه (بيكر، 2002: 669).

كان التردد الخليجي في المشاركة مرده قوة الطرف الاسرائيلي، وبالتالي امكانية تشدده في المفاوضات، وعدم رضوخ اسرائيل للمطالب العادلة للجانب العربي في مفاوضات عميلة السلام. فقد كان للوبي اليهودي في واشنطن، اثر على ايقاف الولايات المتحدة الاميركية لصفقة طائرات الاواكس للملكة العربية السعودية، لفترة زمنية، الى ان قامت الولايات المتحدة الاميركية بتقديم دعم مادي لإسرائيل بلغ 600 مليون دولار في سبيل عدم تدخل الايباك لدى الكونغرس من اجل تعطيل الصفقة، وفي مرحلة لاحقة صوت مجلس النواب لصالح اتمام الصفقة للسعودية، بعد حصول اسرائيل على الضمانات الامنية حسب رؤية رئيس وزرائها انذاك مناحم بيغن.

ولقد كان للدعم الاميركي اللامحدود لإسرائيل اثر كبير في تقوية اسرائيل في اية مفاوضات تخص السلام في الشرق الاوسط سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف، وذلك على حساب باقي دول الشرق الاوسط، مما اوجد اوضاعا غير مستقرة وبيئة صالحة للتطرف، لأسباب عديدة منها مواجهة الاستعمار الجديد، ورفع الظلم واليد الاميركية عن مقررات شعوب الشرق الاوسط. فالولايات المتحدة الاميركية لا تلتزم بالأمن العربي الشرق اوسطي، وفي اجتماع الرئيس الراحل حافظ الاسد مع جيمس بيكر، اراد الرئيس حافظ الاسد مشاركة كاملة من الامم المتحدة في المباحثات لإحساسه بعدم وجود ضمانات اميركية امنية حقيقية في حال استمرار موافقة السوريين على مفاوضات سورية اسرائيلية، وأراد الاسد ضمانات اميركية تعيد الجولان المحتل لسوريا، وهذا ما لم تضمنه الولايات المتحدة الاميركية، واكتفت الولايات المتحدة الاميركية بعبارة ضمان امن الحدود السورية الاسرائيلية (بيكر، 2002: 671).

ان عدم الالتزام الاميركي بأمن دول الشرق الاوسط وتركيزها على تدعيم الامن الاسرائيلي على حساب شعوبه قبل انظمتها السياسية، ولد حالة من الشك والريبة اتجاه سياساتها في المنطقة

وعدم وجود استقرار يؤدي للتنمية، مما ساعد على زيادة التوترات الناجمة عن الفقر والإحساس بالظلم وأصبحت كثير من المجتمعات العربية بيئة مناسبة لنشاط المنظمات الارهابية.

وبالتالي برزت العديد من حركات الارهاب، والتي اخذت بتهديد الامن العالمي حتى وصلت ضرباتها برجي الولايات المتحدة الاميركية في عقر دارها، فأصبحت ولأول مرة في التاريخ اراضي الولايات المتحدة الاميركية عرضة لضربات ارهابية بأسلحة غير تقليدية (باستخدام الطائرات بطريقة غير تقليدية)، على الرغم من الادعاءات بتعرض اراضي الولايات المتحدة الاميركية لهجمات سبقت ضرب الابراج، مثل قصف اليابان لميناء بيرل هاربر وأيضا ازمة الصواريخ الكوبية على ارض كوبا والموجود فيها منطقة جوانتانامو التابعة للولايات المتحدة الاميركية.

وعودة لضربات البرجين، فأن تلك الهجمات الارهابية، والتي لم تكن في نطاق مواجهات عسكرية كالمواجهة الاميركية الاسبانية على كوبا او كالمواجهة الاميركية اليابانية في سياق الحرب العالمية الثانية، وإنما في نطاق مواجهة خفية بين الولايات المتحدة الاميركية وأطراف تمتلك من النفوذ ما يسهل مثل تلك الضربات وتمتلك من الدهاء ما يمكنها من تبرير ضربات البرجين كردة فعل على سياسة الولايات المتحدة الاميركية المنحازة لإسرائيل، وبذلك الضربات تهدد الاستقرار والأمن الضروريين للتنمية على ارض الولايات المتحدة الاميركية. ويبدو ان لهات الولايات المتحدة الاميركية لحماية مصالحها ومصالح اسرائيل في الشرق الاوسط على حساب الشعوب العربية لم يوفر لها المناخ الامن للتنمية في دارها، وتعي الولايات المتحدة الاميركية تماما ان مفهوم الامن الحالي يختلف عما كانت عليه النظرة الاميركية للأمن، والذي جاء في كتاب زبنغيو بريجنسكي (رقعة الشطرنج الكبرى) والذي اعتبر ان الولايات المتحدة الاميركية جزيرة قارية، وبالتالي فأن الامن الاميركي يتمثل في حماية سواحلها فكانت بذلك وطنية وضيقة في مداها ولم تعير الولايات

المتحدة الاميركية اهمية تذكر للاعتبارات الدولية او العالمية، وكان اللاعبون الدوليون المهمون مازالوا مقتصرين على القوى الاوروبية وبشكل متزايد اليابان (بريجنسكي، 2012: 17).

وعلى الرغم مما سبق، فلقد ترسخ اعتقاد لدى العقل الجمعي الاميركي بأن تقديم المساعدة لإسرائيل لتطور نفسها عسكريا وامنيا انما هو من صميم المصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة الاميركية، وان دعم امن اسرائيل انما يصب في صالح امن واستقرار الشرق الاوسط، وبالتالي السلم العالمي، وتعتقد الولايات المتحدة الاميركية ان اضعاف اسرائيل يكسب جيرانها الجرأة للانقضاض عليها الامر الذي من شأنه التسبب بكارثة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم.

لقد كانت سياسات الولايات المتحدة الاميركية، تركز على تفتيت الصف الشرق اوسطي لصالح اسرائيل عبر اخضاع منطقة الشرق الاوسط ليدها الطولى والمتمثلة بإسرائيل من خلال الدعم المستمر لها والمساعدات التي لا تنقطع.

المطلب الثاني

تأثير المساعدات العسكرية

تتخذ المساعدات الاميركية شكلا عسكريا على الغالب، مما ساهم في تطوير المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وأصبحت القوات المسلحة الاسرائيلية من اول عشرة جيوش على مستوى العالم على الصعيد التكنولوجي، وذلك لضمانة التفوق الاسرائيلي على دول الشرق الاوسط، ولقد تم تخصيص جزء من المساعدات الاميركية المقدمة لإسرائيل من اجل شراء اسلحة من تصنيع اسرائيل، مما طور صناعة الاسلحة في اسرائيل.

وتعود بدايات التعاون الامني الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل الى لقاء جمع وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت ووزير الدفاع الاميركي جورج مارشال في نيويورك في كانون الاول 1950 حيث عرض شاريت افكارا عن التعاون الاستراتيجي، واتفق مع وزير الدفاع الاميركي على اعداد مذكرة مفصلة عن الموضوع، وتضمنت المذكرة موقف اسرائيل الدفاعي على ضوء الحصار العربي المفروض حولها، وطالب شاريت الولايات المتحدة الاميركية بمساعدة اسرائيل خاصة بعد الانتصار الاسرائيلي على الجيوش العربية في حرب 1948، لتكون اسرائيل قادرة على خدمة العالم الحر في الغرب (نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982: 49).

كما يمكن القول ان اسرائيل تعد اكبر متلقي للمساعدات الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية، اذ بلغت المساعدات الاميركية لإسرائيل 115 مليار دولار اميركي، كانت أغلبها على شكل مساعدات عسكرية، والتي تصب في تدعيم الجانب الامني الاسرائيلي (Hirst, 1977:349).

لقد تم منح اسرائيل تمويلا عسكريا اميركيا تحت بند التمويل الخارجي لأول مرة في عام 1977، وحصلت إسرائيل بموجبه على 107 مليون دولار بهدف تطوير دبابة ميركافا، كما حصلت

على مبلغ 250 مليون دولار من اموال التمويل الخارجي في عام 1988 لتطوير طائرة لافي. فقد اعتمد الكونغرس الاميركي قرارا يلزم به الادارة الاميركية دعم اسرائيل، من أموال التمويل الخارجية دفعة واحدة بداية كل عام مالي، ومن الممكن حصر المساعدات الاميركية لإسرائيل من خلال الجدول التالي:

| المساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل (بالملايين) | | | | |
|---|---------------|------------|--------------|----------|
| السنة Year | المجموع Total | منح عسكرية | منح اقتصادية | منح هجرة |
| 1949-1986 | 68.0309 | 29.0149 | 23.1224 | 868.9 |
| 1997 | 3.132.1 | 1.800 | 1.200 | 80 |
| 1998 | 3080 | 1.800 | 1.200 | 80 |
| 1999 | 3010 | 1860 | 1080 | 70 |
| 2000 | 4131.85 | 3120 | 949.1 | 60 |
| 2001 | 2876.05 | 1975.6 | 838.2 | 60 |
| 2002 | 2850.65 | 2040 | 720 | 60 |
| 2003 | 3745.15 | 3086.4 | 596.1 | 59.6 |
| 2004 | 2687.25 | 2147.3 | 477.2 | 49.7 |
| 2005 | 2612.15 | 2202.2 | 357 | 50 |
| 2006 | 2534.5 | 2257 | 237 | 40 |
| 2007 | 2500.2 | 2340 | 120 | 40 |
| المجموع | 101.190.8 | 53643.4 | 30.897.0 | 1.518.2 |
| 2014-2007 | 21.7 بليون | | | |

المصدر: تقرير خدمة الكونغرس، 2008

في عام 2007 قررت إدارة بوش تقديم هبة سنوية لإسرائيل والجيش الاسرائيلي 3.1 مليار دولار سنويا ولغاية عام 2018 (الاخبار، المساعدات الأمريكية الإسرائيلية، عدد 1677، الخميس، 5 نيسان 2012).

وقد بلغ مجموع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة لإسرائيل من 2007 إلى اليوم

(21.7) مليار دولار.

وفي زيارة لشامير الى الولايات المتحدة الاميركية والذي تم انتخابه كرئيس للوزراء تم التوقيع على اتفاق ثاني (اتفاق ريغان شامير) في 29 تشرين الثاني 1983 نتج عنه تشكيل لجنة عسكرية مشتركة اميركية اسرائيلية، من مهامها بحث عقد اتفاق دفاع مشترك يعطي اسرائيل وضعا يشبه وضع الحلفاء في حلف الاطلسي مع زيادة التعاون بين اجهزة المخابرات للبلدين.

وفي مرحلة لاحقة بعد توقيع الرئيس ريغان على اتفاقية التعاون الاستراتيجي الاميركية الاسرائيلية (عشرة اعوام) اصبحت اسرائيل بمثابة مخزن للسلاح الاميركي تقوم الولايات المتحدة الاميركية باستخدامها في حالات الطوارئ كما يحق لإسرائيل استخدام تلك الاسلحة ايضا وذلك بعد استئذان الولايات المتحدة الاميركية. (Jerusalem post, 2-2010)

ولقد استخدمت اسرائيل مخزون السلاح المتواجد على اراضيها في حربها على حزب الله في

لبنان 2006.

وذكرت مذكرة التعاون هذه ان المساعدات الاميركية لإسرائيل وبالغلة 30 مليار دولار انما تصب في الاستثمار في السلام فبدون اسرائيل قوية لن يكون هناك سلام دائم، كما ذكرت المذكرة ضرورة العمل على انشاء دولة فلسطينيه. وفي نفس الاطار ستقوم الولايات المتحدة بشراء معدات من الصناعات الدفاعية الاسرائيلية بقيمة 4 مليار دولار. (Reuters, 30-2010)

ومن الملاحظ انه لا سبيل لتسويات وحلول تسوية ما دامت قوة الاطراف غير متكافئة، والواضح ان الطرف الاسرائيلي هو الاقوى في منطقة الشرق الاوسط، سواء لامتلاكه اكثر من مائتي صاروخ نووي او لحيازته من غواصات الدولفين النووية او للمساعدات والاتفاقيات ذات البعد الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية والتي لا تدع مجالاً لإمكانية قيام اية مفاوضات سلام جدية.

وفي هذا الصدد، يقول الوزير اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري انذاك عن سياسة الرئيس ريغان ومبادرته التي افترض ريغان انه اوجد من خلالها حلا للنزاع العربي الاسرائيلي، انها مشجعة فمن ناحية لان رئيسا اميركيا يعترف بان لب المشكلة في الشرق الاوسط هي المشكلة الفلسطينية، الا ان الولايات المتحدة الاميركية لا تساند قيام دولة فلسطينية ولا توافق على حق تقرير المصير للفلسطينيين، لذا، فان مبادرة ريغان غير الواضحة تعزز الموقف الاسرائيلي المتشدد في المفاوضات عند بدأها مما يقوض من احتمالات الاستقرار في الشرق الاوسط وبالتالي تؤدي الى تعميق حالة انعدام الامن على مستوى الاقليم والعالم (فهمي، 2006: 370).

المبحث الثاني

التأثير الاقتصادي والدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على

عملية السلام العربية الاسرائيلية

لطالما كان الاقتصاد والدبلوماسية من ادوات السياسة الخارجية للدول لتحقيق اهدافها وليس الولايات المتحدة بخارجة عن هذه القاعدة، بل على العكس فقد برعت الولايات المتحدة الاميركية في استخدام هذه الادوات افضل استخدام وذلك من اجل تحقيق اهدافها في الشرق الاوسط والتي تتمثل في الحفاظ على مصالحها بما فيها بل وعلى رأسها تقوية اسرائيل وتعزيز مكانتها. وتناولت الدراسة في الفصل الرابع مدى تأثير التوجه الاقتصادي والدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية من حيث الوظائف الكامنة لتلك التوجهات كتوجه الولايات المتحدة في طرح مشروع مارشال الشرق اوسطي والهادف اساسا الى منح اسرائيل دور القيادة على مستوى الشرق الاوسط، وكتوجه الدبلوماسية الاميركية لدعم المواقف الاسرائيلية بغض النظر عن موقع وتموضع عملية صناعة واتخاذ القرار السياسي الاميركي ومن ثم تنفيذه كدبلوماسية.

ويتناول المبحث الثاني التأثير الاقتصادي والدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على عملية

السلام العربية الاسرائيلية من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: التأثير الاقتصادي.

المطلب الثاني: التأثير الدبلوماسي.

المطلب الاول

التأثير الاقتصادي

تعد الموارد الاقتصادية مصدرا للحروب حول العالم، ويشهد الشرق الأوسط حالة من عدم الاستواء منذ أن لمع بريق النفط، الذي سعت الدول الكبرى للاستحواذ عليه لرفد صناعاتها لتبقى في سباق الامم المتقدمة، إن عدم استقرار الشرق الاوسط كان سببا من أسباب عدم لحاقه بركب التحضر، حيث انفق الشرق الاوسط على شراء الاسلحة أموالا طائلة، كانت من الأفضل أن تنفق في التنمية وخير شعوب المنطقة، ولو تحقق السلام لغيرت اموال الحروب وجهتها صوب بناء اقتصادات شرق اوسطية تحقق له التقدم.

فبعد زيارة السادات للقدس تقدم يعقوب ميريدور مشروعه عن السوق الشرق اوسطية، باسم مشروع مارشال موسع للشرق الاوسط في العام 1977. وقد تمحور المشروع حول ضرورة اقامة مشاريع اقتصادية وصندوق مالي بمبلغ 30 مليار دولار سنويا ولمدة عشرة سنوات، أي 300 مليار دولار، تستفيد من امواله الدول الشرق اوسطية الموقعه على اتفاق سلام، على أن تقدم الولايات المتحدة الاميركية ثلث المبلغ المقترح للصندوق، وتقدم السوق الاوروبية الثلث الثاني، وتقوم كل من كندا و استراليا والدول الاسكندنافية بتوفير الثلث الاخير.

ومن الملاحظ ان المساعي الاسرائيلية الدائمة لبناء نظام اقليمي جديد تكون هي في مركزه عائد الى تصور لها للدور الذي يمكن لها ان تلعبه نيابة عن الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة تكون القيادة فيه لأسرائيل بالانابة عن الولايات المتحدة الاميركية (النشاش، 2006: 36).

وبحسب مريدور، أن الـ30 مليار دولار السنوية، كفيلة بدفع الاقتصاد العالمي الى تحقيق نمو بنسبة 4%-6% سنويا. ومن المعلوم أن كل من اسرائيل وسوريا والأردن متساوون في الحاجات، لذلك تحصل كل منها على 2,5 مليار دولار سنويا، بشرط تخصيص نصف مليار من هذا المبلغ لغايات توطين اللاجئين. ولقد نشر مشروعه في جريدة معاريف الاسرائيلية، ولقد استجابت بعض الاوساط الاميركية لمشروع ميريديور، حيث تقدم عضو مجلس الشيوخ الاميركي فرانك تشيرش في تشرين الأول 1978، باقتراح الى لجنة الخارجية والأمن لتبني مشروع اقتصادي انمائي يشمل اسرائيل وجاراتها من الدول العربية.

لذا طالب الرئيس الاميركي آنذاك دعوة مصر واسرائيل للتباحث مع الجانب الاميركي وحكومات دول صناعية اخرى، للخروج بمشروع مارشال للشرق الاوسط (الحمش، 1997: 367-368). وفي عام 1991 تقدم البنك الدولي بدراسة، عنوانها الاراضي المحتلة - الاستثمار في السلام، وتم من خل ذلك الإشارة إلى:

- 1- حرية انتقال رؤوس الاموال والمشاريع المشترك.
- 2- حرية انتقال الاشخاص والقوى العاملة.
- 3- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- 4- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

إن الهدف الاساسي لفكرة السوق الشرق اوسطية، هو وجود اسرائيل كعضو اساسي فيه،

والذي يشتمل حسب المشروع على التالي:

- الدول العربية او بعضها وإسرائيل.
- الدول العربية او بعضها وتركيا وإسرائيل.

- الدول العربية او بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل ويمكن ان تضم افغانستان في المستقبل.
 - ولضمان اشراك اسرائيل في نظام شرق اوسطي، تم تقسيم قيام السوق الشرق اوسطية الى مراحل، تتقدم كل مرحلة مع تقدم مرحلة معينة من عملية السلام العربية الاسرائيلية، وتكون المراحل متصلة ومتواصلة وتبدأ بـ:

- ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي في الضفة والقطاع تمهيدا لدمجه واستيعابه في الاقتصاد الاسرائيلي ويتم ضم الاردن لهما لاحقا لتوسعة حركة التجارة بينهم. ومع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة فيزداد حجم التبادل التجاري بين مصر والأردن وإسرائيل وسوريا ولبنان وفلسطين ويتم اقامة مشاريع مشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقي اسس السوق ويكون هناك تدرج في اقامة المشاريع المشتركة (النشاش، 2006: 44).

- يتم توزيع الانشطة الاقتصادية داخل السوق الشرق اوسطية بين الدول، وبما ان الموارد الاساسية لأية أنشطة اقتصادية هي الموارد-التكنولوجيا-السوق.

وبناءً عليه، تختص مصر بإنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة، كالحديد والصلب والسيارات والمحركات والصناعات المعدنية بشكل عام، وتختص سوريا بصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية، وتختص الاردن ولبنان في بعض الصناعات الغذائية الاستهلاكية وتختص لبنان بالخدمات، وتختص دول الخليج والعراق في الصناعات البتروكيمياوية وما يرتبط بها. وتختص اسرائيل بصناعة الطائرات والحاسبات المتطورة والصناعات الالكترونية الدقيقة والصناعات المتقدمة (العطيفي، 1994).

وتنظر السوق الشرق اوسطية المقترحة من البنك الدولي المسيطر عليه من قبل الولايات

المتحدة الاميركية على أن اسرائيل قلب السوق الشرق اوسطية.

المطلب الثاني

التأثير الدبلوماسي

الدبلوماسية كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية، تشير إلى كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية، وعند الحديث عن السياسة الخارجية، فلا يمكن فصلها عن السياسة الداخلية، ويقول غريغوري فلاين المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية: لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم، ولذلك فإن تأثير السياسة الداخلية الأميركية على سياستها الخارجية كبير ولتأثر السياسة الداخلية الأميركية بجماعات المصالح، فإن السياسة الخارجية الأميركية تكون خاضعة لتأثيرها وخاصة للأيك أقوى جماعات الضغط فيه، ولهذا تأتي أهمية إسرائيل وضمان أمنها ومصالحها على رأس الهرم عند التخطيط للسياسة الأميركية، وعند تنفيذها عبر الوسائل الدبلوماسية وعلى رأسها وزارة الخارجية الأميركية.

إن الأداة الأبرز للدبلوماسية هي وزارة الخارجية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية ولا وجود لوزراء، وإنما مساعدون يقومون بمهام وزراء، ومنهم الخارجية، ولقد جرت العادة أن يطلق اسم سكرتير الخارجية على من تقع عليه مسؤولية المهام الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية، ممن يختارهم الرئيس. كما أن الرئيس هو من يحدد الأدوات التي يتم اللجوء إليها لتنفيذ أجندته الخارجية.

وتعود فكرة إنشاء وزارة الخارجية الأميركية إلى عام 1789، وتمت المصادقة على قانون روجرز 1924، والذي حدد وظائف الخارجية الأميركية. ونتيجة قانون روجرز المذكور، فقد أصبح للولايات المتحدة الأميركية سلك دبلوماسي محترف.

وتبلغ موازنة الخارجية الاميركية 1,8 مليار دولار سنويا، ولقد استخدمت الخارجية الاميركية 23000 شخص منهم 13000 من الاميركيين الذين يخدم نصفهم في الخارج. وتضم 3600 من موظفي الوزارة المحترفين يضاف اليهم 1300 اخرون من الموظفين الاحتياطيين في الاعمال الخارجية وكانت الخارجية تضم خمسة مكاتب جغرافية تقاسمت المسؤولية في معظم مناطق العالم (النعيمي، 2013: 533).

وتحاول الدراسة ان تبين تواجد مركز ثقل عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الاميركية، وتنفيذه استنادا على شخصيات الرؤساء وميولهم السياسية ووزراء الخارجية وتأثير ذلك التركيز على عملية السلام العربية الاسرائيلية، وهل بقيت الدبلوماسية الاميركية سلمية الاداء في تنفيذ السياسة الاميركية في الخارج اتجاه عملية السلام.

أن رؤساء الولايات المتحدة الاميركية المتعاقبين كانوا يميلون للاعتماد على مستشاريهم للأمن القومي لقربهم اليومي منهم، ويميل الرؤساء نوي الاهتمام بالشأن الداخلي لإعطاء وزراء الخارجية دورا رئيسيا لإدارة دفة السياسة الخارجية الاميركية، ولقد أولى نكسون لكيسنجر صلاحيات كبيرة كمستشاره للأمن القومي وتجاوز دور وزير الخارجية وليم روجرز. ولقد كان هذا سببا رئيسا في امسك كيسنجر بزمام ملف الصراع العربي الاسرائيلي، وهذا ما جعل كيسنجر قادرا على احباط مبادرة روجرز والتي وافقت عليه الدول العربية بما فيها مصر عبد الناصر (بريجنسكي، 2012: 14-15).

كما ان تعاطف كيسنجر مع اسرائيل اكسبه دعم الجالية اليهودية في داخل الولايات المتحدة الاميركية مما جعله في مكانة اقوى من مكانة روجرز، وبالتالي رضخ نكسون لمستشاره للأمن القومي الى ان جاء الوقت لاستلام كيسنجر الخارجية في عهد الرئيس فورد المهتم بالقضايا الداخلية

للولايات المتحدة الأمريكية، فنقل ثقل صنع القرار إلى وزارة الخارجية ووزيرها كيسنجر، وكان هذا الانتقال أيضا يصب في الصالح الإسرائيلي، حيث استطاع كيسنجر من تطبيق كل ما هو في صالح إسرائيل ابتداء بسياسة الخطوة خطوة والتي حقق من ورائها إزاحة الاتحاد السوفييتي السابق عن الشرق الاوسط، والذي صب في مصلحة إسرائيل كالشريك الاول والأقوى للولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط على حساب باقي الدول، وتم بموجبه توقيع معاهدة كامب ديفيد في عام 1978 بين مصر وإسرائيل، مما اخرج مصر من معادلة الصراع، فقويت شوكة إسرائيل.

ولقد عبر السادات عن ضعف مكانة روجرز كوزير للخارجية امام مكانة كيسنجر كمستشار البيت الابيض للأمن القومي من عامي 1970 و1971، إذ قرر السادات التخلي عن تعاطيه مع مبادرة روجرز وروجرز نفسه بسبب اكتشافه ان السلطة الحقيقية في واشنطن موجودة في البيت الابيض وليس في وزارة الخارجية (هيكل، 2010: 187)

وفي عهد الرئيس ريغان تقلد الجنرال اليكسندر هيغ وزارة الخارجية بعد خدمته كقائد القوات حلف الاطلسي، ونظرا لعقليته العسكرية حاول هيغ الحصول على نفوذ كبير للخارجية الاميركية مما اثار عليه غضب موظفي البيت الابيض. ولقد استخدم هيغ نفوذه الكبير وتاريخه كجنرال كبير في تقديم الدعم لإسرائيل خلال اجتياحها لبنان. وبعد استبدال هيغ بجورج شولتز الاقتصادي الكبير، ونظرا لعلاقة شولتز برونالد ريغان فأن الاخير سمح له بالتوسط لدى منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للعلاقة التي كانت تربط شولتز الاقتصادي برجال اعمال فلسطينيين لهم علاقة بأموال المنظمة ومن المعروف ان لمنظمة التحرير الفلسطينية استثمارات عالمية، فلقد كانت اموال المنظمة هي المهيمنة على القارة الافريقية بأكملها في فترة ما بعد الاستعمار، هذا ماجاء في كتاب (الضفاويون)

والذي بحث في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والشركات العابرة للقارات واستثمارات منظمة التحرير المالية حول العالم.

وقد اشار الكاتب عرفات حجازي، عن مرافقته للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الى احدى مزارع منظمة التحرير في افريقيا والبالغ مساحتها 27000 كيلومتر مربع بما يعادل حجم مساحة فلسطين التاريخية تقريبا، وذلك في مقاله المنشور على صفحات جريدة الدستور الأردنية بحيث يوضح هذا المقال مدى القدرة المالية التي وصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية والتي أغرت العديد من الدبلوماسيين الغربيين وعلى رأسهم دبلوماسيي الولايات المتحدة الاميركية للتقرب من منظمة التحرير وأموالها وهذا يدل على وجود رابط بين الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية والاقتصاد (حجازي، جريدة الدستور الاردنية، 9 آب 2009).

ومع تولي كريستوفر وزارة الخارجية الاميركية في عهد بل كلنتون الرئاسي الاول في عام 1993، كان كلنتون منغمسا بشؤون سياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية، فكان ذلك على حساب مركز وزيرها، وكان لانغماس كلنتون في قضايا الشرق الاوسط تأثير على عملية السلام العربية الاسرائيلية، اذ قام الرئيس بل كلنتون بالتدخل شخصيا في العديد من مراحلها انتهاء بكامب ديفيد 2 في عام 2000. وعلى الرغم من التدخل الشخصي لكلنتون، فيه إلا ان مصير كامب ديفيد 2 كان الفشل. وفي عهد مادلين اولبرايت كوزيرة للخارجية الاميركية ارادت ان ينظر العالم للولايات المتحدة الاميركية بوصفها التي لا يمكن الاستغناء عنها، ولقد جاء تعيين الجنرال كولن باول على رأس الخارجية الاميركية في بداية عهد بوش الذي كان قويا في مركزه كوزيرا للخارجية، ولكن وبعد أحداث 11 سبتمبر انتقلت عملية صنع القرار واتخاذها فيما يخص السياسة الخارجية الى البيت الابيض، وقبض عليها نائب الرئيس ديك تشيني ومجموعة من مساعدي الرئيس من المحافظون

الجدد الذين اقنعوا الرئيس بوش الابن بأنه القائد الاعلى لأمة في حالة حرب ولطالما حاول باول استعادة عملية تنفيذ القرار السياسي الاميركي من بين ايادي ديك تشيني ومساعدى الرئيس بوش الابن في البيت الابيض، ألا ان الغلبة كانت في النهاية لمعسكر تشيني على حساب كولن باول ووزارة الخارجية الاميركية فانتقل القرار السياسي للولايات المتحدة الاميركية صناعة وتنفيذا الى البيت الابيض وموظفيه من المحافظين الجدد في عهد بوش الابن. ولقد ساهمت عملية انتقال عملية صنع القرار الخارجي وتنفيذه الى البيت الابيض وبوش الابن والمحافظين الجدد الى اطلاق يد شارون للانقضاض على السلطة الفلسطينية بحجة المساهمة في مكافحة الارهاب العالمي، ولقد نجح شارون في اقناع الادارة الاميركية في ما اراد (النشاش، 2006: 62).

وفي اطار تناول التأثير الدبلوماسي للولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية، بينت الدراسة مدى التأثير السلبي للدبلوماسية الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية وذلك من خلال رصد للفيتو الاميركي ضد القضية الفلسطينية، جوهر الصراع في الشرق الاوسط، وبلغت عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الاميركية حق النقض الفيتو لإحباط قرارات تتعلق بالقضية الفلسطيني 42 مرة الى تاريخه، وهذا عدد كبير جدا، دلالة قاطعة على الالتزام المطلق من قبل الولايات المتحدة الاميركية بدعم اسرائيل بكل الوسائل الفعالة والمؤثرة كاستخدام حق النقض الفيتو.

يشكل الاستخدام الأمريكي للفيتو ضد الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة هاجسا طالما أرق القضية الفلسطينية، إذ اعتادت الولايات المتحدة الاميركية على استخدام حق النقض الفيتو في أي قرار يهدف للنيل من إسرائيل على المستوى الدولي، أو أي قرار يصب في المصلحة الفلسطينية.

والجدول التالي يبين المشاريع التي استخدمت الولايات المتحدة ضدها الفيتو لحماية إسرائيل من قرارات في مجلس الأمن والتي تدين التصرفات والاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين:

| السنة | المشروع |
|----------------------|---|
| حزيران 1967 | - استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار أثناء حرب حزيران |
| 26 حزيران 1973 | - فيتو ضد مشروع قرار عربي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويطالب الاحتلال بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة. |
| 25 كانون الثاني 1976 | - فيتو ضد مشروع قرار تقدمت به باكستان وبنما وتنزانيا ورومانيا، وينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير. |
| آذار 1976 | - استخدم مرة ثانية ضد مشروع قرار يطلب من الاحتلال الامتناع عن أية أعمال عدوانية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة. |
| 30 نيسان 1980 | - فيتو ضد مشروع باكستاني، وكان يدعو إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات بنفس حقوق الدولة العضو في الأمم المتحدة. |
| 2 نيسان 1982 | - ضد مشروع قرار يدين محاولة إسرائيل اغتيال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة. |
| 20 نيسان 1982 | - استخدم ضد مشروع قرار عربي يدين حادث الهجوم الإسرائيلي على المسجد الأقصى. |
| 15 شباط 1983 | ضد مشروع قرار يدين إسرائيل لارتكابها مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا في لبنان. |
| 13 أيلول 1985 | - استخدم ضد مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين ممارسات الاحتلال القمعية بحق الفلسطينيين. |
| 30 كانون الثاني 1986 | - استخدم ضد مشروع قرار يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى، ورفض مزاعم الاحتلال باعتبار القدس عاصمة لها. |
| 20 شباط 1987 | - استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يستنكر سياسة «القبضة الحديدية» للاحتلال، وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الأولى. |
| 1 شباط 1988 | - استخدم ضد اقتراح يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. |

| | |
|---------------------|---|
| 15 نيسان 1988 | - استخدم ضد مشروع قرار يدين الاحتلال لاستخدامه سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين. |
| 1 شباط 1989 | - ضد مشروع قرار يرفض ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستخدم في 18 شباط 1989 ضد مشروع قرار يدين انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. |
| 9 حزيران 1989 | - استخدم ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين الاحتلال بسبب استخدامه سياسات قمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. |
| 7 تشرين الثاني 1989 | - استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدين ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. |
| 1 حزيران 1990 | - استخدم ضد مشروع قرار قدمته دول عدم الانحياز، ويدعو إلى إرسال لجنة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقصي الحقائق حول ممارسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني. |
| 17 آذار 1995 | - استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف قراراته القاضية بمصادرة 53000م2 من الأراضي العربية في القدس الشرقية. |
| 7 آذار 1997 | - استخدم في ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف أنشطته الاستيطانية في شرق القدس المحتلة. |
| 21 آذار 1997 | - ضد مشروع قرار يدين بناء الاحتلال لمستوطنات في جبل أبو غنيم شرق مدينة القدس المحتلة. |
| 7 آذار 2001 | - استخدم ضد قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. |
| 14 كانون الأول 2001 | - استخدم ضد مشروع قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ويدين التعرض للمدنيين. |
| 20 كانون الأول 2002 | - استخدم ضد مشروع قرار قدمته سورية لإدانة قتل قوات الاحتلال عدة موظفين من الأمم المتحدة، فضلا عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية شهر تشرين الثاني 2002. |
| 14 حزيران 2003 | - استخدم ضد مشروع قرار يطالب بإزالة الجدار العنصري الذي أقامه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية. |

| | |
|----------------------|---|
| 16 حزيران 2003 | - استخدم ضد مشروع قرار لحماية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بعد قرار الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بالتخلص منه. |
| 25 آذار 2004 | - استخدم ضد مشروع قرار قدمته الجزائر يدين الاحتلال لاغتياله الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حماس. |
| 5 تشرين أول 2004 | - استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف عدوانه على شمال قطاع غزة، والانسحاب من هناك. |
| 13 حزيران 2006 | - استخدم ضد قرار يطالب بإطلاق سراح جلعاد شاليط، الجندي الأسير لدى (حماس) مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة. |
| 11 تشرين الثاني 2006 | - استخدم ضد مشروع قرار بسبب ارتكاب الاحتلال مجزرة بيت حانون التي أسفرت عن استشهاد عشرين فلسطينيا وإصابة العشرات بجروح. |
| 18 كانون الثاني 2011 | - ضد مشروع قرار عربي يدين الاستيطان في الضفة الغربية والقدس ويعتبره غير شرعي. |

المصدر: (عكاظ، العدد (3751)، 2011: الأرشيف)

ويرى الباحث في نهاية الفصل الرابع أن الآثار المترتبة على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للدبلوماسية والاقتصاد كان في صالح إسرائيل وتعزيز مكانتها على حساب دول الشرق الأوسط كما أن التأثير الأمني والعسكري صب أيضا في صالح إسرائيل، ولقد بين هذا الفصل المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على مدى الأربعة عقود التي تناولتها هذه الدراسة مما ترتب أن تحظى إسرائيل بمكانة عالية وبأمن لا يضاهيه أمن آخر في الشرق الأوسط، ولم يغفل هذا الفصل استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لأكثر من 42 مرة في أروقة مجلس الأمن لمنع تمرير أية مشاريع مساندة للحقوق العربية والفلسطينية وذلك ضمانا من الولايات المتحدة لإسرائيل وأمنها.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شهد العالم نزاعات متعددة وفي اوقات مختلفة ولكن يبدو ان النزاع الذي تطور احيانا كثيرة الى صراع في الشرق الاوسط كان الالم وذلك لأهمية المنطقة العربية من ناحية ولحساسية القضايا المتنازع عليها من ناحية اخرى. فالشرق الاوسط مستودع الطاقتين الروحية بمعنى الاديان السماوية والمادية بمعنى مصادر الطاقة المشغلة لعجلة الاقتصاد العالمي، ولما سبق فإن النزاع المتدهور الى صراع في الشرق الاوسط استوجب حضور القوى العظمى العالمية لتحافظ على شرابين بقائها المادية والروحية فنشأت احلاف متضادة على ارضية شرق اوسطية مازالت حدودها تتماوج بغية طمس المعالم العربية لصالح اسرائيل في اطار الشرق الاوسط الكبير أو الشرق الاوسط الجديد، ولدمج اسرائيل احد اطراف الصراع في الشرق الاوسط فكان لابد من عملية سياسية تجمع اطرافه وتم اطلاق مصطلح العملية السلمية عليها، ولقد كانت القوى العظمى والكبرى حاضرة دوما كراعية لتلك العملية ألا ان الولايات المتحدة الاميركية كانت الحاضر الاكبر والاقوى.

فقد قامت الدراسة بالإجابة عن الاسئلة المتعلقة بالدراسة، حيث اجابت عن السؤال الاول المتعلق بسياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية من الفترة 1973 والى 2013، ومسارات العملية السلمية وجهود الولايات المتحدة في هذا الشأن. كما أن الدراسة أجابت عن السؤال الثاني المتعلق بالأبعاد المؤثرة على عملية السلام العربية الاسرائيلية من عام 1973 والى 2013 كالأبعاد القيمية العقديّة والمتمثلة بالأصولية الدينية والمحافظون الجدد والتنافس

العالمي وصراع المصالح والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي السابق، وأجابت الدراسة أيضا عن السؤال الثالث المتعلق بمدى تأثير سياسة الولايات المتحدة الاميركية على عملية السلام العربية الاسرائيلية اقتصاديا وامنيا وعسكريا. ولقد توصلت الدراسة الى التأكيد على فرضيتها بأن لسياسة الولايات المتحدة الاميركية دور هام في عدم تحقيق السلام في الشرق الاوسط وكما اكدت الدراسة على صحة الفرضيات الفرعية المتعلقة بوجود ظروف اميركية داخلية وخارجية مؤثرة على ان يكون لسياسة الولايات المتحدة الاميركية دور في عدم تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، ووجود معوقات اخرى ايضا حالت دون ان تحقق سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية اية انجازات حقيقية، ومن تلك المعوقات مناخ الحرب الباردة وصراع الموارد العالمي والتفكك العربي، ولقد تناولت الدراسة سياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية في فترة زمنية بلغت الاربعة عقود وفي حدود مكانية هي الولايات المتحدة الاميركية والأردن ومصر وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين ولم تغفل الدراسة عن القفز عن تلك الحدود في بعض فقراتها في محاولة للتوثيق التاريخي والإيضاح الجغرافي.

ان دور الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية كان سلبيا على عملية السلام العربية الاسرائيلية، وذلك لانحيازها الدائم للطرف الاسرائيلي على حساب الاطراف الاخرى في الشرق الاوسط. ولا شك ان هناك اسباب اخرى غير الدور السلبى للولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية منها التفكك العربي خصوصا، والشرق اوسطي عموما، وانشغال اطراف عملية السلام بهمومهم الخاصة وأحيانا انشغالهم ببعضهم البعض، مما عمل على تشتيت الجهود امام مواجهة اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الاميركية.

فلقد دخلت المنطقة في حروب وصراعات لا علاقة لإسرائيل بها، ومن الاسباب الاخرى ايضا النزوع نحو الحلول الفردية مع اسرائيل من قبل بعض الاطراف مما كان عاملا في تدعيم الموقف الاسرائيلي على حساب الاطراف الاخرى، كما كان لموقف الجامعة العربية الضعيف اثر كبير في عدم تدعيم الجانب العربي، فاكتفت الجامعة ببيانات تنديد وشجب واستنكار، مما جعل العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية لا ينظر الى المنطقة بعين الجد، كما كان لكثير من الانظمة العربية مآرب في عدم ايجاد حلول سلمية أو حتى عسكرية لقضية الشرق الاوسط، وذلك نكاية بأطراف اخرى في المنطقة، كما لا يمكن اغفال تحالفات العديد من الانظمة العربية مع القوى الكبرى في العالم والتي رهنت قراراتها بمصالحها في المنطقة والتي اقتضت في احيان كثيرة ابقاء المنطقة في حالة من التوتر لفرض شروط بين الكبار في العالم.

ثانيا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية

(1973- 2013) الى النتائج التالية:

1. تنتهج الولايات المتحدة الاميركية سياسة المحاباة لإسرائيل مما كان له الاثر السلبي على دول المنطقة.

2. تعتمد اسرائيل على ظهير قوي في الولايات المتحدة الاميركية يتمثل في الايباك ذي النفوذ والإمكانيات مما جعل الولايات المتحدة الاميركية داعمة دائمة لإسرائيل في المنطقة.

3. انشغال الجالية العربية في الولايات المتحدة الاميركية بشؤونها الخاصة وتفككها، مما ابعدها

عن ممارسة اية نوع من الضغوطات على صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية لخدمة قضايا الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وايضا انشغال العرب ببعضهم البعض

4. يشكل البعدين القيمي والعقدي في الولايات المتحدة الاميركية رافعتين من روافع دعم الولايات المتحدة الاميركية لإسرائيل ودعمها وتعزيز مكانتها على حساب دول المنطقة.

5. كان ومازال التنافس على الموارد في العالم عموما وفي الشرق الاوسط خصوصا، سببا رئيسا

في اعتماد الولايات المتحدة الاميركية إسرائيل ك رأس حربة للهيمنة الغربية على موارد الشرق الاوسط.

6. كانت الحرب الباردة سببا في الدعم الاميركي لإسرائيل للوقوف في وجه حلفاء الاتحاد السوفييتي السابق.

7. لضمان تسويق السلاح كان لابد من أبقاء منطقة الشرق الأوسط في أجواء من التوتر وعدم الاستقرار وذلك للضغط على دولها للتزود بالسلاح الغربي أو الشرقي.
8. رغبة اطراف عربية في الدخول في عمليات سلام منفردة مع اسرائيل اضعفت الجانب العربي و عملت على تفكيك الصف العربي.
9. حاجة صناع القرار في الولايات المتحدة الاميركية للأصوات الانتخابية والتي يسيطر عليه الايباك وما شابهه من جماعات ضغط لصالح اسرائيل ادى الى انحياز السياسة الاميركية الى جانب اسرائيل.
10. وجود علاقة طردية بين عدم احلال السلام في الشرق الأوسط وانتشار الارهاب في العالم.
11. غياب السلام في الشرق الأوسط أدى الى تهديد للمصالح الغربية في الشرق الأوسط.
12. عدم رغبة بعض الاطراف العربية في احلال السلام في الشرق الأوسط قد أدى الى عدم نجاح اية عملية سلمية حقيقية.

ثالثا: التوصيات:

وبناء على نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي:

- 1- ضرورة عدم انحياز الولايات المتحدة الاميركية لإسرائيل في اية عملية سلام عربية إسرائيلية وذلك للارتدادات السلبية على الولايات المتحدة الاميركية على المدى الطويل.
- 2- ضرورة ايجاد طرق حقيقية وجديدة في محاولات لإيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي.
- 3- ضرورة تنشيط دور جامعة الدول العربية لدعم الحقوق المشروعة ومطالبهم العادلة.
- 4- استخدام سلاح النفط العربي كأداة من أدوات الدبلوماسية العربية عند الدخول في اية مفاوضات سلام في الشرق الاوسط.
- 5- ضرورة العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية.
- 6- توحيد الخطاب السياسي لدول الطوق، المتعلق بعملية السلام والصراع العربي الاسرائيلي.
- 7- المطالبة بتفعيل القرارات الدولية فيما يخص عملية السلام العربية الاسرائيلية.
- 8- الاستفادة من التجربة الاوروبية في مجال العيش المشترك وتحقيق السلام بين دول القارة الاوروبية بعد قتل 80 مليون انسان خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- اوبراين، لي، (1986). المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطها في دعم اسرائيل، ترجمة: مجموعة من الاساتذة، مراجعة محمود زايد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- اولبرايت، مادلين، (2008). مذكرة للرئيس المنتخب، كيف يمكننا استعادة سمعة اميركا ودورها، اولبرايت، ترجمة الايوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- بريجنسكي، زبينغيو (2012). رقعة الشطرنج الكبرى الاوليوية الاميركية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، ط3، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.
- بريجنسكي، زبينغيو، (2012). الفرصة الثانية، ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الاميركية، ترجمة امل الشرقي، ط3، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.
- بني موريس، (2011). ضحايا حقيقيين-الصراع العربي الصهيوني من 1981 الى 1998، عمان: مجموعة كنوز.
- بورستون، دانيل جي، (1993). الأميركيون: التجربة الوطنية، تدقيق فاروق منصور، عمان: مركز الكتب الاردني،
- بيكر، جيمس، (2002). سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- تاننباوم، فرانك، (1957). مبادئ السياسة الأمريكية، القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع.

- تشيني، ديك، (1992). تقرير وزير الدفاع الأمريكي، ترجمة: نافع أيوب بس، لبنان: مركز الدراسات العسكرية
- التتير، سمير، (2011). اوپاما والسلام المستحيل، معركة المصير، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- جان، مينو، (1980). الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، باريس: منشورات عويدات بيروت.
- الجمال، مصطفى مجدي (2001)، فلسطين والعالم العربي، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق.
- الجمال، مصطفى مجدي (د.ت)، السياسة الاميركية والعرب، بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي.
- جورجي، إف، (1994). ملكيات النفط، التحديات الامنية والمحلية في الدول النفطية الخليجية، نيويورك: نشرة مجلس العلاقات الخارجية.
- حسن، عبدربه حسن، (2009). عقل أمريكا، مصر: شركة النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحسن، يوسف (1990). البعد الديني في السياسة الاميركية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الاميركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حمادي، شمرا، (1973)، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط3، بغداد: دار الحرية للطباعة.

- الحمش، منير، (1997). السلام المدان، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- خوري، طارق، وبرمامت، محمد، (1979). من المبادرة الى المعاهدة، تطورات الاحداث وردود الفعل، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية.
- زغيب، ياسر، (1998). ايباك، قصة الاخطبوط اليهودي في اميركا، لبنان، دار الندى للطباعة والنشر الطبعة الاولى.
- سالم، صلاح، (2001). حروب المنطقة العربية - الموقف السياسي المصري، عمان: دار الشروق.
- سلطان، جمال مصطفى، (2002). الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- الشرعة، ابراهيم، (2014). تاريخ الاردن وفلسطين، عمان: دار وائل للنشر.
- شلايم، افي، (2013). اسرائيل والفلسطينيين، ترجمة حسين ياغي وبسمة ياغي، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شلايم، افي، (2013). كتاب الحائط الحديدي، القاهرة: روز اليوسف.
- عنايت، راجي، (2006). الأشرار داخل النظام، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر.
- غسان، سلامة، (1982). السياسة الاميركية والعرب، بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي.
- فهمي، اسماعيل، (2008). التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط، ط2، عمان: دار الشروق.

- كلير، مايكل، (1982). ما بعد عقدة فييتنام اتجاهات التدخل الاميركي في الثمانينات، ترجمة د.محجوب عمر، لبنان: مؤسسة مايكل الابحاث العربية.
- كنعان، حسين، (2005). مسارات سياسية، ط1، لبنان: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع.
- المسيري، عبد الوهاب، (2002)، الصهيونية والعنف، من بداية الاستيطان الى انتفاضة الاقصى، عمان: دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب، (2002). مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، سوريا: دار الفكر.
- منصور، كميل، (1996). الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل العروة الوثقى، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- النعيمي، أحمد نوري، (2013). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الاميركية نموذجا، ط1، عمان: زهران للنشر.
- هيكل، محمد حسنين، (2001). المفاوضات السرية، الكتاب الثالث اوسلو ما قبلها وما بعدها- ط7، القاهرة: دار الشروق.
- هيكل، محمد حسنين، (2008). المفاوضات السرية، الكتاب الأول، اوسلو ما قبلها وما بعدها- ط7، القاهرة: عيز دار الشروق.
- وايزمان، عيزرا، (1984). الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، ط1، عمان: دار الجليل للنشر.

ب- الدراسات:

- عدوان، اكرم (2010). **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وقضية الصراع العربي الاسرائيلي، 1967-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- النشاش، خليل عطاالله، (2006). **الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

ج- الصحف والمجلات:

- جبر، عزيز (1988). **مذكرة التفاهم الاستراتيجي الجديدة، مجلة الارض دمشق، السنة 10، عدد 2.**
- حجازي، عرفات (2009). **ياسر عرفات رفض قيام الدولة قبل التحرير، جريدة الدستور الاردنية، الاحد 9 اغسطس 2009. متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.addustour.com>، تاريخ الدخول: 2013-12-1.**
- عدوان، عبد الجبار (1994). **نظام عربي قوي شرط قيام سوق شرق اوسطية مجلة الباحث العربي، عدد 35 مارس، اذار 1994، متوفر على شبكة الانترنت: <http://rcweb.luedld.net/rc10.htm>، تاريخ الدخول: 2013-12-16.**
- **مجلة الدراسات الفلسطينية، "تصريح وزير الخارجية، كولن باول أمام مؤتمر إيباك"، العدد 2001، 47، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.palestine-studies.org>، تاريخ الدخول: 2013-12-23.**

- مجلة الدراسات الفلسطينية، "توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق لجنة ميتشل". متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.palestine-studies.org>، تاريخ الدخول: 25-12-2013.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، في جامعة لوفيفيل"، العدد 49، 2002، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.palestine-studies.org>، تاريخ الدخول: 20-12-2013.

- مجلة الدراسات لفلسطينية، "قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بخريطة الطريق"، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.palestine-studies.org>، تاريخ الدخول: 20-12-2013.

- مجلة الدراسات لفلسطينية، خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني تركز على الأداء"، العدد 55، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.palestine-studies.org>، تاريخ الدخول: 26-12-2013.

- مجلة السياسة الدولية، الفكر المحافظ الاميركي والصراع العربي الاسرائيلي، ابراهيم عبد العزيز مهنا، عدد 95، يناير 1989، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.siyassa.org.eg>، تاريخ الدخول: 21-11-2013.

د- المواقع الإلكترونية:

- الاخبار، (2012)، المساعدات الأمريكية الإسرائيلية، عدد 1677، الخميس، 5 نيسان 2012، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.radiosawa.com>، تاريخ الدخول 15-2-2014.

- تقرير حول الاستيطان (2014). متوفر على شبكة الانترنت <http://www.fmep.org/reports> ، تاريخ الدخول: 20-2-2014.
- حجاوي، سلافة (1987)، المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.sulafahijjawi.ps/Studies.aspx?ID=2>، تاريخ الدخول: 1-8-2013.
- العربية الالكترونية (2007). بوش يفتتح انابوليس بأعلان محادثات السلام والاتفاق في، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.alarabiya.net/>، تاريخ الدخول: 31-2-2014.
- العطيفي، احمد عمر (1994). التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية، الاهرام الاقتصادي، <http://www.ahram.org.eg>، تاريخ الدخول: 1-2-2014.
- علام، سعد طه (1994). السوق الشرق اوسطية والزراعة العربية، ملحق الاهرام الاقتصادي عدد 21 نوفمبر، تشرين ثاني 1994، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.ahram.org.eg>، تاريخ الدخول: 1-2-2014.
- الموقع الالكتروني لوزارة الثقافة للملكة المغربية (2012). فوكوياما اصل المحافظين الجدد- ترجمة انور المرتجي ترجمة للفصلين الاول والثاني لكتاب فوكوياما عن اللغة الفرنسية dou viennent le neo conservateurs— مطبوعات كراسي، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.minculture.gov.ma>، تاريخ الدخول: 15-2-2014.
- موقع كل الاردن (2014). التفاصيل الكاملة لخطة كيري-24-1-2014، متوفر على شبكة الانترنت: <http://www.allofjo.net>، تاريخ الدخول: 20-2-2014.

هـ- النشرات:

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1982). السنه 11، عدد1، كانون الثاني - يناير 1982، ص49.
- موسوعة العلوم السياسية، (1994). المحرران محمود محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، كتابة مجموعة من الباحثين، جامعة الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Biersteker, T. (2007). prospects for the UN peace build in commission, The united nations peace building commission, **Origins and initial practice**, disarmament forum, 2/2007, p39
- Feldman, S. & Shikaki, K. (2009). The Obama Presidency and the Palestinian-Israeli Conflict, **Crown Center for Middle East Studies**, 35: 1-8.
- Freedman, R.(2004), **The Bush Administration And The Arab-Israeli Conflict: The Record Of Its First Four Years**, MERIA. New York: Rdv Books.
- **International Crisis Group (2000)**. The Arab-Israeli Conflict: To Reach A Lasting Peace. **International Crisis Group Middle East Report**.
- Jerusalem post (2010).available on: <http://www.jpost.com/>, retrieved on 1-2-2014.
- Jones, B.(2002), The Israeli-Palestinian Conflict : Historical and Prospective Intervention Analyses, Waging **Peace. Fighting Disease. Building** Hope, The Carter Center strives to relieve suffering.
- Kull,S.(2002). Americans on the Israel/Palestinian Conflict. **University of Maryland** , 20036(202):232-7500.
- Migdalovitz, C.(2010), Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts, and U.S. Policy, **Congressional Research Service**, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, 1-55.
- Miller, A.(2005), The Arab Israeli Conflict: Toward an Equitable and Durable Solution, **Institute for National Strategic Studies**, National Defense University. (215), 1-4.

- Quandt, W. (2001). **Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967**. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001. 488 pp.
- Reuters (2010) . available on: <http://www.reuters.com/>, retrieved on 1-2-2014.
- Richman, A.(2010), Attitude Factors in the Search for Israeli-Palestinian Peace: A **Comprehensive Review of Recent Polls**, Agency reporting on American and foreign public.
- Shlaim,A.(2002). The United States and the Israeli-Palestinian Conflict. **Worlds in Collision: Terror and the Future of World Order** book, pp.192-183.

الملاحق

الملحق (1). اتفاقية كامب ديفيد 1978

المادة الأولى

- 1- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
- 2- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.
- 3- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة 3).

المادة الثانية

أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما احترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

- 1- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:
 - (أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.
 - (ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.
 - (ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحوجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصيل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة

1- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق

عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان.

2- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في

الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

1- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول

دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة

1- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الأخطار المناسب للأمن العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

4- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة.

5- مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزام الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافاذة.

المادة السابعة

1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة

- 1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.
- 2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1975.
- 3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.
- 4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. حررت في واشنطن د . ي . س في 26 مارس سنة 1979م، 27 ربيع الثاني سنة 1399هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزي هو الذي يعتد به.

الملحق (2). اتفاقية أوسلو 1993

| | |
|-------|--|
| البند | <p>اتفاقية أوسلو 1 اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية ان حكومة دولة اسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الاردني الفلسطيني، الى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على ان الوقت قد حان لانهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وامن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية: (أ) هدف المفاوضات: - ان هدف المفاوضات الاسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين امور أخرى، اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن 242 و 338. - من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 .</p> |
| البند | <p>(أ) اطار الفترة الانتقالية: - ان الاطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادئ هذا .</p> |
| البند | <p>(أ) الانتخابات: أ- من اجل ان يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحررة للمجلس تحت اشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام. ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق "1" بهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ. ج- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .</p> |
| البند | <p>(أ) الولاية: - سوف تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. - يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية .</p> |
| البند | <p>(أ) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم: أ- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا. ب- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في اقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ج- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك. د- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم .</p> |
| البند | <p>(أ) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات: أ- فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى</p> |

| | |
|---|---------------------|
| <p>6 الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس. ب- مباشرة بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، مع الاخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات اضافية حسبما يتفق عليه .</p> | <p>6</p> |
| <p>7 (أ) الاتفاق الانتقالي: أ- سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي). ب- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد اعضاءه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة. ج- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها اليه مسبقاً وفقاً لـ (المادة 4) اعلاه. د- من اجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، اضافة الى امور أخرى، بانشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لادارة المياه واية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها. هـ- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية .</p> | <p>البند 7</p> |
| <p>8 (أ) النظام العام والأمن: - من اجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للاسرائيليين بغرض حماية امنهم الداخلي والنظام العام .</p> | <p>البند 8</p> |
| <p>9 (أ)القوانين والأوامر العسكرية: أ- سيحول المجلس بالتشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في جميع السلطات المنقولة اليه. ب- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالاتالمتبقية .</p> | <p>البند 9</p> |
| <p>10 (أ) لجنة الارتباط المشتركة الاسرائيلية- الفلسطينية - من اجل توفير تطبيق هادئ لاعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية وفلسطينية من اجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات .</p> | <p>البند 10</p> |
| <p>11 (أ) التعاون الاسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية: -ادراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من اجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل، سيتم انشاء لجنة تعاون اقتصادية اسرائيلية- فلسطينية، من اجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (كملاحق 3 وملحق 4) (باسلوب تعاوني، وذلك فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .</p> | <p>البند 11</p> |

| | |
|---|-----------------------------------|
| <p>(أ) الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر: - سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الاردن ومصر للمشاركة في اقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على اشكال السماح بدخول الاشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .</p> | <p>البند 12</p> |
| <p>(أ) اعادة انتشار القوات الاسرائيلية: أ- بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14. ب- عند اعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترد اسرائيل بمبدأ وجوب اعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان. ج- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من اعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه .</p> | <p>البند 13</p> |
| <p>(أ) الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا - ستسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق 2 .</p> | <p>البند 14</p> |
| <p>(أ) تسوية المنازعات: أ- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للمادة 10 أعلاه. ب- ان المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الاطراف. ج- يمكن للاطراف أن تتفق على اللجوء الى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الاطراف لجنة تحكيم .</p> | <p>البند 15</p> |
| <p>(أ) التعاون الاسرائيلي- الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية: - يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الاطراف اداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج اقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق في الملحق 4 .</p> | <p>البند 16</p> |
| <p>(أ) متفرقات: - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه. - جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادئ هذا والمحضر المنفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق .</p> | <p>البند 17</p> |

الملحق (3). بروتوكول الخليل (إعادة الانتشار) 1997/1/15

البند (1)

الترتيبات الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار في الخليل (بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل): إعادة الانتشار في الخليل: "سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل استناداً إلى الاتفاق الانتقالي. وستستكمل إعادة الانتشار هذه في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من توقيع هذا البروتوكول، وخلال العشرة أيام سيبدل الطرفان كل جهد ممكن لمنع الاحتكاك أو أي عمل من شأنه تعطيل إعادة الانتشار وستمثل إعادة الانتشار تطبيقاً كاملاً لمواد الاتفاق الانتقالي الخاصة بإعادة الانتشار في الخليل، إلا إذا كان منصوصاً خلاف ذلك في المادة (7) من الملحق رقم (1) من الاتفاق الانتقالي.

البند (2)

المسؤوليات والصلاحيات الأمنية:

أ- سيتولى البوليس الفلسطيني مسؤولياته في منطقة "هـ 1"، كما تم في مدن الضفة الغربية الأخرى. ستحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة "هـ 2"، وبالإضافة إلى أنها ستستمر في تحمل مسؤولية الأمن العام للإسرائيليين.

ب- في هذا السياق، يؤكد الطرفان التزامهما باحترام مواد الاتفاق الانتقالي الأمنية ذات العلاقة وبضمها المواد "12" (ترتيبات الأمن والنظام العام)، المادة "15" (منع الأعمال العدائية) والمادة "2" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي (السياسة الأمنية لمنع الإرهاب والعنف) والمادة "7" (مبادئ للخليل) والمادة "11" (قواعد العمل للقضايا الأمنية المشتركة).

البند (3)

الترتيبات الأمنية المتفق عليها:

أ- للحفاظ على الأمن والاستقرار المتبادلين في مدينة الخليل، فإن ترتيبات أمنية خاصة سيتم تطبيقها في مناطق "هـ 1" المحايدة للمنطقة الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وفي المنطقة بين نقاط تفتيش البوليس الفلسطيني- محددة على خارطة المرفقة- وبين المنطقة الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

ب- هدف نقاط التفتيش سيكون لتمكين البوليس الفلسطيني من ممارسة مسؤولياته وفقاً للاتفاق الانتقالي، لمنع دخول أشخاص مسلحين أو متظاهرين أو أي أشخاص يهددون النظام العام إلى المنطقة المحددة أعلاه.

البند (4)

إجراءات أمنية مشتركة:

أ- سينشئ مكتب التنسيق الإقليمي D.C.O مكتباً فرعياً في مدينة الخليل محدداً على الخارطة المرفقة لهذا البروتوكول.

ب- ستعمل دورية مشتركة متحركة J.M.U في منطقة "هـ"، للتعامل مع أحداث تتعلق بالفلسطينيين فقط، ستحدد حركة الـ J.M.U.

ج- وكجزء من الترتيبات الأمنية في المناطق المحاذاة للمناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وكما هو محدد أعلاه، فإن دوريات مشتركة متحركة ستعمل في هذه المنطقة مع التركيز على الأماكن التالية:

1- أبو اسنينة .

2- حارة الشيخ .

3- الشعبة

د- المناطق المرتفعة المطلة على طريق 35 الجديد: ستعمل دوريتان مشتركتان في منطقة "هـ 1".
*دورية مشتركة ستعمل على الطريق المؤدي من رأس الجورة إلى شمال مفترق دورا عبر طريق السلام، كما هو محدد على الخارطة المرفقة.

*ستعمل دورية مشتركة على الطريق رقم 35، بما في ذلك الجزء الشرقي من هذا الطريق، كما هو محدد على الخارطة المرفقة.

البند (5)

الطرفان في الدوريات المشتركة المتحركة سيتسلحان بأسلحة متكافئة (الجانب الفلسطيني رشاش ميني انجرام، والجانب الإسرائيلي ميني م 16-):

للتعامل مع الوضع الأمني الخاص في مدينة الخليل سينشأ مركز للتنسيق المشترك J.C.C برئاسة ضباط كبار من الجانبين في D.C.O في جبل مانوح، هدف الـ J.C.C سيتمثل بالتعامل مع النشاطات الأمنية المشتركة في مدينة الخليل وسيعمل الـ J.C.C وفقاً للبنود ذات العلاقة من الاتفاق الانتقالي، بما في ذلك الملحق رقم "1" وهذا البروتوكول، وضمن ذلك، فإن كلا الطرفين سيبلغان الـ J.C.C بالمظاهرات والأعمال التي تمت بشأن هذه المظاهرات، وأيضاً النشاطات الأمنية لكل منهما في المناطق الخاضعة لسيطرتها الأمنية المحاذاة، بما في ذلك المنطقة المحددة في 3/1 وسيعلم الـ J.C.C بتلك النشاطات.

البند (6)

البوليس الفلسطيني:

أ- ستنشأ محطات البوليس الفلسطيني والمواقع في منطقة "هـ 1" وسيكون عددهم 400 مجهزين بعشرين مركبة، وستكون مسلحة بـ 200 مسدس، و 100 بندقية لحماية هذه المحطات.
 ب- سيتم إنشاء أربع فرق رد سريع، وسيتم توزيعها واحدة لكل مركز بوليس في "هـ 1"، كما هو محدد على الخارطة المرفقة، وستكون مهامها الرئيسية التعامل مع الحالات الأمنية الخاصة، وسيكون عدد كل وحدة مؤلف من 16 عضواً.
 ج- البنادق المذكورة أعلاه ستخصص لاستخدام فرق الرد السريع فقط؛ للتعامل مع الحالات الأمنية الخاصة.

د- سيعمل البوليس الفلسطيني بحرية في منطقة "هـ 1".

و- نشاطات فرق الرد السريع وهي مسلحة بالبنادق في المنطقة المحاذية المتفق عليها والمحددة في الملحق (2) تتطلب اتفاق الـ J.C.C. ستستخدم فرق الرد السريع البنادق في باقي منطقة "هـ 1" لتنفيذ المهام المحددة أعلاه.

هـ- سيتأكد البوليس الفلسطيني، بأن جميع أفراد البوليس الذين سينتشرون في الخليل، سيجتازون فحصاً يؤكد صلاحيتهم للخدمة، آخذين بعين الاعتبار حساسية المنطقة.

البند (7)

الأماكن الدينية:

الفقرتان 2+3/أ من المادة "32 من الملحق الأول في الملحق رقم "3" من الاتفاق الانتقالي، ستطبقان فيما يتعلق بالأماكن الدينية الآتية في منطقة "هـ 1".

1- كهف اوثنال بن كانس/ الخليل .

2- حرم الرحمة / الوني مامير .

3- ايثال افرهام/ بلوطة إبراهيم.

4- مايان سارة/ عين سارة. سيكون البوليس الفلسطيني مسؤولاً عن حماية هذه الأماكن

اليهودية، ودون الانتقاص من هذه المسؤولية للبوليس الفلسطيني، فإن الزيارات لهذه الأماكن

الدينية من المصلين وغيرهم من الزوار، ستتم بموافقة دوريات مشتركة متحركة J.U.M

والتي ستأكد من حرية الوصول لهذه الأماكن وكذلك استخدامها السلمي.

البند (8)**إعادة الحياة إلى طبيعتها في البلدة القديمة:**

أ- يؤكد الطرفان التزامهما للحفاظ على حياة طبيعية في جميع أرجاء مدينة الخليل ويمنع أي استفزاز أو احتكاك من شأنه التأثير على الحياة الطبيعية في المدينة.

ت- ضمن ذلك يؤكد الطرفان التزاماتهما باتخاذ كل الخطوات والإجراءات الضرورية لإعادة الحياة إلى طبيعتها في الخليل بما في ذلك :

- فتح الحسبة كسوق بالمفرق، حيث ستباع البضائع بشكل مباشر للمستهلكين من خلال المتاجر الحالية.

- حركة السيارات على شارع الشهداء ستعود بشكل تدريجي خلال أربعة أشهر إلى ما كانت عليه قبل شباط 1994.

البند (9)**العمارة:**

ستسلم العمارة للطرف الفلسطيني بعد استكمال إعادة الانتشار وستصبح مقر البوليس الفلسطيني.

البند (10)**مدينة الخليل:**

يؤكد الطرفان التزامهما بوحدة مدينة الخليل، ولفهمهما بأن الصلاحيات الأمنية لن تؤدي إلى تقسيم المدينة ضمن ذلك، ودون الانتقاص من الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية للجانبين، يؤكد الطرفان بأن حركة الناس والسيارات والبضائع داخل المدينة، أو منها أو إليها ستكون طبيعية وعادية ودون حواجز أو عقبات.

البند (11)**الترتيبات الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار في الخليل:**

أ- نقل المسؤوليات والصلاحيات المدنية التي لم تنتقل إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل (12 مجال) حسب المادة "7" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي، يجب أن يتم في نفس الوقت الذي تتم فيه إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل.

ب- في منطقة "هـ 2"، سيتم نقل المسؤوليات والصلاحيات المدنية إلى الجانب الفلسطيني، باستثناء تلك المتعلقة بالإسرائيليين وممتلكاتهم، والتي ستستمر الحكومة الإسرائيلية بمسؤولياتها عليها.

البند (12)

البناء والتخطيط:

أ- الطرفان يتعهدان بالمحافظة على حماية الطابع التاريخي للمدينة بطريقة لن تضر أو تغير طابع أي جزء من المدينة.

ب- أعلم الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي بأنه خلال مزاولة مسؤولياته وصلاحياته، وبالأخذ بعين الاعتبار قوانين البلدية، بأنها تتعهد بتنفيذ ما يلي:

1- بناء مبانٍ أكثر من طابقين (6 أمتار) على بعد 50 متراً من الحدود الخارجية والأماكن المحددة بالملحق رقم "3" سيتم تنسيقها مع مكتب التنسيق الإقليمي.

2- بناء مبانٍ من ثلاث طوابق (9 أمتار) من 50- 100 متر من الحدود الخارجية للأماكن المرفقة في الملحق الثالث، سيتم تنسيقها مع مكتب التنسيق الإقليمي.

3- بناء مبانٍ غير تجارية وغير سكنية على بعد 100 متر من الحدود الخارجية للأماكن المحددة في الملحق "3"، والتي سيؤدي استخدامها إلى الأضرار بالبيئة مثل المصانع الصناعية، أو مبانٍ قد يجتمع أكثر من 50 شخص ستم مع مكتب التنسيق الإقليمي.

4- بناء مبانٍ من طابقين (6 أمتار) على بعد 50 متر من الطريق المحددة في الملحق "3" سيتم بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإقليمي .

5- سيتم اتخاذ إجراءات للتأكد من تطبيق ما أعلاه.

6- لا يطبق هذا البند على ما هو قائم من مبانٍ أو أي أبنية تحت البناء منحت البلدية رخصاً لها قبل كانون الثاني 1997.

البند (13)

البنية التحتية:

أ- سيعلم الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي من خلال مكتب التنسيق الإقليمي، وقبل 48 ساعة من أي أعمال منوي القيام بها على البنية التحتية والتي من شأنها التأثير على حركة المرور على طرق "هـ 2"، والتي يمكن أن تؤثر على البنية التحتية مثل (المياه، المجاري، الكهرباء، الاتصالات) التي تخدم منطقة "هـ 2".

ب- يحق للجانب الإسرائيلي الطلب من الجانب الفلسطيني، من خلال مكتب التنسيق الإقليمي بأن تقوم البلدية بتنفيذ أعمالها على الطرق وأي مجالات بنى تحتية أخرى المطلوبة لحياة الإسرائيليين في منطقة "هـ 2" وإذا ما عرض الجانب الإسرائيلي تغطية تكاليف هذه الأعمال، فإن الجانب الفلسطيني يتعهد بأن تتم هذه الأعمال كأولوية.

ج- ما ورد أعلاه لن يجحف ببند الاتفاق الانتقالي بما فيها الوصول إلى البنية التحتية والمرافق والمواقع في مدينة الخليل مثل محطة الكهرباء.

البند (14)

المواصلات:

سيكون للجانب الفلسطيني الحق في تحديد مواقف الباصات، ترتيبات المرور وإشارات المرور في مدينة الخليل، إشارات المرور، وترتيبات المرور، ومواقف الباصات في منطقة "هـ 2" ستبقى على ما هي عليه في يوم إعادة الانتشار، أي بذلك في منطقة "هـ 2" ستتم بالتعاون بين الجانبين في اللجنة الفرعية للمواصلات.

البند (15)

مفتشو البلدية:

أ- استناداً إلى الفقرة 4.س من المادة "7" في الملحق رقم "1" من الاتفاق الانتقالي سيقوم مفتشون من البلدية بلباس عادي ودون أسلحة بالعمل في منطقة "هـ 2"، على أن لا يتجاوز عددهم (50)

ب- سيحمل هؤلاء المفتشين بطاقات تحمل صورهم من البلدية.

ج- يستطيع الجانب الفلسطيني أن يطلب مساعدة البوليس الإسرائيلي من خلال مكتب التنسيق الإقليمي من أجل تطبيق نشاطها في "هـ 2".

البند (16)

مواقع المكاتب:

الجانب الفلسطيني عندما يحاول فتح مكاتب جديدة في منطقة (هـ) سيأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تجنب الاحتكاك والاستفزاز، وعندما يؤثر فتح هذه المكاتب على النظام العام أو الأمن، سيتعاون الطرفان على إيجاد حلول ملائمة.

البند (17)

خدمات البلدية:

استناداً إلى الفقرة "5" من المادة "7" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي ستقدم الخدمات البلدية بشكل منتظم ومستمر لجميع أرجاء مدينة الخليل بنفس المستوى والتكلفة، وستحدد التكلفة من قبل الجانب الفلسطيني للعمل الذي أنجز حسب المواد المستهلكة ودون تفرقة.

البند (18)**الوجود الدولي المؤقت:**

سيكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل، وسيحدد الطرفان طرق عمل هذه الوحدات بما في ذلك العدد ومنطقة العمل.

البند (19)**ملحق (1):**

لن يجحف أي أمر في هذا البروتوكول بالمسؤوليات والصلاحيات الأمنية لأي من الطرفين استناداً للملحق الأول من الاتفاق الانتقالي.

البند (20)**المسؤوليات الإسرائيلية (ملحق 2):**

يؤكد الطرف الإسرائيلي التزامه بالتدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي. مسائل يجب تنفيذها:
1- مراحل إعادة انتشار إضافية: المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية ستنفذ خلال الأسبوع الأول من آذار المقبل.

2- مسائل الإفراج عن السجناء: سيتم التعامل مع مسائل الإفراج عن السجناء وفق بنود وآليات الاتفاق المرحلي، بما فيه الملحق السابق.

البند (21)**مسائل يجب التفاوض عليها:**

مسائل عالقة من الاتفاق المرحلي، سيتم البدء فوراً بالتفاوض في شأن المسائل الآتية العالقة من الاتفاق المرحلي، وسيتم التفاوض على كل من هذه النقاط في موازاة التفاوض على النقاط الأخرى:

أ- الممر الآمن .

ب- مطار غزة.

ت- مرفأ غزة .

ث- المعابر .

ج- المسائل الاقتصادية المالية والمدنية والأمنية.

ح- العلاقة بين الشعبين.

البند (22)**مفاوضات الوضع النهائي:**

ستبدأ المفاوضات في شأن الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل.

البند (23)

المسؤوليات الفلسطينية:

يؤكد الطرف الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

- 1- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.
- 2- مكافحة الإرهاب ومنع العنف.
- أ- تعزيز التعاون الأمني.
- ب- منع التحريض والدعاية المعادية، كما ورد في المادة الثانية والعشرين من الاتفاق المرحلي.
- ج- مكافحة المنهجية والفاعلة للمنظمات والبنى التحتية الإرهابية.
- د- توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم.
- هـ- سيتم تقديم طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة الثانية (الفقرة 5/7) من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.
- و- مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.
- 3- سيحدد عدد الشرطة الفلسطينية وفقاً لما جاء في الاتفاق المرحلي.
- 4- ستمارس الأنشطة الحكومية الفلسطينية وتحدد أماكن المكاتب الحكومية الفلسطينية، وفقاً لما نص عليه الاتفاق المرحلي، وسيتم تنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه فوراً وبالتوازي.

الملحق (4). مقترحات كامب ديفيد 2000

مضمون المقترحات

- إن ما تم تقديمه في قمة كامب ديفيد الثانية مجموعة من المقترحات الاسرائيلية تم عرضها من قبل الولايات المتحدة وأهمها موضوع القدس ويقوم على الآتي:
- ضم مستوطنات جيلو، التلة الفرنسية، جيغات زئيف، يسكاف زئيف للمدينة ووضعها تحت السيادة الاسرائيلية.
 - ضم الأحياء الفلسطينية للسلطة الفلسطينية وهي بين حنينا، شعفاط، العسولة، الشيخ جراج، ومنح الفلسطينيين سلطة وظيفية عليها.
 - تقسيم البلدة القديمة في القدس الى أربعة أحياء: الحي اليهودي والأرمني تحت السيادة الاسرائيلية، والحي الاسلامي والمسيحي تحت السلطة الوظيفية للفلسطينيين.
 - وبالنسبة الى المسجد الأقصى، فإن ما فوق الأرض يكون تحت السيادة الفلسطينية ويرفع عليه العلم الفلسطيني وما تحت الأرض الهيكل فهو مسؤولية اسرائيلية، ويتم وضع قوات دولية في المنطقة، وكل هذا تحت سيادة عليا اسرائيلية.
 - توفير ممر آمن للمسؤولين الفلسطينيين الى المسجد الأقصى والسماح بفتح مكتب لرئيس السلطة الفلسطينية في القدس القديمة.
 - وبصدد موضوع اللاجئين، فإن أقصى ما تم عرضه هو القبول بعودة بعض اللاجئين تحت عنوان لمّ شمل العائلات اضافة لحالات انسانية الى مناطق ال48 وعودة آخرين لمناطق الضفة والقطاع والاستعداد للمساهمة في صندوق دولي للتعويض والتوظيف. واقترح الأميركيون تشكيل صندوق من أجل التعويض برأسمال أولي مقداره 30 بليون دولار.
 - وأما بصدد موضوع الأرض والحدود المستوطنات، فإن ما تم تقديمه يتخلص بالانسحاب من 80 الى 85 في المئة من الحدود الشرقية، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى الى اسرائيل، وإقامة خمسة مواقع عسكرية على الحدود مع نقاط إنذار مبكر في الجبال والقبول بقوات دولية وفلسطينية وأردنية على المعابر مع وجود اسرائيلي.

مقترحات الرئيس الأمريكي فيما يتعلق بقضية اللاجئين في كامب ديفيد 2000

حيث يرى الرئيس الأمريكي في طرحه: " أنه على قناعة بأن الخلافات بالآراء تكمن بطابع صياغة الحلول، أكثر منه بما سيحدث على المستوى العملي ... إسرائيل على استعداد للاعتراف بالمعاناة الأخلاقية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء حرب 1948، وبضرورة المساهمة في المجهودات الدولية لمعالجة هذه المشكلة ... تهتم اللجنة الدولية بتطبيق كافة الأبعاد الناجمة عن الاتفاق: التعويضات وإعادة توطين وما شابه، الولايات المتحدة على استعداد لقيادة المجهودات المبذولة لمساعدة اللاجئين ... الهوة السياسية تكمن في كيفية معالجة حقوق العودة، يعرف الرئيس تاريخ المشكلة ويدرك مدى صعوبة تخلي القيادة الفلسطينية عن هذا المبدأ ... لا يستطيع الجانب الإسرائيلي قبول أي تناول لحق العودة الذي يعني حق الهجرة لإسرائيل الأمر الذي يتناقض مع سياسة سيادتها ويهدد الطابع اليهودي للدولة ... يجب أن يتضمن كل حل احتياجات الطرفين ويتوافق مع توجهات الدولتين بعد أن يوافق الطرفان عليه كأسلوب لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دولة فلسطينية كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيلية كوطن للشعب اليهودي ... في إطار حل وجود الدولتين، ستشكل الدولة الفلسطينية بؤرة يعود إليها اللاجئون الذين يختارون العودة بالمنطقة، وذلك بدون استثناء إمكانية استيعاب إسرائيل لجزء من هؤلاء اللاجئين ... الرئيس على قناعة بأنه يجب على الطرفين تبني حل يوضح بان حق العودة لا يقتصر على إسرائيل وحدها، لكنه لا يلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة للمنطقة ... أخذاً ذلك بالاعتبار يقترح الرئيس بدلين :

يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لفلسطين التاريخية.

يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم.

ويحدد الاتفاق تطبيق هذا الحق، بحيث يتضمن خمسة خيارات لاستيعاب اللاجئين في دولة فلسطين في المناطق التي ستنقلها إسرائيل إلى فلسطين في إطار تبادل مناطق، توطينهم في الدول المضيفة لهم، إعادة توطينهم في دولة ثالثة أو استيعابهم في إسرائيل .

الملحق (5). خارطة الطريق 2003

خارطة الطريق المعتمدة على الأداء للتوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال قيام دولتين فيما يلي خارطة الطريق المعتمدة على أداء الطرفين وعلى هدف محدد، ولها مراحل واضحة وجدول زمني ومواعيد مستهدفة وعلامات على الطريق تهدف إلى تحقيق تقدم من خلال اتخاذ كلا الطرفين خطوات متبادلة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وفي بناء المؤسسات، تحت رعاية الرباعية الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا). والهدف المرجو تحقيقه هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني حتى عام 2005، كما ورد في خطاب الرئيس بوش في 24 من حزيران يوليو والذي رحّب به الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في ال16 من تموز يوليو وفي ال17 من أيلول سبتمبر في بيانات لوزراء الرباعية الدولية.

إنّ الحل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القائم على وجود دولتين لن يتحقق إلا من خلال وقف العنف والإرهاب، عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب وتكون لديها الرغبة والقدرة على بناء ديمقراطية فعلية قائمة على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للعمل ما تقتضيه الضرورة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية، وكذلك من خلال قبول كلا الطرفين بشكل واضح لا يقبل التأويل لهدف التوصل إلى تسوية مبنية على التفاوض يتم شرحها فيما يلي. تساعد الرباعية الدولية وتسهّل عملية تطبيق الخطة بدءًا بمرحلتها الأولى، بما في ذلك تنظيم محادثات مباشرة بين الجانبين حسبما تقتضيه الضرورة. وتُحدّد الخطة جدولًا زمنيًا واقعيًا للتطبيق. ولكن نظرًا لكون الخطة تعتمد على الأداء فإنّ تحقيق تقدم يستلزم بذل جهود مخلصّة من كلا الطرفين ويعتمد على هذه الجهود وعلى امتثال الطرفين للالتزامات التي يتم شرحها لاحقًا. وإذا ما وفى الطرفان بالتزاماتهما بسرعة، فإن التقدم داخل المراحل وبين المراحل سيتم قبل الموعد المحدّد في الخطة. أمّا عدم الوفاء بالالتزامات فسيعوق التقدم.

إنّ التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض بين الطرفين سيتمخض عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش بسلام وبأمان جنبًا إلى جنب مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى. وستحلّ التسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتضع حدًا للاحتلال الذي بدأ عام 1967، وذلك استنادًا إلى أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338

و1397، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت والتي تدعو إلى الاعتراف بإسرائيل في إطار تسوية شاملة كدولة مجاورة تعيش بسلام وأمان. وتعتبر هذه المبادرة عنصرًا حيويًا في الجهود الدولية الرامية إلى دفع سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري-الإسرائيلي واللبناني-الإسرائيلي.

تجتمع الرباعية الدولية بشكل منتظم على مستويات عالية لتقييم أداء الطرفين في تطبيق الخطة. وفي كل مرحلة يتعين على الطرفين تطبيق التزاماتهما بالتوازي إلا إذا حددت الخطة شيئًا آخر خلافًا لذلك.

المرحلة الأولى: وقف الإرهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية-

من الآن وحتى أيار مايو 2003

في المرحلة الأولى، يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف العنف بشكل غير مشروط وفقًا للخطوات المفصلة فيما يلي؛ ويجب أن ترافق مثل هذه العملية خطوات داعمة من جانب إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون تعاونهم الأمني بناء على خطة تينيت لوقف العنف والإرهاب والتحريض بواسطة أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيدت هيكلتها. ويبدأ الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية شاملة تمهيدًا لقيام دولة، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على أساس تلك الخطوات. وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينية. وتنسحب إسرائيل من مناطق فلسطينية احتلتها اعتبارًا من 28 من أيلول سبتمبر 2000 حيث تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، مع تقدم في مجالي الأداء الأمني والتعاون. وتجمد إسرائيل كذلك أي نشاط استيطاني تماشيًا مع تقرير ميتشل.

في مستهل المرحلة الأولى:

*تصدر القيادة الفلسطينية بيانًا جليًا لا لبس فيه يؤكد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري وبدون شروط وإلى وقف العمليات المسلحة وجميع أعمال العنف ضد إسرائيليين في كل مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل.

*تصدر القيادة الإسرائيلية بيانًا جليًا لا لبس فيه يؤكد التزام إسرائيل برؤيا الدولتين تعيش بموجبها دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة بسلام وأمان إلى جانب دولة إسرائيل، كما ورد في

خطاب الرئيس بوش. ويدعو البيان كذلك إلى وضع حدٍّ للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتتوقف المؤسسات الإسرائيلية عن التحريض ضد فلسطينيين.

الأمن

* يعلن الفلسطينيون بشكل واضح عن وضع حد للعنف وللإرهاب وبيذلون جهودًا ملحوظة على الأرض لاعتقال وعرقلة عمل ولجم أفراد أو جماعات ترتكب هجمات عنيفة أو تُخطط لارتكابها ضد إسرائيليين في أي مكان.

* يبدأ جهاز الأمن الفلسطيني بعد إعادة هيكلته وإعادة تركيز عمله بعمليات مستمرة ومُحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر الضالعة في الإرهاب والقضاء على القدرات والبنى التحتية الإرهابية. ويشمل هذا النشاط مصادرة أسلحة غير مرخصة وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب وبالفساد.

* لا تقوم حكومة إسرائيل بأي أعمال لزعة الثقة بما في ذلك عمليات طرد وهجمات على مدنيين؛ مصادرة و/أو هدم منازل وممتلكات فلسطينية كإجراء عقابي أو كإجراء يستهدف تسهيل أعمال بناء إسرائيلية، هدم مؤسسات وبنية تحتية فلسطينية وغيرها من الإجراءات التي حُدّدت في خطة عمل تينيت .

* إعتماذًا على الآليات القائمة والوسائل المتوقعة على أرض الواقع، يبدأ ممثلو الرباعية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها. *تطبيق ما اتفق عليه في الماضي بالنسبة لقيام الولايات المتحدة بإعادة البناء والتأهيل واستئناف خطة التعاون الأمني بمشاركة هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة- مصر-الأردن). وتأيد الرباعية الدولية للمساعي للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل. •دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تخضع لوزير داخلية مُخول الصلاحيات اللازمة.

•إستئناف التعاون الأمني وغيره من المهام التي حُدّدت في خطة عمل تينيت تدريجيًا بين قوات الأمن الفلسطينية التي أعيدت هيكلتها وتدريبها ونظرائها من جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك عقد اجتماعات على مستوى المسؤولين الكبار بشكل منتظم وبمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

*توقف الدول العربية التمويل العام والخاصّ وجميع أشكال الدعم الأخرى لجماعات تّؤيد وتمارس العنف والإرهاب.

*تنقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين الأموال بواسطة حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

*لدى تحقيق تقدم في الأداء الأمني الشامل، ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجيًا من مناطق تم احتلالها منذ ال28 من أيلول سبتمبر 2000 ويعود الطرفان إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل ال28 من أيلول سبتمبر 2000. وتنتشر قوات الأمن الفلسطينية مجددًا في مناطق يخليها جيش الدفاع الإسرائيلي.

بناء المؤسسات الفلسطينية

*العمل الفوري على إطلاق عملية موثوق بها لصياغة مسودة دستور للدولة الفلسطينية. وتقوم اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن بتعميم مسودة الدستور الفلسطيني المبني على ديمقراطية برلمانية قوية ومجلس وزاري يترأسه رئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات اللازمة، لغرض إجراء النقاش العام وإبداء الملاحظات بشأنه .

*تعيين رئيس وزراء أو مجلس وزاري انتقالي يتمتع بالصلاحيات التنفيذية اللازمة/ هيئة لاتخاذ قرارات.

*تفسخ حكومة إسرائيل المجال أمام تحركات مسؤولين فلسطينيين بشكل كامل لغرض المشاركة في دورات المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطينيين وفي نشاطات إعادة التأهيل الأمنية الخاضعة لمراقبة دولية بالإضافة إلى نشاطات تتعلق بالانتخابات والإصلاحات وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بمساعي الإصلاح.

*مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين يتمتعون بصلاحيات لتنفيذ الإصلاحات الجذرية. استكمال المزيد من الإجراءات لإنجاز فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك إجراء الإصلاحات القضائية الفلسطينية اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

*تشكيل لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة. وقيام المجلس التشريعي الفلسطيني بإعادة النظر وتعديل قانون الانتخابات.

*الأداء الفلسطيني وفقاً للمعايير القضائية والإدارية والاقتصادية التي حدّتها المجموعة الدولية الخاصة بالإصلاحات الفلسطينية.

*يجري الفلسطينيون انتخابات حرّة ومفتوحة ونزيهة في أسرع وقت ممكن، استناداً إلى الخطوات المذكورة آنفاً وفي إطار إجراء نقاش مفتوح وشفافية عملية لانتخاب المرشحين وإجراء الحملة الانتخابية بناء على تعددية حزبية وحرية .

*تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل تقديم المساعدة من مجموعة العمل للانتخابات، وتسجيل أصحاب حق الاقتراع وتنقل المرشحين والمسؤولين عن الانتخابات. وتقدم الحكومة الإسرائيلية المساعدة للمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية.

*تعيد حكومة إسرائيل فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية التي أغلقت في شرقي أورشليم القدس بناء على تعهداتها بالتقيّد تماماً بالاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة للأوضاع الإنسانية

*تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الأوضاع الإنسانية. وتُطبق إسرائيل والفلسطينيون توصيات تقرير بيرتيني بكاملها بهدف تحسين الظروف الإنسانية ورفع حالات نظام منع التجوّل والتخفيف من القيود المفروضة على تحركات الأشخاص ونقل البضائع ومنح حرية وصول كاملة وآمنة وغير محدودة للطواقم الدولية والإنسانية

*تقوم لجنة الارتباط الخاصة بدراسة الأوضاع الإنسانية وسبل التطوير الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتُطلق حملة كبيرة لجمع تبرعات من الجهات المانحة بما في ذلك جمع أموال للمساعدة في مساعي الإصلاح.

*تواصل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية عملية الترخيص لتحصيل العائدات وتحويل الأموال بما في ذلك المتأخرات بناء على آلية مراقبة شفافة ومُتفق عليها. *تواصل الجهات المانحة دعمها بما في ذلك زيادة مبالغ الأموال التي تُحوّل بواسطة منظمات طوعية ومنظمات غير حكومية إلى برامج منظمة "شعب إلى شعب" وإلى تطوير القطاع الخاص ومبادرات في المجتمع المدني.

المستوطنات

*تقوم حكومة إسرائيل على الفور بإخلاء النقاط الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار مارس 2001.

*تُجمّد حكومة إسرائيل جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات) تماشيًا مع تقرير ميثيل.

المرحلة الثانية: مرحلة انتقالية - حزيران يونيو 2003 - كانون الأول ديسمبر 2003

تتركز الجهود في المرحلة الثانية على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ورموز سيادة تعتمد على دستور جديد كمحطة على الطريق لتسوية الوضع الدائم. وكما ذكر آنفًا، يُمكن تحقيق هذا الهدف عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب وتكون ذات رغبة وقدرة على بناء ديمقراطية فعلية تقوم على التسامح والحرية. ولدى قيام مثل هذه القيادة وقيام مؤسسات مدنية وهيكل أمنية أدخلت فيها إصلاحات، يحظى الفلسطينيون بالتأييد الفعال من الرباعية الدولية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة.

إنّ التقدم في المرحلة الثانية يعتمد على إجماع في رأي أعضاء الرباعية الدولية بالنسبة لكون الظروف مواتية للمضي قدمًا وسيأخذ بالحسبان أداء كلا الطرفين. وتبدأ المرحلة الثانية والتي تُسم بتعزيز ومواصلة الجهود لتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية، تبدأ بعد إجراء انتخابات فلسطينية وتنتهي بإقامة محتملة لدولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة في 2003. وتشمل أهداف هذه المرحلة الأداء الأمني الشامل والمستمر والتعاون الأمني الفعال ومواصلة تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات ومواصلة العمل على تحقيق الأهداف التي حُدّدت في المرحلة الأولى وإقرار دستور ديمقراطي فلسطيني واستحداث منصب رئيس وزراء رسميًا، بالإضافة إلى تعزيز الإصلاح السياسي وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

*مؤتمر دولي: ينعقد بمبادرة الرباعية الدولية، بالتشاور مع الطرفين، فور إجراء انتخابات فلسطينية ناجحة لدعم وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وللشروع في عملية ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة .

• يكون مثل هذا الاجتماع شاملاً ويعتمد على هدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط (يشمل السلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان) ويقوم على المبادئ التي حُدّدت في مقدّمة هذه الوثيقة .

• تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت تقيمها مع إسرائيل قبل الانقفاضة (مكاتب تجارية إلخ).

• تُستأنف المحادثات المتعددة الأطراف على مواضيع مختلفة بما في ذلك الموارد المائية الإقليمية والبيئة والتنمية الاقتصادية واللاجئين ومراقبة السلاح .

* تُستكمل صياغة دستور جديد لدولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وسنقرّها المؤسسات الفلسطينية المعنية. وستجري جولة جديدة من الانتخابات، في حالة الضرورة، بعد عملية إقرار الدستور الجديد. * يتم تشكيل مجلس وزاري للإصلاح له صلاحيات ويتأسسه رسميًا رئيس وزراء، تماشيًا مع مسودة الدستور.

* استمرار الأداء الأمني الشامل بما في ذلك تعاون أمني فعال بناء على الأسس التي حُدّدت في المرحلة الأولى.

* إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة من خلال إجراء اتصالات إسرائيلية فلسطينية، تنطلق من المؤتمر الدولي. وستشمل هذه العملية تطبيق الاتفاقيات السابقة لتوفير أكبر قدر من التقارب الإقليمي، بما في ذلك إجراءات بشأن المستوطنات تتزامن وإنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. * دور دولي معزز في مراقبة المرحلة الانتقالية بدعم فعال ومستمر وتنفيذي من الرباعية الدولية. * يعمل أعضاء الرباعية الدولية على الحصول على الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية بما في ذلك احتمال انضمامها كعضو إلى الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة : اتفاق على الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني - 2004-2005

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على إجماع لدى أعضاء الرباعية الدولية وسيأخذ بالحسبان عمليات كلا الطرفين ومراقبة الرباعية الدولية. وتشمل أهداف المرحلة الثالثة تعزيز الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية وأداء أمني فلسطيني مستمرّ وفعال، بالإضافة إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية تستهدف التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم في 2005.

• المؤتمر الدولي الثاني: تدعو الرباعية الدولية بالتشاور مع الطرفين إلى عقد مؤتمر دولي في مطلع عام 2004 لإقرار اتفاقية يكون قد تم التوصل إليها بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، وللشروع رسميًا في عملية، بدعم فعلي ومستمرّ وتنفيذي من الرباعية الدولية، سنُسفر في نهاية المطاف عن تسوية دائمة ونهائية في عام 2005، بما في ذلك تسوية تشمل قضايا الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات. ويهدف المؤتمر كذلك إلى دعم إحراز تقدم نحو تسوية شاملة في

الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا، سيتم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن .

• استمرار التقدم الشامل والفعال في جدول الأعمال الخاص بالإصلاح الذي وضعته مجموعة العمل تمهيداً لاتفاقية الوضع الدائم.

• مواصلة الأداء الأمني المستمر والفعال والتعاون الأمني المستمر والفعال بناء على الأسس التي حُدِّت في المرحلة الأولى.

• جهود دولية لتسهيل الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية، تمهيداً لاتفاق على الوضع الدائم .

• يتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل ونهائي على الوضع الدائم يضع حداً للنزاع الإسرائيلي

الفلسطيني في 2005، من خلال تسوية يتفاوض عليها الطرفان تعتمد على قرارات مجلس الأمن

الدولي 242 و338 و1397، التي تُنهي الاحتلال الذي بدأ في 1967 وتتصّ على حل مُتفق عليه

ومُنصف وعادل وواقعيّ لقضية اللاجئين وعلى حلّ يتم التوصل إليه بالتفاوض بالنسبة لمكانة

القدس، يتخذ بالحسبان الهموم الدينية لكلا الطرفين ويدافع عن المصالح الدينية لليهود وللمسيحيين

وللمسلمين في العالم بأسره، ويحقق رؤيا قيام دولتين أي إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة

وديمقراطية وقابلة للحياة تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان.

• موافقة الدول العربية على إقامة علاقات كاملة وطبيعية مع إسرائيل وضمن الأمن لجميع دول

المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل.

الملحق (6). مؤتمر أنابوليس 2007

أهداف المؤتمر

في هذا المؤتمر سعت الولايات المتحدة المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحياء خطة خارطة الطريق، وأن الهدف الرئيسي هو العمل لقيام دولة فلسطينية نهاية فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش. مع أن الولايات المتحدة اعربت عن رغبتها في نجاح هذا المؤتمر من أجل بدا مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الهدف تعرض لانتقادات واسعة لأنه لم يأت بجديد طالما أن كل الأطراف متفقة على هذا الهدف من حيث المبدأ.

أمل الطرف الفلسطيني أن يتمخض المؤتمر عن إعلان مبادئ مشترك مع الإسرائيليين بشأن القضايا الرئيسية، وأن يسفر عن جدول زمني لإقامة دولتهم.

كان الطرف الإسرائيلي متفائل بتفعيل المحادثات، ولكن لم يوافقوا على مبادئ مشترك ولا على جدول زمني لقيام دولة فلسطينية.

الحضور

دعت الولايات المتحدة كصفتها الدولة المنظمة للمؤتمر أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية. ولكن الكثير من هذه الدول لم تكن لها علاقة بالنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني أو لها علاقة محدودة. دعيه عدد من الدول ليس لها علاقة دبلوماسية مع إسرائيل، مثل سوريا والسعودية.

نتائج المؤتمر

تففق المؤتمر عن إصدار بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي كما حلل مراقبون أن المؤتمر والحضور العربي الكبير الذي صاحبه كان يهدف إلى حث الدول والحكومات العربية على التطبيع مع إسرائيل، ولكن كان هنالك شبه إجماع من الدول العربية على أن التطبيع مع إسرائيل إلا عند إحلال السلام الشامل في الأراضي الفلسطينية.